إصلاح الفاسد
من
لغة الجرائد

يحتوي علَى نقد كتاب لغة الجرائد للشيخ ابراهيم اليازجي
والرد على قسطاكي افندي الحمصي

بقلم

محمد سليم الجندي

استاذ الآداب العربية في مدرسة التجهيز والمعلمين بدمشق

١٣٤٣ هـ — مطبعة الترقي — ١٩٢٥ غ

بسم الله الرحمن الرحيم

ألحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وسائر الانبياء والمرسلين ·

أما بعد فقد كان بعض الأصدقاء أهدى إليّ نسخة من كتاب لغة الجرائد للغوي المشهور الشيخ ابراهيم اليازجي ، فرأيت فيها كلمات غير جارية على السنن الصحيح ، واخرى عدّها من الغلط وهي من الفصيح فبينت ذلك في كلمة نشرت في العدد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من جريدة الفيحاء الغراء ، وأيدت ما ذكرته بالنصوص والأدلة ، فتلقى ذلك أهل العقول بالقبول ، وثار له ثائر العجاج والهجاج من أدعياء العلم والأدب ، وانبرى كلٌّ منهم ينثر ما في كنانته من الجهالة والخرق ، فلما تبين لي أنهم كما قال المثل (شنوءة بين يتامى رضّع) ترفعت عن إجابتهم لأنهم لم يأتوا في كل ما كتبوه بشيء من العلم ، وانما سوّدوا الصحائف بالجعجعة الفارغة ؛ وربما كان السكوت جواباً ·

ثم اطلعت في مجلة (منيرفا) على كلمات للخواجة قسطاكي افندي الحمصي حاول فيها أن ينقض ما أبرمت ، ويقوّض ما أحكمت ، وأن يجعل نفسه

في عداد العلماء ، او رئيًا في الأدباء ، ولكن قصَّر به عن ذلك علمه ، وخانه فهمه ، فأخذ يخبط خبط عشواء ، ويتسكع في غمرات الأوهام والشبهات ، وأتى بضروب من الأدلة أوهى من بيت العنكبوت ، وأرق من غرقئ البيض ، ولكنها تضحك الثاكل ، وتندي جبين العاقل ، ثم آنس من نفسه العجز عن قرع الحجة بالحجة ، فلاذ بالبذاء والسفه ، واعتصم بحبل المغالطة والسفسطة ، حتى زلّت به قدمه وهو لا يشعر ، وسيل به وهو لا يدري . فدحضت أقواله الزائغة بالحجج الدامغة ، حتى اتضح للملأ أن قوله ريح في قفص ، وأن رأيه دون الحذاب يحصر .

وقد رغب اليّ فريق من أولي الفضل والعلم أن أجمع ما كتبته في رسالة ، فلم يسعني الا تحقيق الرغَب ، وإجابة الطلب ، وقد افتتحتها بما كتبته أولاً ، ثم أتبعته بما كتبته ثانياً ، وربما أضفت اليها شيئًا مما لم يكن من قبل لإيضاح قاعدة أو تقوية شاهد ، وطويت ذكر شيء قد كان على حسب ماتقتضيه الحاجة ، وسميتها (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) واني لأرجو ممن وقف عَلَى خلل أو خطأ فيها أن يرشدني اليه لأسارع الى اصلاحه وأضاعف له الشكر ، فان الإنسان عرضة للنسيان . والعصمة لله وحده .

وهذا ما كتبته أولاً (بعد مقدمة صغيرة) :

قال العلامة الشيخ ابراهيم اليازجي في لغة الجرائد في صفحة(٨) : ولذلك يعده أكثرهم من الأفعال الغير المتصرفة اه

وفي هذه الجملة خطأ من وجهين الأول إدخال أل عَلَى غير وهو لايجوز على الصحيح ولم يثبت سماعه ، قال الصبان في حاشيته : نقل الشنواني عن السيد أنه صرّح في حواشي الكشاف بأن غيراً لا تدخل عليها أل إلا في كلام المولّدين . الثاني إدخال أل عَلَى غير وعلى متصرفة وهما متضايفان ولا يجوز تعريف المتضايفين إلا إذا كان الأول وصفاً مضافاً لمعموله ، أو كان الأول عدداً مضافاً إلى مميزه في قول وما هنا ليس كذلك .

(٢) وقال في ص(١٠) وقد تضافرت على هذا الاستعمال أقوال مشاهير المولّدين اه

وأعاد مشاهير في ص (١١٨) و (١١٩) ولا يصح جمع مشهور على مشاهير لأن مفعولاً لا يجمع جمع تكسير كما صرّح بذلك ابن الحاجب والعلامة الصبان والخضري والزبيدي في تاج العروس وما ورد مخالفاً لهذا فهو شاذ يقتصر فيه عَلَى السماع .

(٣) وقال في ص (١٨) على أن مثل هذا الوهم قد جاء حتى

في كلام بعض الجاهليين لأنه من المواضع التي تلتبس على غير اللغوي قال الحارث بن حلزة :

أجمعوا أمرهم بليل فلما ... أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

فأنث الضوضاء على توهم أنه من باب شحناء وبغضاء والذي يلزم عن هذا أن يكون اشتقاقه من ضاض يضوض وهي مادة لم ينطقوا بها أيضاً ، والصحيح أن الضوضاء وزنه فعلال على حد بلبال وزلزال واشتقاقه من الضوة وهي الصياح والجلبة وأصله ضوضاو ثم قلبت الواو همزة لتطرفها بعد ألف اهـ

وقد عثر الكاتب في هذا المقام بذيله ، وضربت عليه الأرض بالأسداد ، فلم يهتد إلى محجة الصواب والسداد ، وبيان ذلك أنه قال : والصحيح أن الضوضاء وزنه فعلال على حد بلبال واشتقاقه من الضوة الخ وهذا غير صحيح من وجوه الأول : أن هذا الحرف اذا كان على حد بلبال وزلزال وجب أن يكون من الرباعي مثلهما وعلى هذا فلا يصح أن يكون اشتقاقه من الضوة لأنها ثلاثية ولم يقل أحد بجواز اشتقاق الرباعي من الثلاثي . الثاني : إذا كانت الكلمة مشتقة من الضوة وجب أن تكون ضواء فمن أين جيء بالضاد الثانية ولم يقل أحد بجواز ابدال الضاد من الواو . الثالث :

أن الصحيح في هذه الكلمة كونها من الرباعي وإليك ما ذكرته العلماء فيها مما يؤيد بطلان ما قاله الكاتب وصحة ماقلناه، قال في التاج في مادة ضئضيءُ : الضأضاء والضوضاء أصوات الناس ورجل مُضوضٍ كأن أصله مضوضيءٌ بالهمز، وقال في مادة ضوض الضوضا مقصورة الجلبة وأصوات الناس لغة في المهموزة الممدودة يقال ضوضى الرجال ضوضاة وضوضاء إذا سمعت أصواتهم، ويقال رجل مضوض اي مصوت كمضوضيءٌ . وقال في مادة ضوة : الضوة الجلبة كالضوضاة نقله الجوهري .

وقال أبو العباس في كتاب المقصور والممدود : والضوضاءة الأصوات المرتفعة ممدودة في قول الفراء مقصورة عند الأصمعي وأنشد :

ثم تنادوا بعد تلك الضوضا   منهم بهاب وهلا ويايا

ثم ذكر بيت الحارث المتقدم وقال : قال سيبويه فمن قصرها جعلها جمع ضوضاة ومن مدَّها جعلها مصدراً كالزلزال إذا قالوا زلزلت الأرض زلزالا وزلزلة وضوضيت ضوضاء وضوضاة، وفي الحديث الشريف فاذا أتاهم ذلك اللهب ضوضوا أي ضجوا واستغاثوا كما فسره في النهاية .

فقد اتضح من مجموع هذه النصوص الصريحة أن هذه الكلمة رباعية وأنها مثل الضوة لا مشتقة منها كما صرح به في التاج فيما سبق.

أما تأنيث الضوضاء فلم أر من صرح به ولكنها وردت مؤنثة في البيتين المتقدمين وفي كلام أبي العباس وسيبويه وفي كلام التاج كما تقدم والعرب قد تؤنث اللفظ باعتبار معناه كما قالوا ثلاث أشخص في النساء، ومعنى الضوضاء الجلبة كما رأيته .

(٤) وذكر في ص (٢١) كلمات تستعمل رباعية والصواب أن تستعمل من الثلاثي المجرد كأهاجه الغضب وهو مقاد إلى هذا الامر، ثم قال وربما خصوا هذا الاستعمال ببعض صيغ الفعل دون بعض، يقولون: فلان غير ملام في هذا الامر، فيأتون به من باب أفعل مع أنهم يقولون لمته ألومه وأنا لائم له وهو عجيب اه

قال في تاج العروس في مادة لوم: وألامه إلامة بمعنى لامه قاله أبو عبيدة وأنشد لمعقل بن خويلد الهذلي:

حمدت الله أن أمسى ربيعٌ   بدار الهون ملحياً ملاما

أي ملوما، وقال في المصباح: وألامه بالألف لغة فهو ملام والفاعل مليم .

(٥) وذكر في ص (٢١) من تلك الكلمات أيضاً أرعبه الخطب

وأمر مرعب ·

وقد قال في المصباح رعبت رعبا من باب نفع خفت و يتعدى بنفسه و بالهمزة أيضاً فيقال رعبته وأرعبته ، ونقله عنه في التاج وزاد عليه فقال : وحكى ابن طلحة الإشبيلي وابن هشام اللخمي جوازه ·

(٦) وقال في ص (٢٤) و يقولون التف بالحرام بالكسر وهو الملحفة المعروفة وانما هو الإحرام مصدر أحرم الحاج لأن المحرم لايلبس ثوبا مخيطا فأطلق عليه لفظ الإحرام من التسمية بالمصدر اه

وهذا ليس بصحيح على ما فيه من التكلف والتعسف لأن لفظ الإحرام عامي كالحرام أما الذي يلبسه المحرم فيقال له الحريم ، قال في التاج : والحريم ثوب المحرم وتسميه العامة الحرام والإحرام ، فتأمل قوله وتسميه العامة الحرام والإحرام ·

(٧) وقال في ص (٢٥) و يقولون هؤلاء أخصامي يريدون جمع الخصم بالفتح وفَعْلٌ الصحيح العين لا يجمع على أفعال الا ألفاظ شذت ليس هذا منها والصواب جمعه على خصوم اه

قال في التاج : ومما يستدرك عليه الأخصام جمع خصم ككتف وأكتاف أو جمع خصم كفرخ وأفراخ أو جمع خصيم كشهيد وأشهاد فقد نقل الأخصام على أنها جمع خصم بالفتح ·

(٨) وقال في ص (٢٦) ومثله قولهم هذا أَمر يأنفه الكريم والصواب يأنف منه وقد جاءَ من هذا قول لسان الدين بن الخطيب :

قالوا لخدمته دعاكَ محمدٌ فأنفتها وزهدت في التنويه اه

قال في التاج في : أَنف : قال ابن الأَعرابي : أَنف اذا أجم ونئف اذا كره ثم قال : وقال أعرابي : أَنفتْ فرسي هذا البلد أي اجتوته وكرهته فهزلت ، وقال في نئف قال ابن الأعرابي : نئف فلان فلاناً اذا كرهه كأنفه ، وفي كتاب فعلت وأَفعلت للزَّجَّاج يقال أنفت الشيء آنفه اذا تنزهت عنه .

(٩) وقال في ص (٢٩) ويقولون هذا أمر هامٌّ بصيغة الثلاثي لايكادون يخرجون عنها في الاستعمال والأفصح مهم بالرباعي وعليه اقتصر في الصحاح والأَساس اه

قال في القاموس والتاج : وهَمّه الأَمر همّاً ومهمةً حزنه وأقلقه كأهمهُ وقال في المصباح : وأهمني الأمر بالألف أَقلقني وهمَّني همَّاً من باب قتل مثله فقد جعلوا الثلاثي والرباعي متماثلين ولم يذكروا أن أحدهما أفصح من الآخر ، فادعاء ذلك يحتاج إلى دليل واقتصار الصحاح والأَساس عَلَى صيغة لا يوجب أَن يكون ماعداها غير صحيح أو فصيح كما يتضح ذلك من الاستقراء

٢

(١٠) وقال في ص (٣٢) عند كلامه على ذي قبل وذي أنف وذي عوض ، ولم يذكر القاموس عوض بهذا التركيب ولا تعرض له صاحب التاج اه

وقد ذكرها القاموس في مادة عوض في قوله أفعل ذلك من ذي عوض الخ وذكرها التاج في موضعين الأول في مادة عوض في السطر ٣ صفحة ٥٩ من الجزء الخامس عند قول القاموس المتقدم والثاني في السطر ١٣ من صفحة ٧٣ من الجزء ٨ عند قول القاموس ويقال لا أكلمك إلى عشر من ذي قبل كعنب وجبل قال في التاج ومن ذي عوض وعوض.

(١١) وقال في ص (٣٢) ويقولون خرج في موكب يبلغ خمسة آلاف عدًّا وهي عبارة شائعة عند أكثر الكتاب لاتكاد تفوت واحداً منهم وربما قالوا قتل في هذه المعركة مايقارب خمسة آلاف عدًّا وهو أغرب وإنما ذلك لعدم تدبرهم معنى العد هنا والمقصود به عند من نقل عنه هذا التركيب وبيانه أنك تقول مثلاً لي على فلان خمسة آلاف درهم عدًّا أي لي عليه هذا القدر معدوداً عدًّا لابطريق التقدير والتقريب ونقدته خمسين ديناراً عدًّا أي عددتها

له واحداً بعد واحد ومفاده التحقيق والتوكيد لا الحشو والتزيين كما يتوهمونه اه

وهذا ظاهر في قولهم قتل ما يقارب خمسة آلاف لأن لفظ يقارب ينافي التحقيق ، أما قولهم ببلغ خمسة آلاف عداً فلم يظهر لي فرق بينه وبين لي على فلان خمسة آلاف درهم عداً مع أن الأول أولى بالتوكيد من الثاني . وإذا فرضنا أن القائل قال ذلك وهو لم يتحقق أن الموكب يبلغ هذا العدد وجب أن يقيد المنع بمثل هذه الصورة أما إذا سمعنا أو رأينا مثل هاتين الجملتين فمن أين لنا أن نعلم أن القائل لم يتحقق العدد في الأول وتحققه في الثاني مع أن الموكب يجوز أن يكون معدوداً عداً حقيقياً كما لو كان مؤلفاً من جنود أو تلاميذ أو اناس معينين مثلاً والاحتمال لا يصح أن يبنى عليه حكم عام والأصل في الكلام أن يحمل على الحقيقة ما لم تقم قرينة تصرفه إلى غيرها ، ولما كان الموكب في هذا المقام مظنة أن يكون عدده على سبيل التقريب دفع القائل هذا الاحتمال بقوله عداً ، فإجازة شيء في محل وحظره في آخر بدون سبب تحكم مرفوض وترجيح بلا مرجح .

(١٢) وقال في ص (٣٤) ويقولون فعل هذا لمصلحة أهل

جلدته يريدون قومه وأهل جيله والجيل الصنف من النـاس كالعرب والترك والروس وغير ذلك وقد أُولع كتابنا بهذه العبارة وتناقلها بعضهم عن بعض من غير بحث عن مغزاها ومراد قائلها وهي في الأصل من قول جرير وقد مر بنصيب الشاعر وهو ينشد وكان نصيب أسود فقـال اذهب فأنت أشعر أهل جلدتك يعني أشعر السود فقـال وجلدتك يا أبا حزرة وهي كنية جرير أي وأشعر البيض أيضـاً ، وحينئذ فلا معنى لأن تقول أهل جلدة الانكليزي مثلاً أو الفرنسوي أو الالماني لأن لكل هؤلاء جلدة واحدة فهي تتناول الجميع على السواء اه

قال في التاج ومما يستدرك عليه قولهم قوم من جلدتنا أي من أنفسنا وعشيرتنا وبهذا يتبين لك أن النقد وقع بغير بحث ولا تنقيب

(١٣) وقال في ص (٣٥) وقريب من هذا قولهم هلّ شهر يناير مثلاً وجاء في غرة ابريل وكتبته لعشر خلون من شهر دسمبر ، وإنما ذلك كله من الاصطلاح المخصوص بالأشهر القمرية لأن قولهم هلّ الشهر يراد به ظهور هلال ذلك الشهر وكذا غرة شهر كذا المراد بها غرة هلاله وهي أول ما يبدو منه الخ اه

قال في المصباح : الغرة بالضم من الشهر وغيره أوله ، وقال

في التاج : قال الجوهري غرة كل شيء أوله ولا شك أن إبريل مثلاً شيء من الأشياء فإضافة الغرة إليه صحيحة وتقييدها بغرة الهلال فقط يفتقر إلى دليل يؤيده ·

(١٤) وقال في ص (٣٦) ويقولون نقه من علته نقاهة وإنما النقاهة مصدر نقه الكلام إذا فهمه يقال فلان لا يفقه ولا ينقه وأما مصدر نقه من مرضه فهو النقه بفتحتين والنقوه وقد نقه بكسر القاف وفتحها اه

وظاهر هذا أن ليس للنقه غير هذين المصدرين وقد ذكر في القاموس مصدراً آخر وهو النقه بفتح فسكون كمنع وقال في المصباح ونقه من باب نفع لغة ·

(١٥) وقال في ص (٤٧) وقد تقدم لنا ذكر طائفة من الأفعال التي يزيدون الهمزة في أولها خطأ ولا بأس أن نزيد هنا أفعالاً أخر توفية للفائدة ، فمن ذلك أرشاه ثم عد منها : وهو مساق إلى كذا ، وأنشد الضالة ، وأسدل الحجاب الخ ·

وقد قصر في بيان ما يريدون بقولهم أنشد الضالة ليتبين موضع النقد وقد قال في التاج : ساق الماشية سوقاً وسياقة بالكسر ومساقاً وسياقاً كسحاب واستاقها وأساقها فانساقت ثم قال : وساق

إلى المرأة مهرها وصداقها سياقاً ارسله كأساقه وفي المصباح نحو هذا الأخير ·

وقال في القاموس أنشد الضالة عرفها واسترشد عنها ضد ، وعزاه في التاج الى المحكم ·

وقال في القاموس ايضاً : سدل الشعر يسدله ويسدله وأسدله أرخاه وأرسله ·

(١٦) ثم قال في ص (٤٧) ومن هذا القبيل أغاظه وأشعله والأفصح غاظه وشعله بالمجرد اه

قال في المصباح قال ابن الاعرابي كما أحكاه الازهري : غاظه يغيظه وأغاظه بالألف وفي القاموس غاظه يغيظه فاغتاظ وغيظه فتغيظ وأغاظه قال في التاج لغة في غاظه ·

وقال في المصباح : وشعلت النار تشعل بفتحتين واشتعلت توقدت ويتعدى بالهمزة فيقال أشعلتها ، وفي القاموس : وشعل النار ألهبها كشعلها وأشعلها وقال الراغب في المفردات : يقال شعلة من النار وقد أشعلتها وأجاز أبو زيد شعلها وفي الاساس أشعلت النار في الحطب ولم يذكرها بالمجرد وقال اللحياني : نار مشعلة ملتهبة متقدة فقد ذكر كل هؤلاء الأئمة أشعل وأغاظ

ولم يقل أحد منهم إن المجرد أفصح بل ظاهر كلام الراغب أن المزيد أقوى في شعل ·

(١٧) وقال في ص (٤٩) ويقولون تعرف على فلان إذا أحدث به معرفة وهو من التعبير العامي ومن الغريب أن أصحاب اللغة لا يذكرون ما يعبر به عن هذا المعنى الخ ·

وقد قال في التاج واعترف إليّ أخبرني باسمه وشأنه كأنه أعلمه به وتعرفت ما عندك تطلبت حتى عرفت ، وقال أيضاً ائته فاستعرف إليه حتى يعرفك ، وفي اللسان أتيت متنكراً ثم استعرفت أي عرّفته من أنا ، وفي التاج أيضاً : وتعرّف إليه جعله يعرفه واعترف له وصف نفسه ، وفي النهاية : تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة اي اجعله يعرفك وأظن أن في هذا ما يعبر به عن المعنى الذي قال إن أصحاب اللغة لا يذكرونه ·

(١٨)وقال في ص(٥٠) و يقولون زرع الشجرة أي غرسها و إنما الزرع للحب والبزر· ولا يقال للشجرة وما في معناها اه

قال في التاج وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد إنه يقال زرعت الشجر كما يقال زرعت البر والشعير :

(١٩) وقال في ص(٥٠) وربما قالوا وجعته رأسه ووجعته بطنه كما

تقوله عامة أهل مصر يؤنثون هذه الألفاظ كلها وهي مذكرة :

قال في التاج : في مادة بطن :وحكى أبو حاتم عن أبي عبيدة أن تأنيثه لغة كما في الصحاح فاقتصار المصنف أي صاحب القاموس على التذكير تقصير:فقد جعل عدم ذكره مؤنثا تقصيراً . وعده ابن مالك فيما يذكر و يؤنث كما نقله عنه السيوطي في المزهر :

(٢٠) وقال في ص (٥٢) وقول عبد الصمد الصفار :

وشقائق شق القلوب كأنه خد مليح ضم صدغا أسودا

فذكر الشقائق وهي جمع شقيقة لواحدة الشقيق وهو النور المعروف اه

قال في القاموس: وشقائق النعمان معروف للواحد والجمع : وقال في المصباح،وشقائق النعمان هو الشقّر وسمي بذلك لأن النعمان من أسماء الدم فهو أخوه في لونه ولا واحد له من لفظه وقيل واحدته شقيقة،وفي النهاية شقائق النعمان هو هذا الزهر الأحمر المعروف و يقال له الشقّر:فقد ذكره هؤلاء الاعلام مذكرا وعلى أنه للواحد والجمع إلا في قول ضعيف كما يشعر به قول المصباح (وقيل)ولم يذكر أحد منهم الشقيق ولا أعلم من أين اتى به المؤلف فتأمل

(٢١)وقال في ص(٥٨)و يقولون في مقام الإخبار:لازال زيد يفعل ولا. لاتدخل على الماضي إلا مع التكرار أو العطف على منفي نحو لا صدق

ولا صلى وما زرت زيداً ولا زارني و إلا صار الكلام معها إنشاء وانقلب زمان الفعل إلى الاستقبال اه

قال احمد ابن فارس في كتاب الصاحبي (لا) حرف نسق، ينفي الفعل المستقبل، نحو لا يخرج زيد، و ينهى به نحو لا تفعل، و يكون بمعنى لم إذا دخلت على ماض. كقوله جل ثناؤه فلا صدق ولا صلى أي لم يصدق ولم يصل: وقال الشاعر

وأي خميس لا أفأنا نهابه   وأسيافنا يقطرن من كبشة دما

وأنشدني:

إن تغفر اللهم تغفر جما   وأي عبد لك لا ألما

أي أي عبد لك لم يلم بالذنب:

(٢٢) وقال في ص (٦٢) و يقولون رغب الشيء وشيء مرغوب يعدونه بنفسه والصواب رغب فيه اه

قال في المصباح رغبت في الشيء ورغبته يتعدى بنفسه أيضاً. ونقله عنه في التاج. وقال في النهاية رغب يرغب رغبة إذا حرص على الشيء وطمع فيه

(٢٣) وقال في ص (٦٧) وقوله دخان المعامل وعثير أيدي الصناع أي مايثيرونه من الغبار بأيديهم، والعثير مخصوص بالغبار الذي تثيره

الأرجل في المشي، إلا إذا أراد أن أولئك الصناع كانوا يمشون على أيديهم اه

قال في القاموس والتاج العثير كحذيم التراب والعجاج. وما قلبت من الطين، أو التراب، او المدر، بأطراف أصابع رجليك، والأثر الخفي وفسره في النهاية بالغبار، ولم أر من هؤلاء من خصه بما تثيره الأرجل فتأمل

(٢٤) وقال في ص(٨٢) و يقولون هم الصياغ والسواح، فيعكسون في اللفظين، والصواب الصواغ بالواو من صاغ يصوغ والسياح بالياء من ساح يسيح اه

قال في القاموس: في صوغ: وهو صائغ وصواغ وصياغ، وقال في التاج، وجمع الصائغ صاغة وصواغ وصياغ بالضم فيهما مع التشديد، وبهذا تعلم أن قوله والصواب: غير صواب لأنه لا يكون إلا في مقابلة الغلط أو الخطأ وما هنا ليس كذلك

(٢٥) وقال في ص (٨٤) و يقولون تكتمت الخبر: فيجعلون تكتمت متعدياً، ولا يكون إلا لازماً، يقال تكتم فلان إذا كتم نفسه أو أمره كما يقال تستر وتحجب ونحو ذلك اه

ولم أر من ذكر تكتم فلان إذا كتم نفسه

(٢٦) وقال في ص (٨٥) و يقولون يوم الثلاث و يوم الأربع

وهو من متابعة العامة أيضاً، والصواب الثلاثاء والأربعاء بالألف الممدودة فيهما: ولفظ الاول بضم أوله ولفظ الثاني على مثال أذكياء اه

قال في القاموس يوم الثلاثاء بالمد و يضم: وقال في التاج، وفي التهذيب والثلاثاء لما جعل اسما جعلت الهاء التي كانت في العددمدة، فرقاً بين الحالين وكذلك الاربعاء، وهذا صريح في أن الثلاثاء: بفتح الأول وقال في ربع: الأربعاء مثلثة الباء ممدودة: ونقل في التاج كسر الهمزة مع كسر الباء وفتحها ولم يذكر في اللسان الثلاثاء إلّا بالفتح فتقييد اللفظين بما ذكره مخالف للنقل .

(٢٧) وقال في ص (٩٦) و يقولون: جاءني نحو المئتي رجل، فيستمرون على لفظ الإضافة مع دخول أل على المضاف والصواب: إما إسقاط أل، و إبقاء الاضافة، فيقال نحو مئتي رجل، أو إثبات أل مع رد نون التثنية ونصب رجل على التمييز، فيقال المائتين رجلا اه

وقد ذكر النحاة، أن تمييز لفظ مائة ومثناها، يجب أن يكون مفرداً مجروراً: قال ابن الحاجب في الكافية: ومميز مائة والف وتثنيتها وجمعه مفرد مجرور، وذكر العلماء: أن العدد المضاف إذا أريد تعريفه: عرف مميزه فتقول، مائة الدرهم، ومائتا الرجل، على مااختاره المحققون، وقد استوفى العلامة الأشموني في شرح الالفية وابن

قتيبة في أدب الكاتب : الكلام على تعريف العدد ، بما لا مزيد عليه فليراجع .

(٢٨) وقال في ص (٩٧) و يقولون آثروا الخلود الى السكينة فيأتون بهذا الحرف من الثلاثي والفصيح الإخلاد من باب أفعل فيقال أخلد الى الأمر : اذا سكن إليه ولا يقال خلد الا في لغة ضعيفة اه

قال في المصباح خلد بالمكان خلوداً من باب قعد أقام وأخلد بالألف مثله ، وخلد إلى كذا وأخلد ، ركن وفي كتاب أفعلت وفعلت ، للزجاج ، وخلد الرجل الى الأرض . وأخلد ، اسي مال إليها ولزمها : وذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب : في فعلت وافعلت باتفاق المعنى : خلد إلى الأرض وأخلد : إذا ركن .

(٢٩) وقال في ص (١٠٢) و يقولون مدرسة علياء فيأتون بهذا اللفظ ممدوداً ، وهو غلط ؛ لأن أفعل التفضيل يؤنث على فعلى بالقصر مع ضم الفاء ، وأما العلياء ، فمعناها المكان المشرف ، وهي اسم بمنزلة البيداء والصحراء وما جرى مجراها وهي بفتح الفاء اه .

قال في المصباح والعليا خلاف السفلى تضم العين فتقصر ، وتفتح فتمد ، وقال ابن الانباري : الضم مع القصر اكثر استعمالاً

فيقال : شفة عليا وعلياء ، ونحوه في التاج وقال ابن ولاد في المقصور والممدود ، ومما يمد ويقصر ومعناه واحد ، العليا ، مقصورة إذا ضممت أَولها تكتب بالالف لمكان الياء التي قبل آخر حرف فيها ، ولا ذكر لها ، يقال هو في عليا معد ، مقصورة ، فإذا فتحت أولها مددت : فقلت في علياء معد .

(٣٠) وقال في ص (١٠٤) ويقولون جاء خمسة أنفس اي خمسة أشخاص ، فيؤنثون النفس ، في مثل هذا وإنما تؤنث النفس إذا كانت مرادفة للروح ، وأما اذا كانت بمعنى الشخص فهي مذكرة لا غير تقول عندي نفس واحد وجائني خمسة انفس : قال الشاعر :

ثلاثة انفس وثلاث ذود   لقد جار الزمان على عيالي

ومن البديهي ان النفس في قولهم جاء خمسة انفس اي اشخاص مذكرة بدليل تأنيث العدد معها ولو كانت مؤنثة لذكر العدد ، فلا معنى لهذا الانتقاد على أن في النفس كلاماً : نضرب عنه صفحاً : كيلا يمل القارئ لأن الله يقول يا أيها الناس : اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة : وقال أَبو ذؤيب :

والنفس راغبة إذا رغبتها   وإذا ترد الى قليل تقنع

(٣١) وقال في ص (١١٣) ويلحق بذلك قول الآخر : وطد العلائق بينهما والعلائق لا توطد : لأن التوطيد يكون للأرض ونحوها يقال وطد الأرض إذا ردمها وداسها ، ومنه الميطدة وهي خشبة يوطد بها أساس البناء وغيره . والوجه وثق العلائق اه

وفي التاج وطد الشيء يطده اثبته وثقله . كوطده . فتوطد ثبت . ثم قال . وانشد ابن دريد :

وأس مجد ثابت وطيد   نال السماء درعها المديد

ثم قال : ومن المجاز وطد الله للسلطان ملكه . فأطده اذا اثبته وعز موطد وموطود ثابت ، وفي النهاية : أتاه زياد بن عدي : فوطده الى الأرض أي غمزه فيها وأثبته عليها .

(٣٢) وقال في ص (١٢٠) بل قد تجد فيهم من يتبجح بمثل ذلك يزعم أن همه في تقرير الحقائق اللفظية والاشتغال بهذه السفاسف اللفظية الخ اه

ولم أر من جمع السفساف على سفاسف .

وقد اجتزأت الآن بنشر هذا القدر على أن أعود إلى اتمام البحث ، عند سنوح فرصة أخرى إن شاء الله تعالى .

وهذا ما كتبته ثانياً :

إطلعت في الاعداد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من مجلة منيرفا التي تصدر في بيروت على مقالات لحضرة قسطاكي افندي الحمصي ، عضو المجمع العلمي حاول فيها نقد ما كنت بينته في كتاب لغة الجرائد من الخطأ والغلط ونشرته جريدة (الفيحاء) الغراء من قبل . وقد كنت أظن أنه ينهج فيه منهج العقلاء ، و يحتذي سنن العلماء : فيراعي آداب البحث والمناظرة ، و يقرع الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، ولا يشذ عن سنن الأدب والعقل ، حتى لايظن ظان أن ذلك مبلغه من العلم والأدب .

ولكن حضرته ذهل أن القول مرآة يمثل حقيقة قائله ومقياس يبين قدره في العقل وقيمته في الادب فأتى في أضعاف سطوره ، من القول البذيء ، بما يندي الجبين و يضحك الحزين . وقد كان في وسعي ، أن أكيل له بالمد صاعاً وأذرع له بالفتر باعاً ، ولكن ابى لي الأدب والتربية ، أن أدنس العلم ، بالخسة واللؤم . وإن اشتراكي وأياه في النسبة إلى معهد عظيم ، يجب أن يكون رجاله قدوة لغيرهم في الادب والتهذيب وأسوة في مكارم الاخلاق والتربية ليحدوني على أن أمر بما في كلماته من اللغو مر الكرام حتى لا يوصم

بي ذلك المعهد الجليل . ولا أكون بثرة شائنة في وجه الأدب العربي كما كان غيري .

على أن لديَّ من الأدلة القاطعة والحجج الدامغة عَلَى صحة ماقلت ، وما أقول ما يغنيني عن الاستعانة بالسفيه من القول ، و يكفيني مؤونة التعكز على البذائة والمغالطة ، لأن ذلك كله لايغني فتيلاً في قضايا العلم ، ولا يزن جناح بعوضة عند ذوي العقول التي لم يعبث بها الهرمُ ولم يَخْنِ عليها القدم . وهذا يحملني على الشروع في البحث توّاً مخافة أن يطغي القلم أو تزل بي القدم فأقول:

زعم حضرة المنتقد في فاتحة قوله الذي نضح فيه ما في انائه أنني أَجهل كتاب لغة الجرائد وأَنني أَجهل كاتبه وأَنني أَجهل منزلته في عالم المعالم (كذا) وأَنني اقتحمت هذا المقام الخطير دون أن أعلم من هو اليازجي وأَن جهلي ذلك جرأَني عَلَى هذا الانتقاد الخ ماجاء في مقدمته المترعة بمثل هذا الادب الباهر والنبغ البارع الذي انفرد به حضرة المنتقد .

ومن البعيد كل البعد أَن ينتقد أَحد غيره قبل أن يعرفه حق المعرفة ولكن المعرفة لاتوجب السكوت عن الخطأ أو الاقرار على الغلط وهل يعتقد حضرته أَن إمامه وقائده انتقد من انتقدوهو يجهله ؟ إن

مثل هذا الزعم ينم عن ضعف في العقل ، وقوة في الجهل . وهذا ماتجل حضرة المنتقد عنه

ثم أشار حضرته إلى أن لي أتباعاً ومريدين و و و الخ وهذا من المزاعم الواهية لأن الأمر أيسر من أن يعوز إلى أتباع وأشياع حتى إن من المسائل التي انتقدتها في لغة الجرائد مالا يخفى على المبتدئين في تعلم اللغة .

وأشار إلى أن هناك فريقاً يزعم أنني مدفوع إلى ماكتبته باعتقاد بعض الناس أن العربية هي احتكار لفرقة من الخلق دون سواهم : وفريقاً آخر يزعم أن الذي حملني على الانتقاد استمداد اللبنانيين لرفع تمثال لإمامه وقائده الخ .

وهذا الخيال المضحك يدور كثيراً في أدمغة المتشبعين بما ليس لديهم من العلم والفضل و يتسلح به أدعياء الأدب الذين يضعون أنفسهم في منزلة منه لا يشهد لهم بها الواقع ولا يثبتها لهم الاختبار وكأن الذاهبين إلى هذا المذهب الخاسئ يريدون بمثل هـذا الزعم أن ينسجوا أغشية من التمويه يسترون وراءها ترهاتهم ظناً منهم أن ذلك يمنع أبصار النقاد من أن تنفذ إلى حقائقهم .

وهل جهل هؤلاء أن اللغة لا تختص بفريق دون آخر ،

بل هي بين أبنائها على السواء ، أم جهلوا معنى النقد ، فخيل إليهم أنه احتقار للمنتقد في حين أنه سنة من سنن الأولين ، اقتفى به الآخر سنن الأول ، ودرج عليه العلماء ، في كل عصر ومصر ، وتقبله العقلاء بقبول حسن ، ولم ينكر أحد منهم على غيره شيئاً منه ، فهذا أبو حاتم ، انتقد سيبويه والأخفش وهما هما ، لإدخالهما أل على لفظ كل ، كما انتقد الاصمعي ابن المقفع من أجل ذلك ، وانتقد البطليوسي أدب الكتاب لابن قتيبة ، وانتقد الخفاجي طائفة من درة الغواص ، للحريري ، وانتقد الفيروزابادي كثيراً من صحاح الجوهري ، وانتقد الزبيدي صاحب القاموس ، وانتقد صاحب المثل السائر عدداً كبيراً من الأئمة والعلماء . ثم انتقده صاحب الفلك الدائر . ومن ألم بشيء من كتب العلم والأدب ، وجد من أمثلة ذلك ما لا يخفى إلا على جاهل .

وهؤلاء كلهم من فرقة واحدة . وفيهم من بلغ في العلم والنبغ منزلة لا تطول إلى موطيء قدميه فيها رؤوس كثير من المتنفخين بالغرور ، انتفاخ الزقاق بالهواء ، ولم يحمل ذلك قط ، على احتكار اللغة أو احتقار المنتقد . ثم جاء من بعدهم اليازجي ، فانتقد في لغة الجرائد ، جملة من الشعراء والعلماء

والأدباء كالحارث بن حلزة اليشكري . وعنترة العبسي ، صاحبي المعلقتين ، والحريري ، والفيروزابادي ، وابن نباتة ، ونحوهم . ولم يدع شيئاً من العصمة . التي زعمها له تابعه . ولا حمل ذلك أحد من العقلاء . على احتكار أو احتقار ، ولا استنفد احد ما عنده من السفه والعته . بل لم يعبأوا بما قال ، ولا التفتوا إلى ما كتب . فلما اطلعت على كتابه ، ورأيت ما فيه من الخطأ ، بينته بالنشر في (الفيحاء) وأيدت ما ذكرته بالنقول الموثوق بها . فتأوله حضرة المنتقد علَى قدر ما وسعه علمه وفهمه . وحمل تلك الحملة الخاسرة . ولو رد الدليل بالدليل ، ودفع الحجة بمثلها ، لشكر له الناس صنيعه . ولكن أبى له أدبه إلا أن يعرض نموذجاً من علمه وعقله . فكتب ما كتب ، وأتى من الآيات البينات . بما نصل به خضابه ، وظهر لبابه .

وهذا أوان تبيين ما جاء في قول المنتقد من الخطأ والمغالطة ، وقد قضت الضرورة بإيراد شيء من كلماته ليتبين موقع الخطإ فيها كما قضت بذكر شيء مما كتبناه من قبل ، ليتبين كيف انتَقدنا ، وكيف انتُقِدنا ، وكيف يعبث حضرة المنتقد بالأدلة والنقول . فيقتصر منها على ذكر ما فيه شاهد له ، ويضرب صفحاً عن غيره ، وكيف يمدح من علماء اللغة من يوافق قوله بغيته ، ويقدح فيما عداه ، وكيف يورد القول على أنه حجة له ، وهو حجة

عليه، وكيف يفهم من أقوال العلماء والكتاب مالم يفهموه هم أنفسهم، إلى غير ذلك من ضروب الحذق والإبداع الذي أراد أن يطرف به الأدب، ويلبسه حلة قشيبة منه !

وقد عزونا كل قول أوردناه إلى قائله، وبينا موقعه، ليتسنى لمن أراد التثبت منه، أن يرجع إليه بسهولة .

وليس لنا من عملنا هذا غير النقل والدلالة على مظان النصوص . ولا غاية لنا منه إلا خدمة الحقيقة، والمحافظة على اللغة الكريمة، حذراً من أن تعبث بها أيدي الجهل . ولا ندعي السلامة في كل ما كتبناه، من الخطأ . فإن الكمال لله وحده :

قال المنتقد (وهذا أوان تفنيد ما جاء به المعترض، مراعين الاختصار الممكن، ليعلم ضعفاء العلم والمطبلون على طبلته، مكان أوهامه في كل ما أورده . قال : إن قول الشيخ، من الأفعال الغير المتصرفة، خطأ من وجهين . الأول إدخال أل على غير، والثاني على غير وعلى متصرفة (كذا) . ثم نقل عن حواشي الكشاف، أن غيراً لا تدخل عليها أل إلا في كلام المولدين : فنجيب الكاتب على هذا بكلام جاحظ : منذ ١٠٩٠ سنة قال . لأن كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء، وأبلغ من كثير من البلغاء،

وهم تخيروا تلك الألفاظ ، لتلك المعاني . وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الاسماء : وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم ، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف ، وقدوة لكل تابع : فهل كان كبار المتكلمين والنظارين من غير المولدين ، وهل وصل إلينا علم من جميع العلوم ، في هذه اللغة ، وضعه أو ألفه غير المولدين ، ومن بعدهم ، فينظر المنصف إلى أي حد يذهب المتعنت اه .

ولا يخفى على من فيه ذرة من عقل ، أن كلامنا في واد وهذا الجواب في واد آخر ، و بيان ذلك : أننا انتقدنا إدخال : أل : على لفظ غير ، وعلى ما أضيفت إليه ، ونقلنا ما أيدنا به ذلك . وهذا الجواب الذي نقله عن الجاحظ ، لا علاقة له بهذا الموضوع ، وإنما يشير إلى علو مكانة المولدين ، وأنهم قدوة لمن بعدهم فيما اشتقوه من كلام العرب واصطلحوا عليه ، وهذا لا نزاع فيه : إلا أنه ليس من موضوع البحث ، لأن كلامنا في إدخال : أل : على غير : لا فيما اشتقه المولدون ، واصطلحوا عليه ، وإذا كان حضرة المنتقد يتصور أن قول الجاحظ يفيد أن المولد إذا أخطأ في اللغة ، يكون قدوة لمن بعده : فهو تصور باطل : لأن اللغة لم تؤخذ عن المولدين ، ألا يرى . أن الأصمعي أنكر على ابن المقفع إدخال : أل : على لفظة كل ، وأن أبا حاتم : أنكر

ذلك علَى سيبويه والأَخفش . وهما من أئمة العلم . ولم يتخذهما قدوة في ذلك ، ولا جعل مخالفتها المنقول عن العرب : حجة لمن بعدهما ، فلينظر المنصف من المتعنت ؟

ثم قال : (ثم نجيبه الآن على جملة اعتراضـه ، أي على الوجهين اللذين زعم فيهما الخطأ ، بما أفتى به صاحب لغة الجرائد نفسه ، وقد سئل عن ذلك ، قبل كتابته لغة الجرائد ، بمدة طويلة ، وفيه البلاغ .

بغداد : هل يجوز دخول أل على غير ، وإن جاز ، فما ذا تكون أَل هناك . القس جبرائيل قرباقوز .

الجواب : اختلفوا في جواز دخول أَل على غير . فمن طالب بالسماع عن العرب لم يجز دخولها ، لأَنها لم تسمع منهم إلا مضافة ، لفظاً أَو معنى ، ومن اكتفى بصحة دخولها في المعنى لم يمنعها وجعلها معاقبة للاضافة ، قال في تاج العروس : نقل النووي عن أبي الحسين : منع قوم دخول الأَلف واللام ، على غير ، وكل ، وبعض ، لأَنها (يعني غيراً) لا تتعرف بالاضافة ، فلا تتعرف باللام المعاقبة للاضافة ، نحو قوله تعالى : فإن الجنة هي المأوى : أَي مأواه . على أَن غيرا ، قد تعرف بالاضافة في بعض المواضع . يريد بقوله بعض المواضع ، ما ذكره غيره من نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ، لتعين الموصوف بها .

وفيه نظر لا يخفى . على أن من المولدين ، من أطلق دخول . أل . على غير وكل وبعض : بشرط أن لا يكن مضافات في اللفظ ، وأمثلة ذلك في كتب النحاة أنفسهم ، أكثر من أن تحصى . ومنهم من أجاز دخولها على غير : في حال الاضافة أيضاً . لكن بشرط . أن يكون ما أضيفت إليه ، صفة لا موصوفاً ، حتى تكون غير ، معه بمعنى النفي دون التشخيص وحينئذ يجرونها مجرى المضاف اللفظي ، فيلتزمون أن يكون المضاف إليه مقروناً بأل أيضاً . فيقال الرجل الغير الصــادق . كما يقال : الرجل الحسن الوجه ، ولا يقال : لا تتكلم بالغير الصدق . والله أعلم . عن مجلة البيان سنة ١٨٩٨ و١٨٩٧ ص ١٦١ اهـ)

ومن نظر إلى هذه الفتيا اتضح له صحة ما قلناه ، من أن حضرة المنتقد ، يورد من الأدلة ما هو حجة عليه . لا له . وبيان ذلك : أننا قلنا . أن أل . لا تدخل على غير ، إلا في كلام المولدين ، وقول اليازجي . فمن طالب بالسماع عن العرب لم يجز دخولها صريح في ذلك لا يخفى على صغار المتعلمين ، وكذلك ما نقله النووي عن أبي الحسين . فلا حاجة إلى ما ذكره بعد ، لأنه خلاف بين المولدين : وليس كلامنا فيه . غير أن قول اليازجي : ومنهم من أجاز دخولها على غير ، في حال الاضافة ايضاً ، لكن بشرط الخ يناقض ما يأتي عن الكتابات . ولم

ر من ذكره من النحاة . فهل لحضرة المنتقد أن يرشدنا إلى نص موثوق به . حتى لا يكون أراد أن ينتصر لإمامه فنصر عليه . ودل على مواقع الغمز منه

ثم قال : (ومثل هذا في المصباح فلا نطيل . وقال في الكليات في لفظ الحقيقة . لانه أولى بالوجود من العقد الغير المطابق . ولعل براجعة هذا اللفظ في الكليات ما يفيد المعترض ، وقال في لفظ الفعل ايضاً وإذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث الغير الحقيقي . و بهذا القدر كفاية للمنصف في بيان وهم المعترض اه)

لم يشأ حضرة المنتقد أن ينقل ما في المصباح ، لأنه حجة عليه . وها نحن ننقل ما ذكره فيه ونطيل . ليتضح الدليل ، ويستنير السبيل ، لمن لا يعرف دبيراً من قبيل : قال في المصباح . في الجزء الثاني ص٥٧ في مادة غير وغير ، يكون وصفاً للنكرة . تقول جاءني رجل غيرك . وقوله تعالى غير المغضوب عليهم إنما وصفت بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة باضافتها إلى المعرفة فعوملت معاملتها ووصفت بها المعرفة ومن هنا اجترأ بعضهم . فأدخل عليها الألف واللام . لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الاضافة ، وهو الألف واللام . ولك أن تمنع الاستدلال ونقول : الإضافة هنا .

ليست للتعريف بل للتخصيص . والألف واللام لا تفيد تخصيصاً فلا تعاقب إضافة التخصيص . مثل سوى وحسب ، فإنه يضاف للتخصيص ، ولا تدخله الألف واللام . هذا ما في المصباح . فليتأمل معنى قوله : اجترأ وقوله لك أن تمنع الخ . وقال أبو البقاء في الكليات ص ٢٦٥ سطر ٣٥ في مبحث غير : ومنعوا تعريفه باللام . حال كونه مضافاً . مع أنه نكرة وليس معرفة بالكسب ، حتى يلزم من إدخال اللام تحصيل الحاصل لحفظ صورة الإضافة المعنوية . هذا مافي الكليات ، وهو صريح في مخالفة ما نقله اليازجي ، كما أشرنا اليه فيما سبق . ومؤيد لما قلناه . من عدم دخول أل على غير . ولقد أحببنا أن نورد شيئاً من النصوص ، غير ما تقدم ، تأييداً لما قلناه ، وتثبيتاً للحقيقة التي نتوخاها . وهذه هي :

قال الحريري في درة الغواص : ويقولون فعل الغير ذلك . فيدخلون على غير آلة التعريف . والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه . قال الخفاجي في شرحه : ص ٦٨ ما أدعاه من عدم دخول أل على غير . وإن اشتهر فلا مانع منه قياساً . وإنما المهم فيه إثبات السماع من العرب .

ثم نقل عن أبي الحسين ، ما ذكره المنتقد . ثم قال : وقال صاحب الهادي لا يجوز إدخال اللام عليه . لأنه لا بد له من الإضافة والمضاف إليه إما مذكور أو منوي . وقال بعد ذلك : وفي بعض الحواشي ، صرحوا بأن غيراً ، وإن لم يتعرف ، لا يجوز إدخال أل عليه ، لرعاية صورة الإضافة المعنوية . وقال العلامة يس في حاشيته على التصريح . ج ١ ص ٢٩ سطر ٣٢ . عند قول المصنف : والنكرة عبارة عن نوعين . أحدهما ما يقبل أل . المؤثرة للتعريف الخ قال الدنوشري ، تعريفهم للنكرة بما ذكر ، لا يشمل ما لا تدخل عليه أل . لتوغله في الإبهام . نحو غير . فإنهم صرحوا بأن أل لا تدخل عليه . قال الحريري : ولا تقل في غير جاء الغير . فليس في تعريفها من فائدة : فآلة التعريف عنها حائدة . وقال الخضري في حاشيته على ابن عقيل ج ١ ص ٨٢ سطر ٢٣ عند قول الشارح . في تقسيم النكرة إلى ما يقبل أل وما يقع موقعه : ومثال ما يقع موقع أل الخ . منه أيضاً ما توغل في الإبهام . كأحد . وعريب . وغير . وشبه . لوقوعها موقع إنسان مثلاً . وكذا امرئ وامرأة . ولعله لم يسمع دخول أل عليها . فيكون نحو الغير . والشبه . مولداً : وقال الصبان في حاشيته على الأشموني ج ١ ص ٤٠ ١ سطر ١ قوله نكرة قابل أل مؤثرة الخ أورد

عليه أنه غير جامع ، لخروج الأسماء المتوغلة في الإبهام كأحد الملازمة للنفي . ثم قال : و كعريب . وديار . وغير . وشبه . فإنها لا تقبل أل .

ونقل الصبان أيضاً في ج ٢ ص ١٣٤ سطر ١٥ عن ابن قاسم . بعد أن ذكر : مثلاً . وغيراً . وشبهاً ، وما شابهها من الأسماء المتوغلة في الإبهام : ينبغي أن هذه الكلمات ، كما لا تتعرف بالإضافة لاتتعرف بأل أيضاً . لأن المانع من تعريفها بالإضافة ، مانع من تعريفها بأل .

ثم قال : ونقل الشنواني عن السيد ، أنه صرح في حواشي الكشاف بأن غيراً لاتدخل عليه أل . إلا في كلام المولدين . ونجتزيء بهذا القدر ، لأن فيه غنية للمنصف ، وبلاغاً لقوم يعقلون . وهل بعد هذا التصريح مجال للتعنت والمكابرة ، أم هل يسوغ لعاقل أن يستنبط من كلمات أخطأ فيها بعض المولدين ، حكماً كلياً ينقض به ما اتفقت عليه نصوص العلماء ، ويجعلها حجة لابطال حكم مسلم ، وقد قال العلماء لامساغ للاجتهاد في مقابلة النص .

ثم قال حضرة المنتقد (وقول حضرته : لايصح جمع مشهور على مشاهير . لأن مفعولا لايجمع جمع تكسير الخ فنجيبه : قال سيبويه . باب تكسيرك ما كان من الصفات . عدد حروفه اربعة أحرف ، والمفعول : نحو مضروب . تقول مضروبون . غير أنهم قد قالوا مكسور

ومكاسير · وملعون وملاعين · ومشئوم ومشائيم اه)

وقد اقتصر على هذا القدر من كلام سيبويه · لأن فيه شاهداً له · وسكت عن بقية قوله · لأنه حجة عليه · وقد قال سيبويه بعد ذلك ومسلوخة ومساليخ · شبهوها بما يكون من الأسماء عَلَى هذا الوزن · كما فعل ببعض ما ذكرناه فأما مجرى الكلام الأكثر · فأن يجمع بالواو والنون ، والمؤنث ، بالتاء اه وهذا صريح في أن هذا الوزن يجمع بالواو والنون ، ولكن ورد عن العرب الفاظ · فيقتصر فيها على السماع · كما سنذكره عن الخصائص ·

ثم قال حضرة المنتقد (ولا بأس من الزيادة تأييداً لحجتنا ، وإيضاحاً لوهم الأستاذ · فقد قالوا مجنون ومجانين · ومنكود · ومناكيد · ومملوك ومماليك · ومقطوع ومقاطيع · ومفهوم ومفاهيم · ومجدوح ومجاديح · وميسور ومياسير · ومعسور ومعاسير · ومولود ومواليد · ومكتوب ومكاتيب · ومجلوح ومجاليح · ومضمون ومضامين · ومشهور ومشاهير ؛ وهذا شيء كثير · فنكتفي بهذا القدر · وقال صاحب المصباح في مادة نجس · وقال بعضهم ونجس خلاف طهر · ومشاهير الكتب ساكتة عن ذلك · وقال الفيروزابادي في مقدمة القاموس : على أني أذهب إلى ما قال أبو زيد · · إذا جاوزت

المشاهير من الأَفعال الخ وبعد الذي أوردناه هل يكون سيبويه وأبو زيد بن سهل البلخي . والفيروزابادي . وصاحب المصباح . والشيخ ابراهيم اليازجي : مخطئين . وحضرة المعترض مصيباً اه)

وفي هذا الكلام ثلاثة وجوه . الأول . تأييده حجته بجنون . ومجانين . ومنكود ومناكيد . وما عطف عليهما وهذا صحيح بالنسبة إلى بعض الألفاظ دون بعض . لأَن مقاطيع لم تجيء جمعاً لمقطوع صفة . قال في اللسان ج ١٠ ص ١٥٠ ومقاطيع جاء عَلَى غير واحدة نادراً . كأنه إنما جمع مقطاعاً . ولم يسمع . وقال بعد ذلك : قال الأَصمعي : القطع من النصال القصير العريض . وكذلك قال غيره . سواءٌ كان النصل مركباً في السهم . أو لم يكن مركباً . سمي قطعاً لأنه مقطوع على الحديد . وربما سموه مقطوعاً . والمقاطيع جمعه ومثله في التاج . وهذا صريح في أنه جمع مقطوع اسما لا صفة . وكلامنا في الصفة . وكذا يقال . في قولهم مقاطيع الشعر . لأَنهم يريدون به الأسباب والأوتاد . ولم أر من ذكر مقاطيع جمعا لمقطوع صفة وكذلك مجاديح . فقد قال ابن الأَثير في النهاية المجاديح واحدها مجدح . والياء زائدة للإشباع ، والقياس أن يكون واحدها مجداحاً ولم أر من ذكر أن مجاديح جمع لمجدوح صفة . وكذلك مكتوب

ومكاتيب . ومشهور ومشاهير . بل لم يقل أحد من علماء اللغة أن مشهوراً يجمع على مشاهير . ولو فرضنا أن جميع هذه الكلمات مسموعة (أي ما عدا مشهوراً لأنها محل النزاع) فلا تصلح حجة له . لأنها شاذة عن القياس . كما سنبين ذلك :

الوجه الثاني . ان مثل هؤلاء الأئمة لا يكون استعمالهم مثل هذه الكلمات : حجة على صحتها . لأنهم ليسوا من العرب الخلص الذين يحتج باستعمالهم ، وإنما يحتج بقولهم ونصوصهم ، وإلا لما اعترض بعضهم على بعض ، وأنكر بعضهم على الآخر مخالفته السماع . أو القياس ولكانت اللغة مركبة من أقوال العرب والمولدين . وإذا كان حضرة المنتقد يزعم أن استعمال مثل هؤلاء ، يجب أن يكون حجة . فنقول له اذا كان كذلك . فما معنى انتقاد اليازجي أمثالهم . بل ما معنى انتقاده مثل قول الحارث وعنترة من العرب الذين يستشهد بأقوالهم في اللغة بإجماع العلماء ؟

الوجه الثالث . ان ما كان على وزن مفعول . كمشهور . من الصفات . فقياسه أن يجمع بالواو والنون . جمع سلامة . وما ورد عن العرب ، مما يخالف ذلك ، يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره والدليل على الأول . قول الزمخشري في المفصل ص ٩٤ فصل . ومفعول . ومفعل ومفعل

يستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير ، وقد قيل . ملاعين . ومشائيم . ومیامین . ومفاطير . ومناكير . ومطافل . ومشادن . اهـ

وقال ابن الحاجب في الشافعة . ونحو . شرابون وحسانون وفسيقون ومضروبون ومكرمون . استغني فيها بالتصحيح ، وجاء ملاعين الخ ما ذكر في المفصل ، قال الرضى في شرحه عليها . في ص ١٦١ سطر (٥) قوله . مضروبون . ومكرِمون . ومكرَمون . أي كل ما جرى على الفعل . من اسمي الفاعل . والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح ، لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى وجاء في اسم المفعول من الثلاثي . نحو ملعون . ومشؤوم . وميمون . ملاعين . ومشائيم . ومیامین. تشبيهاً بغرود . ومَلُول . وكذا . قالوا في مكسور . مكاسير . وفي مسلوخة . مساليخ وقالوا أيضاً في مفعل المذكر . كموسر ومفطر وفي مفعل كمنكر مياسير . ومفاطير . ومناكير . وانما أوجبوا الياء فيهما . مع ضعفها في نحو معاليم جمع معلم ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل والقياس التصحيح .

وقال العلامة الخضري في حاشيته ج ٢ ص ٢٥٣ سطر ٩ وكذا ، لا يكسر ، نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين ، في ملعون

وقال في التاج : في ج ٣ ص ٥٢٣ سطر ١ في مادة . كسر : والجمع مكاسير : قال أبو الحسن ، انما أذكر مثل هذا الجمع . لأن حكم

مثل هذا الجمع ان يجمع بالواو والنون في المذكر ، والألف والهاء في المؤنث ، لأنهم كسروه تكسيراً بما جاء من الأسماء على هذا الوزن ٠

وقال الصبان في حاشيته على الاشموني ج ٣ ص ١٨٩ سطر ١١ فائدة ، لا يجمع جمع تكسير ، نحو مضروب ومكرم ، وشذ ملاعين جمع ملعون ٠

وقال في التاج في ج ٨ ص ٣٥٤ سطر ١٥ ورجل مشؤوم والجمع مشائيم نادر وحكمه السلامة ٠

وقال في لسان العرب ج ٦ ص ٤٥٤ ومنه الحديث بسوط مكسور أي لين ضعيف ٠ وكسر الشعر يكسره كسراً فانكسر ٠ لم يقم وزنه والجمع مكاسير عن سيبويه ٠ ثم نقل عن أبي الحسن أن حكم هذا الجمع أن يجمع بالواو والنون على نحو ما تقدم عن التاج وقد نقله أيضاً في تاج العروس ، في مادة لعن ج ٩ ص ٣٣٤ على نحو ما تقدم أيضاً

وقال في شذا العرف ، ص ١٨ سطر ١ كل ما جرى على الفعل ، من اسمي الفاعل والمفعول ، وأوله ميم فبابه التصحيح ولا يكسر لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى ، وجاء شذوذاً ٠ في اسم مفعول الثلاثي ٠ من نحو ملعون ٠ وميمون ٠ ومشؤوم ٠ ومكسور ٠ ومسلوخة ٠ ملاعين ٠ وميامين ٠ ومشائيم ٠ ومكاسير ٠ ومساليخ ٠

فهذه أقوال العلماء . وكلها صريحة بأن ما كان على وزن مفعول من الصفات ، لا يجمع جمع تكسير ، وما ورد عن العرب مخالفاً لهذا القياس فهو شاذ لا يقاس عليه غيره ، قال ابن جني في الخصائص ج ١ ص ١٢٣ باب في تعارض السماع والقياس : إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه . ولم تقسه في غيره . وذلك نحو قول الله تعالى : استحوذ عليهم الشيطان ، فهذا ليس بقياس . لكنه لا بد من قبوله ، لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في ذلك جميع أمثلتهم . ثم إنك من بعد ، لا تقيس على غيره . ألا تراك لا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع . فأما قولهم استنوق الجمل ، واستتيست الشاة ، واستفيل الجمل ، فكأنه أسهل من استحوذ الخ ثم قال في ص ١٢٤ ومع هذا أيضاً فإن استنوق واستتيس شاذ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود ، لما قلت استطود ، ولا من الحوت استحوت ، ولا من الخوط استخوط ، ولكان القياس ، أن تقول استطاد . واستحات . واستخاط . الخ فلينظر حضرة المنتقد إلى هذا التصريح الذي لا يخفى إلا على مكابر : لا ينفذ نور الحق إلى قلبه ، وليتأمل ما قاله صاحب الخصائص ، فإن فيه بلاغاً لمن كان يعقل ، وصفوة القول إننا ندعي أو نزعم بأن مشاهير لم ترد عن العرب ،

ولم تسمع منهم ، ولا تصح قياساً ، على وفق ما تبين من النصوص السابقة ، فإذا كان لدى حضـرة المنتقد من الأدلة والنقول ما يدفع هذا ، فليبينه . أما ما أتى به من الكلم اللائق به فلا يفيده شيئاً ، ولا نقيم له وزناً .

ثم قال حضرة المنتقد (ولما وصل الى لفظ الضوضآء قال قد عثر الكاتب أي الإمام اليازجي في هذا المقام بذيله ، وضُرِبت عليه الأَرضُ بالأَسداد . فلم يهتد إلى محجة الصواب والسداد (كذا) وبيان ذلك أنه قال إن الضوضاء وزنه فعلال . عَلَى حد بلبال . واشتقاقه من الضوة الخ ثم قال المعترض وهذا غير صحيح من وجوه . وهنا تحذلق حتى تزحلق ، وإليك البرهان . قال في لغة الجرائد فأنث الضوضآء . على توهم أنه من باب شحناء وبغضاء . والذي يلزم عن هذا أن يكون اشتقاقه من ضاض يضوض . وهي مادة لم ينطقوا بها أيضاً . فقول المعترض غير صحيح وإيراده عن التاج في مادة ضوض : الضوضا : مقصورة الجلبة الخ لا يثبت شيئاً من دعواه . مع ما في كلامه من المحاولة والسفسطة . بل كل ما جاء به حجة على صحة مقال الإمام وفساد مدعاه ، وبيان ذلك قال الشيخ لم ينطقوا بمادة ضاض يضوض ، وهذه كتب اللغة

بين أيدينا ، فإن الجوهري والفيروز ابادي وصاحب اللسان أثبتوا أن الضوضاء مشتق من الضوة . وهم لم يذكروا مادة ضوض . وعززهم بالأساس والمصباح. وهؤلاء كلهم متقدمون على صاحب التاج . وكل واحد منهم حجة فيما يورد ويقول فكيف بهم إذا اجتمعت كلمتهم على إهمال مادة . ثم إن صاحب التاج توهم أن الضوضاء من مادة ضوض ، فأحدث هذه المادة . وهذا صريح إذ لم يذكرها سواه . وهو لم يذكر لنا موردهـا فهل بعد ما تقدم يكون قول المعترض صحيحاً . وهو لم يتعكز على غير قول التاج . ويكون كلام الشيخ باطلاً وهو يقول بقول جميع أئمة اللغة .

وقال الشيخ إن الضوضاء وزنه فعلال على حد بلبال وزلزال واشتقاقه من الضوة ونقل المعترض عن كتاب المقصور والممدود قول سيبويه قال : فمن قصرها جعلها ، أي الضوضـاء ، جمع ضوضاة ومن مدها جعلها مصدراً كالزلزال فكأن صاحب لغة الجرائد نقل عبارة سيبويه . فهل يكون حضرة المعترض مصيباً وسيبويه ومن تبعه مخطئين . أما قوله إن الضوضاء رباعية والضوة ثلاثية ولا يجوز اشتقاق الرباعي من الثلاثي وإنها إذا كانت

مشتقة من الضوة ، فمن أين جيء بالضاد الثانية · فعن كل هــذا الاستفهام نجيب : قال ابن جني ولو لم يتنبه على ذلك إلا بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها الخ إلى أن قال ونحو منه قولهم حاحيت وعاعيت وهاهيت إذا قلت حاء وعاء وهاء · كل ذلك وأشباهه إنما يرجع اشتقاقه إلى الأصوات والأمر أوسع ، وقال في مكان آخر قال الأصمعي : إذا استوت أخلاق القوم ، قيل هم على سرجوجة واحدة · وهي فعلولة من لفظ السرج ومعناه · فالسرج ثلاثي كما هو واضح · فمن أين جاؤا بالجيم الثانية ، وبعد هذه الصراحة لا نرى أن نطيل زيادة في البيان · فالمقام أضيق من ذلك · وفي كتب اللغة ومعاجمها الكثير منه فليراجع ، وإذا كان الأمر على ما بيناه فهل يكون الأصمعي وابن جني وأصحاب المعاجم والشيخ مخطئين وحضرة المعترض مصيباً · نترك الحكم في ذلك لأهل الإنصاف والعلم اه ·

نقلنا هذه الجملة بعجرها وبجرها ، ليتبين للقراء ما فيها من الأغلاط والمغالطات · إذ لا يتأتى الإطلاع عليها ولا يظهر ما فيها من الغرابة والعجب إلا إذا انضم بعضها إلى بعض وجعلت صفقة واحدة ·

ولا بد قبل تفنيد ما فيها من المزاعم والشبه الواهية ، من تلخيص انتقـادنا الأول : ليظهر موضع النقد والاعتراض ، فنقول : إن اليازجي انتقد قول الحارث بن حلِّزة اليشكري في معلقته المشهورة فقال في عرض كلامه إن مثل هذا الوهم قد جاء حتى في كلام بعض الجاهليين ، لأَنه من المواضع التي تلتبس على غير اللغوي · قال الحارث :

أَجمعوا أمرهم بليل فلما أصبحوا أصبحت لهم ضوضآء

فأُنث الضوضاء · على توهم أَنه من باب شحناء · والذي يلزم عن هذا أَن يكـون اشتقاقه من ضاض يضوض · وهي مادة لم ينطقوا بها · والصحيح أُن الضوضاء وزنه فعلال على حـد بلبال وزلزال ، واشتقاقه من الضوة ، وهي الصياح والجلبة وأصله ضوضاو · ثم قلبت الواء همزة لتطرفها بعد أَلف اه فقلنافي انتقادنا إن قوله والصحيح أَن الضوضاء وزنه فعلال على حد بلبال واشتقاقه من الضوة الخ غير صحيح ، لأَن هذا الحرف إذا كان من الضوة وجب أَن يكون ضواء ، أَما ضوضاء فيجب أَن يكون من الرباعي (اي من ضوضي) ثم بينا أَنها من الرباعي بالأَدلة التي ذكرناها قبلا :

هذا ما قاله اليازجي وما قلناه . ثم جاء تابعه بالجملة التي نقلناها آنفاً . فاضطررنا إلى أن نذكر الكلام هنا على وجوه : الأول ان الضوضاء من الرباعي .

قال الزمخشري في الفائق ج ١ ص ٨١ س ٦ الضوضاة الضجيج والصياح ، وهو من مضاعف الرباعي كالقلقلة ، وقولهم ضوضيت كأغزيت . في قلب الواو ياء لوقوعها رابعة :

وقال ابن جني في الخصائص ص ٤٢٠ س ٧ ج ١ والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير . نحوالوصوصة والوحوحة وضوضيت وقوقيت :

وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٨٦ عن الخليل . وقال ضوضيت وقوقيت بمنزلة ضعضعت ، ولكنهم أبدلوا الياء . إذ كانت رابعة . وإذا كررت الحرفين ، فهما بمنزلة تكريرك الحرف الواحد ، فإنما الواوان هنا بمنزلة . يائي حييت وواوي قوة . لأنك ضاعفت، وكذلك حاحيت وعاعيت وهاهيت ، ولكنهم أبدلوا الألف ، اشبهها بالياء فصارت كأنها هي :

وقال سيبويه أيضاً . و إذا كانت الياء زائدة رابعة فهي تجري مجرى مـا هو من نفس الحرف ، وذلك نحو سلقيت وجعبيت

تجريهما وأشباههما مجرى ضوضيت وقوقيت .

وقال سيبويه أيضاً : وتكون الهمزة ثانية ورابعة . لأن مثل نفنف كثير ، وتكون في الواو نحو ضوضيت .

وقال ابن جني في الخصائص : ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة . إلا في ذلك الحرف وحده وهو ورنتل ، ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئاً متعالماً . نحو وحوح . ووزوز . ووكواك . ووزاوزة . وقوقيت ، وضوضيت ، وزوزيت ، الخ

وقال في الخصائص أيضاً : فأما إذا كان معك أصلان . ومعهما حرفان . مثلان . فعلى أضرب . منها أن يكون هناك تكرير على تساوي حال الحرفين ، فإذا كان كذلك كانت الكلمة كلها أصولاً . وذلك نحو قلقل . وصعصع . وقرقر . فالكلمة إذاً لذلك رباعية .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٣٨ س ٣ ولا نعلمُ في الكلامَ على مثال فعلال ، إلا المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين وليس في حروفه زوائد .

وقد ذكرنا ، في النقد الذي نشرته الفيحاء من قبل ،

ما يؤيد ذلك ، عن التاج والنهاية ، وكتاب المقصور والممدود وهذه النصوص كلها تصرح بأن الضوضاء ، من بنات الأربعة فهل ينكر ذلك بعد هذا التصريح ، إلا متعنت مكابر؟ على أننا سنورد بعد ، ما يؤيد هذا أيضاً .

الوجه الثاني : من المضحك قوله (فقول المعترض غير صحيح إلى قوله على إهمال مادة) وبيان ذلك أن صاحب التاج قال في مادة ضئضئ ، الضأضاء والضوضاء أصوات الناس ، ورجل مضوض ، كأن أصله مضوضئ بالهمز ، وقال في مادة ضوضى . الضوضاء مقصورة : الجلبة وأصوات الناس ، لغة في المهموزة الممدودة ، يقال ضوضى الرجال ضوضاة وضوضاء إذا سمعت أصواتهم ، ويقال رجل مضوض أي مصوت . كمضوضئ ، وقال في مادة ضوة ، الضوة الجلبة كالضوضاة ، ثم قلنا ، فقد اتضح من مجموع هذه النصوص الصريحة أن هذه الكلمة رباعية ، وأنها مثل الضوة لا مشتقة منها . كما صرح به في التاج . هذا ما ذكرناه أولا ، فكيف يكون غير صحيح . أم كيف يكون حجة على فساد مدعانا ، وأغرب من هذا ، قوله إن الجوهري والفيروزابادي وصاحب اللسان أثبتوا أن الضوضاء مشتقة من الضوة الخ .

وقد قال الجوهري في الصحاح ج ٢ ص ٥٠٨ الأصمعي الضوة الصوت والجلبة يقال سمعت ضوة القوم وأبو زيد مثله والضوضاة أصوات الناس وجلبتهم يقال ضوضوا بلا همز وضوضيت أبدلوا الواو ياء وقال في لسان العرب ج ١ ص ١٠٥ في مادة ضأضأ أبو عمرو . الضاضاء صوت الناس وهو الضوضاء وقال في ج ١٩ ص ٢٢٤ والضوضاة والضوضاء أصوات الناس ، ثم نقل عن أبي عبيدة وابن سيده والتهذيب : تصاريفها الدالة على أنها من الرباعي . كضوضوا وضوضيت ، ولم يصرح واحد من هؤلاء بأنها مشتقة من الضوة . فكيف يدعي أنهم أثبتوها . وكذلك الفيروزابادي ، ذكرها في ثلاثة مواضع في باب الهمزة ، وفي باب الضاد ، وفي باب الألف اللينة ، ولم يصرح في موضع منها أن الضوضاء مشتقة من الضوّة وربما توهم المنتقد أن ذكرها في مادة ضوة ، دليل عَلَى أنها مشتقة منها . وهذا غلط بين ، لأنهم ذكروها في المهموز ، وذكرها صاحب القاموس ، في باب الضاد أيضاً . فإذا قلنا إن ذكرها في موضع يُلزم أن تكون مشتقة منه وجب أن تكون مشتقة من ثلاثة أُصول ، وهذا لا يسوغه عقل صحيح ، ولا يؤيده نقل موثوق به ، ويؤيد هذا

أن صاحب القاموس قال : الضوة الجلبة ، كالضوضاة . فقد جعلها مثلها ولم يجعلها منها ، وكذلك ذكرها الزمخشري في أساس البلاغة ، في مادة ضوء ولم يقل أحد إنها مشتقة منه .

ومن الغريب قول حضرة المنتقد : ثم إن صاحب التاج توهم أن الضوضاء من مادة ضوض ، فأحدث هذه المادة الخ .

وبيان ذلك ، أن هذه المادة ، ذكرها صاحب القاموس ، في باب الضاد وصاحب التاج شرحها كغيرها من مواد الكتاب ، ولم يتوهم قط ، بل صرح بأن هذا الفصل أهمله أكثر من صنف ، ثم قال : وقد جاء منه الضوضا الخ ونقل ما كتبه عن تهذيب ابن القطاع ، فصاحب التاج لم يتوهم وإنما المتوهم من لم يفهم ما جاء في كتابه .

ومن الظريف النادر قول حضرة المنتقد « فهل بعد ما تقدم يكون قول المعترض صحيحاً وهو لم يتعكز على غير قول التاج الخ » لأن ما سردته من النصوص الصريحة والنقول الصحيحة ، يكذب هذا الزعم على أن مثل التاج يصح أن يتعكز عليه ، ويوثق بنقله وإن التعكز على مثل هذا العلاّمة المدقق خير وأفضل من التعكز على البذاءة :

وأغرب من كل ما تقدم وأعجب قوله : فكأن صاحب لغة الجرائد نقل عبارة سيبويه الخ . إذ أن سيبويه لم يقل إن الضوضاء مشتقة من الضوة وإنما صرح بأنها من بنات الأربعة ، فلينظر المنصف من الذي تحذلق حتى تزحلق ، ومن الذي ركب رأسه وأخذ يخبط في البحث خبط عشواء . أما ما أورده عن ابن جني من نحو حاحيت وعاعيت فهو حجة عليه . لأن هذه الكلمات من الرباعي ، مثل ضوضيت والدليل على ذلك قول سيبويه المتقدم . وقوله أيضاً في ج ٢ ص ٢٤٧ وكذلك ياء ضوضيت من الأصل لأن هذا موضع تضعيف بمنزلة صلصلت . كما أن الذين قالوا غوغاء فصرفوا . جعلوها بمنزلة صلصال وكذلك ياء دهديت ، فيما زعم الخليل . لأن الياء شبيهة بالهاء في خفتها وخفائها ، والدليل على ذلك قولهم دهدهت فصارت الياء كالهاء ، ومثله عاعيت وحاحيت وهاهيت ، لأنك تقول : الهاهاة والحاحاة والحيحاء ، كالزلزلة والزلزال وقد قالوا معاعاة . كقولهم معترسة . وقوقيت بمنزلة ضوضيت وحاحيت . لأن الألف بمنزلة الواو في ضوضيت وبمنزلة الياء في حيحية . فإذا ضوعف الحرفان في الأربعة فهو كالحرفين في الثلاثة ولا تزيد إلا بثبت فهما كيئي حييت فقد صرح بأن هاهيت

وحاحيت من بنات الأربعة مثل ضوضيت .

وكذلك ما نقله عن ابن جني من قول الأصمعي ، هم عَلَى سرجوجة واحدة ، وإنها فعلولة من لفظ السرج ومعناه لا يصلح أن يكون حجة له ، بل هو حجة عليه ، وبيان ذلك أن ابن جني ذكر هذه اللفظة في باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني وقد أشار في هذا الباب إلى أن الإنسان يجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فيبحث عن أصل كل اسم فيجده مفضى المعنى إلى معنى صاحبه وعلى هذا جعل خلق الانسان من التخليق بمعنى التمليس والطبيعة من طبع الشيء بمعنى تقريره والنحيتة من النحت بمعنى التمليس والتقدير والسرجوجة من السرج وبين التقائهما بأن السرج إنما أريد الراكب ليعدله ويزيل اعتلاله فهو من تقويم الأمر وكذلك إذا استتبوا على وتيرة واحدة فقد تشابهت أحوالهم وليس مراده بقوله إن السرجوجة من لفظ السرج ومعناه أنها مشتقة منه لأن السرج ليس بمصدر حتى يشتق منه بل المراد أن لفظها من لفظه ويمكن إرجاع معناها إلى معناه بضرب من التأول ولو كانت مشتقة منه كما توهم المنتقد لوجب أن يكون معناه مراداً فيها كما هو شأن المشتقات ألا يرى أننا إذا اشتققنا صيغة من

العلم مثلا ، كعالم أو معلوم أو عليم أو نحوها ، نجد معنى العلم في كل منها ، ولذلك نحكم باشتقاقها منه ، ولو قلنا إن السرجوجة مشتقة من السرج ، وقلنا فلان كريم السرجوجة (الطبيعة) لكان معناه كريم السرج ، وهذا لا قائل به . والمنتقد قد أورد هذا حجة له على أن الرباعي يشتق من الثلاثي ، ولو صح ماتوهمه لكان كل من السراج والسرجج : بمعنى الدائم . والسرجوج : بمعنى الأحمق مشتقاً من السرج . ولكان مثل حرجج وحرجوج : وهي الناقة الطويلة : مشتقاً من الحرج بمعنى الضيق ، وهذا لا قائل به أيضاً . ومما تقدم يتضح بأجلى وجه أن حضرة المنتقد لم ينتبه لما كتبه اليازجي . ولا لما كتبناه ولا للنصوص التي أوردناها . وإنما أراد أن يملأ الفراغ ليقال إنه كتب !!!

ثم قال حضرة المنتقد : « ثم قال المعترض . وذكر كلمات تستعمل رباعية . والصواب أن تستعمل من الثلاثي المجرد ، كأهاجه الغضب . وهو مقاد إلى هذا الأمر ثم قال وربما خصوا . هذا الاستعمال ببعض صيغ الفعل دون بعض ، يقولون : فلان غير ملام في هذا الأمر ، فيأتون به من باب أفعل مع أنهم يقولون لمته ألومه وأنا لائم . وهو عجيب : ثم أتى بما في التاج والمصباح من

صحة فعل آلام . وهنا خانه فهمه فتوهم أن الشيخ يمنع فعل آلام .
ولو تبصر الكاتب بقول الشيخ لفهم أنه يتعجب من تصريفهم
ويريد أن يفهم أنهم لو قالوا لمته ألومه وأنا لائم له وهو غير
ملوم أو مليم لكان صواباً اهـ .

ولا نرى بداً هنا من إيراد ما كتبه اليازجي ملخصاً ، ليتبين للقراء الكرام (الموضع الذي خاننا فيه الفهم) قال في لغة الجرائد ص ٣٠ ويقولون هذا أمر مربع . وقد أراعه فيأتون به على صيغة أفعل والصواب راعه يروعه . وهذا في كلامهم باب واسع . نذكر منه مايحضرنا في هذا المقام ، يقولون أسأت الرجل . والصواب سؤته ، ويقولون أهاجه الغضب . وهو مقاد إلى الأمر . وأقر المجلس على كذا . والصواب في كل ذلك التجريد ، وربما خصوا هذا الاستعمال ببعض صيغ الفعل دون بعض . يقولون فلان غير ملام في هذا الأمر ، فيأتون به من باب أفعل مع أنهم يقولون لمته ألومه وأنا لائم له وهو عجيب ، وكذا قولهم أكربه الهم . وأرعبه الخطب . وأمر مكرب ومرعب . ورجل مهاب مع أنهم يقولون : رجل مكروب ومرعوب . وهبت فلاناً . ثم قال : وقد جاء من هذا في قول سليمان بن عبد الملك : أنا الملك الشباب ، والسيد المهاب

وهذا يدل عَلَى أَن هذا الغلط قديم وقد وهم فيه أُناس من أَكابر الشعراء · فمن ذلك قول الأَبيوردي : ومهما أَكربتك الخ · وقول صفوان : وما كنت أَعددت الصبا الخ · وقول الحلبي : الا أَهاجت الخ والأَمثلة من ذلك كثيرة الخ ·

فقد ذكر اليازجي انهم يستعملون ألام ولام · ثم قال وكذا أكربه وأرعبه وأهابه : فإِن كان مراده بذلك أن يفهمهم أن تصريف هذه الأَفعال مجردة وزائدة صحيح ، كما فهمه حضرة المنتقد الفهيم : كان قوله والصواب في كل ذلك التجريد ، وقوله بعد ذلك إِن هذا الغلط قديم وكانت تخطئة سليمان بن عبد الملك ومن ذكر معه ضربا من الجهل والهذيان ، وهذا ما نجل عنه اليازجي · لأَن دماغه لم يتعفن من الكبر ، وإِن كان مراده ما ذكرناه من أَنه يريد تخطئتهم في استعمال هذه الكلمات مزيدة كان قوله ذلك جارياً على السداد ، وكان انتقادنا في محله ، فلينظر المنصف ، من الذي خانه فهمه ، وران على عقله وهمه ، وأَقام دليلاً ساطعاً · وبرهاناً قاطعاً · على أنه لم يفهم كلام اليازجي ، أَو أَنه عرف الحق فجفاه ، وجعل أَنفه في قفاه !!!

ثم قال حضرته « قال المعترض · ومن تلك الكلمات أَرعبه

الخطب . وأمر مرعب . وقال قال في المصباح ، ويتعدى بنفسه وبالهمزة فيقال : رعبته وأرعبته ، ونقله عنه في التاج ، والجواب قال في الصحاح واللسان : ولاتقل أرعبته ولم يذكر القاموس أرعبته . وقال شارحه : ولا تقل أرعبه وجوزه بعضهم أي صاحب المصباح الخ اه .

ذكر اليازجي . ان أرعب غير صحيح . وقد قال في المصباح انه يتعدى بنفسه وبالهمزة أيضاً . ونقله عنه في التاج . كما نقله عن ابن طلحة ، وعن ابن هشام اللخمي ، فنقلنا ذلك عنهم فإذا كان قول هؤلاء لا يوثق به . فلا يضيرنا ذلك ، لأننا لم نتعد حد النقل عنهم .

غير أن حضرة المنتقد إذا سلم أن أرعب غير صحيح ، ناقض نفسه بنفسه ، لأنه أشار في قوله السابق إلى أن ألام ولام صحيح . وقد جعلهما إمامه مثل أرعب ورعب ، فيكون معناه أن كلاً منهما صحيح ، وهذا في غاية الغرابة والتناقض . على أن قول المنتقد ومن على شاكلته ، لا يقام له وزن ، في جانب قول المصباح والتاج وابن طلحة وابن هشام .

ثم قال بعد ذلك : (وقال في لغة الجرائد : ويقولون التف

بالحِرام بالكسر وهو الملحفة المعروفة . وإنما هو الاحرام مصدر أُحرم الحاج . لأن المحرم لا يلبس ثوباً مخيطاً . فأُطلق عليه لفظ الإحرام من التسمية بالمصدر : أي إنهم أَطلقوا لفظ الإحرام على هذا النوع المعروف من الملحفة . وهو ظاهر . وهنا عمي على الاستاذ المعترض فهم الكلام ، فتوهم أن الإمام يعرف ثوب المحرم إذا أهل بالحج أو العمرة . وليس ذلك في كلامه كما هو واضح لمن تبصر . وإنما هو يريد تصحيح لفظ الملحفة المعروفة . وقد تضعها الجرائد كما تسميها العامة فرأى تصحيحها بما لا يخرج عن الوضع العربي . وقوله فأُطلق عليه أي على هذا النوع لفظ الإحرام . من التسمية بالمصدر . أي كالعطاء ، والوضوء ، والغسل . الخ . . وأوضح اشتقاقه بقوله لأن المحرم لا يلبس ثوباً مخيطاً ، كما هو وارد في كتب اللغة . وهذه الملحفة او الإحرام غير مخيط . أما ما ذكره المعترض من قول التاج إن العامة تسمى ثوب المحرم الحرام ، أو الإحرام . فهذا لا يعارض لغة الجرائد . لأنها لم تتعرض لثوب المحرم وصاحب التاج تبع الجوهري بتسميته الحريم . وهو عند صاحب القاموس مايلبسه المحرم ، وما يلقيه من الثياب ضد . وأما عند الزمخشري : فثوب المحرم هو المحرم أو المحرم . (وقد ضبطها في ذيل الكتابة بضم الحاء وفتحها وكسرها) .

فبقي على حضرة المعترض أن يرجح بين هؤلاء الأئمة . وأما نحن فبحثنا عن هذه الملحفة الصوفية أو القطنية . وتعرض الأستاذ لثوب المحرم غير صحيح اه .

وملخص هذا البحث أن اليازجي قال ويقولون التف بالحرام وإنما هو الإحرام مصدر أحرم الحاج لأن المحرم لا يلبس ثوباً مخيطاً . فأطلق عليه لفظ الإحرام من التسمية بالمصدر . فنقلنا عن التاج أن الإحرام عامي كالحرام ، وقلنا إن الذي يلبسه المحرم هو الحريم وإيضاحه أن أحرم الحاج معناه دخل في عمل وحرم عليه ما كان حلالاً : كالتطيب ، ولبس المخيط ، ونحوهما . وقد فسر اليازجي الإحرام بالملحفة . وهي الملاءة . كما في المصباح واللسان واللباس فوق سائر اللباس كما في القاموس فتفسيره إياه بالملحفة ، وقوله بعد ذلك مصدر أحرم الحاج ، وتعليله ذلك بقوله : لأن المحرم وقوله فهو من التسمية بالمصدر : كلها أدلة على أن مراده بالإحرام ما يلبسه المحرم لأن تسمية الشيء بالمصدر لا تصح إلا إذا كان فيه معنى المصدر ، وإلا لجاز أن تسمى الدار والسماء والأرض : إحراماً ، وهذا لا يقوله عاقل ، وإذا لم يكن مراده ذلك كان قوله مصدر أحرم وتعليله بقوله لأن

المحرم الخ . وقوله من التسمية بالمصدر كله غلطاً ظاهراً وخطأً بيناً ، لأن لفظ إحرام لم يجيء مصدراً لغير أحرم . وكان تعليله بما تقدم ضرباً من الهذيان ، وهذا ما نجل عنه اليازجي وان أوقعه فيه تابعه الذي حاول أن يثبت له من العصمة ما لم يصدقه به الواقع وقد أقام المنتقد نفسه هنا بين أمرين لا ثالث لها فإما أن يقول : إن إمامه أخطأ في هذا المبحث وخبط فيه خبط عشواء . وإما أن يعترف حضرته بان فهمه خانه في هذا الموقف فلم يفهم ماقاله اليازجي ، ولا ما قلناه ، وإذا سلم أن مراد اليازجي بالإحرام ما ذكرنا كان قوله ملائماً لبعضه ، وكان انتقادنا في محله ، ولم يكتف حضرة المنتقد بهذا القدر من العلم ، بل أراد أن يشرح كلام اليازجي ، ويزيده إيضاحاً ، فزاده عمى وتعقيداً ، وأبعده عن الحقيقة وذلك أنه قال في إيضاح كلامه وقوله فأطلق عليه أي على هذا النوع لفظ الإحرام من التسمية بالصدر ، أي كالعطاء والوضوء والغسل الخ .

فقد أورد حضرة المنتقد : العطاء والوضوء والغسل أمثلة للتسمية بالصدر ، مع أن كلاً منها اسم مصدر . وبين اسم المصدر والتسمية بالمصدر فرق واضح ، لان اسم المصدر ما ساوى المصدر في

الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعله دون تعويض : كلفظ عطاء فإنه مساو لإعطـاء معنى ، ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله ، وهو خال منها لفظاً وتقديراً ولم يعوض عنهـا شيء . ولا يصح أن يكون لفظ إحرام مثل عطاء لأن إحرام ، لم تنقص عن حروف المصدر شيئاً . ومثل هذه القضية لا تخفى على الأطفال الذين يقرأون مبادئ النحو ، في المدارس الابتدائية ، فكيف خفيت على حضرة المنتقد العلاّمة ، والبحر الفهَّامة ، فلم يفرق بين اسم المصدر ، وبين التسمية بالمصدر ، وما هذه الآيات الساحرة ، والمعجزات الباهرة ، في العلم والفهم ؟ هنا يصح أن يقال كم ترك الأول للآخر . ثم قال حضرته في تتمة هذا البحث البديع ، وأما عند الزمخشري فثوب المحرم هو المحرم أو المحرم . ثم ضبطها في ذيل الصفحة بضم الحاء وفتحها وكسرها ، ولقد رجعنا إلى ما كتبه الزمخشري في الأساس ، والفائق ، ونقبنا في كثير من كتب اللغة ، فلم نر الزمخشري تعرض لهذا الضبط ، ولا من نقله عنه ولا من ذكره مطلقاً ، ولعل حضرة المنتقد تلقى ذلك عن طريق مناجاة الأرواح ، أو الوحي ، أو لعل الزمخشري أوصى اليه بهذا العلم ، ومنع غيره منه ، فسبحان المعطي الوهاب .

وقد كان يجدر بنا أن نقف في المناظرة عند هذا الحد ولا نتعداه ، لأن البحث مع من لم يفرق بين اسم المصدر والتسمية بالمصدر ضرب من العبث ، وإضاعة الوقت في غير جدوى : ولكن الحرص على خدمة الحقيقة المؤلمة والمحافظة على اللغة ، من أن تصبح ألعوبة بأيدي الجهال ، يحدونا على متابعة القول ، وتفنيد المزاعم الواهية ، ومما تقدم يتضح للقراء صحة ما قاله المنتقد : وهنا عمي على الأستاذ فهم الخ ما جاء في قوله من الغرر والدرر ·

ثم إن اليازجي أنكر مجيء أخصام جمعاً لخصم بالفتح · فنقلنا عن التاج أن أخصام جمع لخصم بالفتح · فقال حضرة المنتقد في جملة جوابه : وأما استدراك الزبيدي فقد يكون ورد في لغة رديئة ، أو ليست بالعالية ، ومن المعلوم أن صاحب لغة الجرائد لم يجمع في تلك الكراسة الصغيرة ، لغات قبائل العرب ، من عالية · وفصحى · ورديئة · ومهجورة · وإنما أراد خدمة اللغة بإرشاد الكتاب إلى الفصيح · وما يسهل عليهم استعماله من اللفظ في كتاباتهم اليومية ، وتعريباتهم ، فالتعنت والحذلقة ليسا من هذا الباب ، ولا يفيدان الكتّاب غير الخطأ والتضليل اه ·

وهذا ضرب من المغالطة الخشنة ، لان حضرة المنتقد إذا وجد قولا

في اللغة موافقاً لزعمه عدّ صاحبه في طبقة المبرزين ، وإن رآه مخالفاً لبغيته جعله واهياً . وحمله تارة على انفراده به ، أو توهمه ، وتارة أخرى على أنه لغة رديئة أو . أو . الخ .. وهذا يظهر مما تقدم في قوله وقد توهم صاحب التاج . وفي ما نقلناه عن المصباح من جواز أرعبه . وفي قوله هنا : قد يكون ورد في لغة رديئة . وكيف يعلم أنها رديئة . أو ضعيفة . أو . أو . ولم يصرح أحد من علماء اللغة بذلك ، في كتبهم الموضوعة لمثل هذا . ولو كانت رديئة أو ضعيفة لبينها هؤلاء . والقاعدة عند العلماء أن من حفظ حجة عَلَى من لم يحفظ ، وقد نقلنا قول صاحب التاج فلا يعول عَلَى غيره . ولو أَن المنتقد نقل قولا لأحد أئمة اللغة يؤيد وهمه ، لكان لقوله شأن . أما وقد عدها رديئة من تلقاء نفسه ، ولم يستند في ذلك إلى دليل ، فلا يقام لقوله وزن ، إذ يمكنه في كل موضوع أن يت بمثل هذا الزعم ، و يستشفع بنحو هذا الوهم .

وقد قال اليازجي ، ومثله قولهم : هذا أمر يأنفه الكريم . والصواب يأنف منه . وقد جاء من هذا قول لسان الدين الخطيب :

قالوا لخدمته دعاك محمد   فأنفتها وزهدت في التنويه

فنقلنا له النصوص الواردة في أنفه .

فقال المنتقد الفهيم في جوابه : أَنف منه هذا هو الصواب ، كما ورد في معاجم اللغة ، وكتب الفصحاء ، وما أَورده المعترض عن التاج ، من قول أعرابي أنفت فرسي هذا البلد ، وارد في غير التاج أَيضاً عن ابن الاعرابي . وإنما ذلك حجة على المعترض ، لا له ، لأن كلام هذا الأَعرابي هو استشهاد عَلَى ندورته وضعفه . وليس القصد دلالة الكتاب على اللغات الضعيفة وإهمال الفصيحة كما سبق القول اه

والظاهر أن حضرة المنتقد لم يعلم معنى الندورة . ولذلك رأينا أن نذكره هنا ليتبين للقراء أن حضرته ادعى العصمة وحاول أَن يثبتها . فلم يجد لديه من العلم الصحيح ما يساعده على ذلك ، فعمد إلى الحذلقة والتمويه ، وهو يظن أن ذلك يبلغه المأمل ، وهيهات هيهات :

قال السيوطي في المزهر ج ١ ص ١٤٠ : فائدتان : قال ابن هشام إعلم أَنهم يستعملون : غالباً . وكثيراً . ونادراً . وقليلاً . ومطرداً . فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الاشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أَقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين . غالبها . والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فعلم بهذا مراتب مايقال فيه ذلك : هذا ما ذكره العلماء في معنى النادر ، ومرتبته .

وهذا ما ذكره العلماء الذين يعتد بقولهم في أُنف ، قال في لسان العرب ج ١٠ ص ٣٥٨ وأنف الطعام وغيره : أنفاً كرهه ، وقد أنف البعير الكلأ اذا أجمه . وكذلك المرأة والناقة والفرس تأنف فحلها . إذا تبين حملها فكرهته . وهو الأُنف قال روُبة :

حــتى إذا ما أَنف التنوما وخبط العهنة والقيصوما

وقال ابن الاعرابي : أنف أَجم وقال . قال أعرابي : أنفت فرسي هذه هذا البلد : اي اجتوته وكرهته فهزلت . ثم قال وقول ذي الرمة :

رعت بارض البهمي جميا ويسرة وصمعاء حتى انفتها نصــالها

أي صيرت النصــال هذه الإبل إلى هذه الحالة تأنف رعي ما رعته أي تأجمه .

وقال الحطيئة :

جار أنفت لعوف أن تسب به ألفاه قوم دناة ضيعوا الحسبا

وقال الزجاج في كتاب فعلت وأفعلت يقال أنفت الشيء إذا تنزهت عنه .

وقال وهب بن الحارث الزهري القرشي :

لا تحسبني كأقوام عبثت بهم لن يأنفوا الذل حتي يأنف الحمر

وذكر في التاج مانقله صاحب اللسان عن ابن الأعرابي من قول الاعرابي . وقال مدرك بن عمرو الهمداني :

آبى وآنف عن أشياء يأخذها رث القوى وضعيف القوم يعطيها

وقال الفرزدق :

ونمنع مولانا وإن كان نائياً بنا داره مما يخاف ويأنف

وقال ربيعة بن مقروم :

ودار الهوان أنفنا المقام بها فحللنا محلاً كريما

وقال الثقفي :

تنبو يداه إذا ما قل ناصره ويأنف الضيم إن أثرى له عدد

وقال المعريّ :

وكم من طالب أمدى سيلقى دوين مكاني السبع الشدادا
يؤجج في شعاع الشمس ناراً ويقدح في تلهبها زنادا
ويطعن في علاي وإن شسعي ليأنف أن يكون له نجادا

وقال حسان بن ثابت :

قسامة أمكم إن تنسبوها إلى نسب فتأنفه الكرام

وقال ابن سيده في المخصص ج ١٢ ص ١٥ أنفت الشيء كرهته .
فلينظر المنصف العاقل إلى ما ذكره السيوطي في معنى النادر ،

وإلى قول هؤلاء العلماء والشعراء الذين يعتد بأقوالهم ونقولهم ، وليحكم بعد ذلك فربما أكون مخطئاً أو ربما خانني فهمي في هذا المقام ، كما خانني في غيره ، فإن الإنسان عرضة للخطأ والنسيان أما حضرة المنتقد الفهيم فهو معصوم ، والدليل على ذلك : ما يراه القارئ في كلامه من العلم الواسع ، والفهم الثاقب ، وقوة الحجة ، وسلامة الاستشهاد . وصفوة القول إننا قلنا بجواز أنفه وتعكزنا على هؤلاء الأئمة ، فإن كان لدى حضرة المنتقد ما هو أقوى حجة وأوضح برهاناً ، فليتفضل بارشادنا اليه لنعول عليه ونشكره

وإننا نستبعد كل البعد أن تجمع كلمة هؤلاء الشعراء كرؤبة والفرزدق ، والحطيئة ، ووهب ، وعمرو ، وذي الرمة ، وحسان ، ومدرك ، وربيعة ، والثقفي ، والمعري : على استعمال النادر والضعيف ، وأن يخفى على أصحاب اللسان والتاج والزجاج معرفتها .

ثم قال حضرة المنتقد الفهيم (قال في لغة الجرائد ويقولون أمر هام والأفصح مهم بالرباعي . فقال المعترض ، ولم يذكروا أن أحدهما أفصح ، أي همه وأهمه ، من الآخر . فادعاء ذلك يحتاج إلى دليل) ونحن نورد الدليل للمنصف كفلق الصبح . ثم ذكر ما توهمه انه يكون دليلاً له ومن جملته قوله وقال الرازي مختصر

الصحاح في مقدمته : واقتصرت فيه على ما لا بد لكل عالم أو أديب من معرفته لكثرة استعماله وجريانه على الالسن بما هو الأهم فالأهم . ولم يقل أحد منهم الهام فالاهم الخ . ومنه قول مروان إنهم في أهم الأماكن الخ) وتلخيص هذه المسألة أن اليازجي قال إن لفظ مهم بالرباعي أفصح من هام فقلنا في انتقادنا السابق إن صاحب المصباح يقول وأهمني الأمر بالألف أقلقني وهمني همّاً من باب قتل مثله وإن صاحب القاموس يقول وهمه الأمر همّاً حزنه كأهمه فقد جعلا هم مثل أهم ، وكذلك قال صاحب اللسان ج ١٦ ص ١٠٣ الهم الحزن وجمعه هموم وهمه الأمر همّاً ومهمة . وأهمه فاهتم . ولم يصرح أحد من العلماء بأن إحداهما أفصح من الأخرى . وادعاء ذلك يحتاج إلى دليل . فجاء حضرة المنتقد وردّ علَى ذلك وملأ فراغاً عظيماً بكلام فارغ ، لا يغني شيئاً في هذا الموضع ، ومن جملة ما استدل به ، واتخذه حجة له ، على أن المهم أفصح ، مانقله عن مختصر الصحاح ، وعن مروان . وهذا دليل كفلق الصبح على أن حضرة المنتقد الفهيم ، يكتب ما لا يفهم ، أو لا يعلم قول العلماء في هذه المسألة الجزئية ، وبيان هذا أن لفظ الأهم اسم تفضيل ، وهو لا يصاغ الا من الثلاثيّ ، فتكون

من الهم لا من الإهمام ، وقد جعلها حضرته شاهداً له على أن أهم أفصح من هم . وهذا يؤيد ما قلناه من قبل ، إنه يورد الشيء على أنه حجة له ، وهو حجة عليه ، ولو قدم بين يديه نصاً صريحاً ، أو نقلاً صحيحاً يؤيد قوله ، لكنا له من الشاكرين .

ثم قال المنتقد (ولما وصل الى ذي أَنف وذي عوض وهي مسألة لا يتنبه عليها إلا الراسخون في علم اللغة لم يشأ المعترض أن يتبصر بما شرحه صاحب لغة الجرائد ، ولم يحفظ من كلامه سوى قوله : ولم يذكر القاموس عوض بهذا التركيب ولا تعرض له صاحب التاج ، فقال حضرته ان القاموس ذكرها في مادة عوض ، وذكرها التاج في موضعين ، وأعاد ذكرها وكأنه نسي أو تناسى أن الامام ذكرهما في لغة الجرائد وانه لم يتعب ذهنه بتفهم عبارة الامام وتبين موضع اعتراضه عَلَى أَصحاب المعاجم الخ .

ولقد حاول المنتقد بكلمته هذه أن يدافع عن إمامه فدلنا على خطأ جديد له ولذلك رأينا أن نسرد قوله ليتبين ذلك فيه ، وليتبين أَيضاً أَنه لم يذكر عن القاموس والتاج شيئاً عن عوض ، خلافاً لما زعمه المنتقد ، وهذا نص قوله في لغة الجرائد ص ٣١ قال (قال في القاموس ولا أكلمك إلى عشر من ذي قبل كعنب

وجبل أَي فيما استأنف أَو معنى المحركة تستقبلها . ومعنى المكسورة القاف إِلى عشر مما تشاهده من الأَيام وانظر ما الذي يفهم من هذا الكلام وزاد في تاج العروس بعد قوله مما تشاهده من الأَيام أَي فيما تستقبل ، وعليه فحاصل التفسيرين واحد ، وعاد الكلام ضرباً من الخلط ، وقال في لسان العرب : الفراء يقال لقيته من ذي قبل وقبل ، ومن ذي عوض وعوض كذا مضبوطين بالرسم ، ومن ذي أُنف أَـي فيما يستقبل اه وههنا كل الإِشكال فكيف يقول لقيته أَي بلفظ الماضي ثم يفسر من ذي قبل بقوله فيما يستقبل ، وجاء فيه بعد هذا وأَفعل ذلك من ذي قبل أَي فيما تستقبل وضبط لفظ قبل ، بعد فعل المتكلم بفتحتين وبعد فعل المخاطب بكسر ففتح وهو أغرب إِلا أَن يكون هنا غلط في الطبع فيبقى الاشكال في القصد من تكرير المثال ، ولا بأس أن نورد هنا تفسيرهم لذي عوض وذي أُنف لأن هذه الأَلفاظ الثلاثة مترادفة في الاستعمال كما علمت . قال في لسان العرب في تركيب ع وض ، وقولهم لا أفعله من ذي عوض . وكذا في النسخة المطبوعة في بولاق بضاد مكسورة وباقيها عار عن الضبط أي أبداً كما تقول من ذي قبل ، وكذا بضم اللام ومن ذي أنف أَي

فيما يستقبل أضاف الدهر الى نفسه اه ومحصله ان عوض هنا بمعنى الدهر ، فيكون على هذا بفتح أوله وسكون الواو وهو خلاف ما حكاه عن الفراء فيما نقلناه قريباً ، وقوله أضاف الدهر إلى نفسه كأنه يريد أن الاصل من ذي عوض ، مضافاً الى ياء المتكلم ثم حذفت الياء على حد حذفها في النداء و بقيت كسرة الضاد دليلاً عليها ، وهو غريب ، ولم يذكر القاموس عوض بهذا التركيب ولا تعرض له صاحب التاج مع أنه نقل عبارة الفراء المذكورة في باب اللام وقال (أي صاحب لسان العرب في باب الفاء) الليث : أتيت فلاناً أنفاً كما تقول من ذي قبل . و يقال أتيك من ذي أنف . كما تقول من ذي قبل ، كذا بضبط قبل بضمتين في الموضعين . أي فيما يستقبل ، وفيه ما في كلام الفراء من جعل أنف ظرفاً للفعل الماضي ، وتفسيره بما يستقبل ، ونقله في تاج العروس بالحرف) اه

هذا ما ذكره في لغة الجرائد فليتفضل حضرة المنتقد الفهيم ، وليرنا في أي موضع منه ذكر عوض بهذا التركيب عن القاموس ، او التاج ، و إذا كان اليازجي ذكرهما في هذا الموضع فما يكون معنى قوله ولم يذكر القاموس عوض ، وقوله ولا تعرض له صاحب التاج الخ فهل فهم حضرة المنتقد من كلام لغة الجرائد ما لم يفهمه مؤلفها أم هل أراد أن

يرينا برهاناً جديداً على أنه يفهم من الكتاب ما ليس فيه ، ويقصر فهمه عما هو فيه ، وإذا كان حضرته قانعاً بمثل هذه المغالطات ، أفلا يحسب حساباً لمن يطلع عليها من أهل العلم ، الذين يزنون الأمور بميزان العقل؟ إن هذا لشيء عجاب .

ومن تأمل قول اليازجي اتضح له أنه جعل الضمير في نفسه ، من قول اللسان : أضاف الدهر إلى نفسه راجعاً الى المتكلم . ولذلك تكلف في تأويله وجعل الياء في عوض محذوفة والكسرة دليلاً عليها ، واستشكل ما جاء في اللسان وهذا بعيد جداً عن مراد صاحب اللسان وعن سنن اللغة ايضاً كما يظهر بأدنى تأمل . ومن البين أن مثل هذا التأويل لا يتأتى في مثل إفعل ذلك في عشر من ذي عوض ، لأنهم قالوا معناه ما تستقبل . وهذا يقتضي أن يكون المحذوف (على هذا التقدير) كاف الخطاب ، ولم نر من ذكر أن الكاف تحذف وتجعل الكسرة دليلاً عليها ، ولو قيل ليفعل ذلك من ذي عوض أو نحوها لاحتيج إلى تقدير ضمير الغائب وجعل الكسرة دليلاً عليه ، وكذلك القول في افعلوا وافعلا وافعلي وافعلن . وذلك كله يزيد الأمر اشكالاً وبعداً عن سنن اللغة وأقيستها .

ثم إن حضرة المنتقد ، بعد ان افاض في هذه المسألة التي لم يتنبه

عليها الا الراسخون في العلم مثله : قال (وما كان أغنى الأستاذ عن التعرض لهذا اللفظ واستبداله بأي لفظ سواه ولا سيما إنه يبيح لنفسه الاعتراض على كل لفظ ، مما انتقده اليازجي ، فما كان عليه الا ان يفعل ذلك هنا أيضاً . فيكفي نفسه موءونة تعنت فاضح يعز ظهوره بهذا المظهر على حاملي لوائه الضاربين على طبلته اه)

والجواب : إن تعرضنا لذلك أفادنا فائدتين: اولاهما إرشاد الناطقين بالضاد إلى معرفة الصواب ، حتى لا يزيغوا عن سنن الهدى إذا تلقوا القول على عواهنه واسترسلوا للسمعة الكاذبة وهذا نعده من أقدس الواجبات علينا ، ثانيتهما أننا لو لم نتعرض لذلك لما اطلعنا من حقيقة المنتقد وسعة باعه في العلم والأدب ، على ما اطلعنا عليه ، ولو لم يكن إلا هذه لكفى ....

وقال اليازجي في لغة الجرائد ويقولون خرج في موكب يبلغ خمسة آلاف عداً . وهي عبارة شائعة عند أكثر الكتاب لا تكاد تفوت واحداً منهم وربما قالوا قتل في هذه المعركة ، ما يقارب خمسة آلاف عداً ، وهو أغرب ، وانما ذلك لعدم تدبرهم معنى العد هنا . والمقصود به عند من نقل عنه هذا التركيب وبيانه انك تقول مثلاً لي على فلان خمسة آلاف درهم عداً أي لي عليه هذا القدر

معدوداً عداً لا بطريق التقدير والتقريب ، ونقدته خمسين ديناراً عداً . أي عددتها له واحداً واحداً . ومفاده التحقيق والتوكيد ، لا الحشو والتزيين كما يتوهمونه اه .

فقلنا في انتقادنا السابق : إن هذا ظاهر في قولهم قتل مايقارب خمسة آلاف . لان لفظ يقارب ينافي التحقيق . أما قولهم في موكب يبلغ خمسة آلاف عداً فلم يظهر لي فرق بينه وبين : لي على فلان خمسة آلاف درهم عداً ، مع أن الأول أولى بالتوكيد من الثاني ، وإذا فرضنا أن القائل قال ذلك،وهو لم يتحقق ان الموكب يبلغ هذا العدد وجب أن يقيد المنع بمثل هذه الصورة ، أما إذا سمعنا أو رأينا مثل هاتين الجملتين فمن أين لنا أن نعلم أن القائل لم يتحقق العدد في الاول وتحققه في الثاني ، مع أن الموكب يجوز أن يكون معدوداً عداً حقيقياً كما لو كان مؤلفاً من جنود أوتلاميذ او اناس معينين مثلاً ؛ والاحتمال لا يصح أن يبنى عليه حكم عام ، والاصل في الكلام أن يحمل على الحقيقة ما لم تقم قرينة تصرفه الى غيرها ، ولما كان الموكب في هذا المقام مظنة أن يكون عدده على سبيل التقريب دفع القائل هذا الاحتمال بقوله عداً ، فإجازة شيء في محل ،وحظره في آخر، بدون سبب : تحكم مرفوض ، وترجيح بلا مرجح ، ثم إن

حضرة المنتقد لم يفهم ما كتبناه ولا وجد ما يدفع به قولنا ، وأراد أن يملأ الفراغ ولو بكلام فارغ فقال : (قال المعترض كلاماً طويلاً ومجمل ما فيه أنه لم يظهر له فرق بين قولهم لي على فلان خمسة آلاف درهم عداً وبين قولهم موكب يبلغ خمسة آلاف عداً مع أن الإمام شرح الفرق في لغة الجرائد بأوضح بيان ، وذلك أن لفظ عداً مع الدراهم هو للتحقيق والتوكيد أي معدودة لا على سبيل التقريب أو التخمين ، وأما قولهم خرج في موكب يبلغ خمسة آلاف عداً ، فقد أخذ المعنى حقه بقولهم : يبلغ أي على التقريب . فاصبح لفظ عداً من الحشو . إذ لا فرق عند السامع بين أن يكون الموكب ٤٩٠٠ أو خمسة آلاف بخلاف الدنانير أو الدراهم فإن نقص منها دينار بل درهم واحد على صاحبها كان خسارة فهل ظهر لحضرة المعترض الفرق بين الموكب ، وبين الدراهم ، إلى آخر ما في قوله من الدرر والعبر

ومن تأمل قوله (فقد أخذ المعنى حقه بقولهم يبلغ عَلَى التقريب الخ) . لا يشك في أن حضرة المنتقد لا يعلم معنى يبلغ ، لانه فسرها بقوله أي على التقريب . وعلى هذا اذا قلنا بلغ فلان أو يبلغ أربعين سنة عداً ، أو بلغ بلدة كذا ، ودخلها كان المعنى أنه لم يبلغها حقيقة بل عَلَى التقريب ، وكان قوله عداً ودخلها : من

الحشو ، وجاز لنا أن نقول إن السامع لا فرق عنده بين أن يكون باغ خمساً وثلاثين سنة أو أربعين في الأول ، وبين أن يكون بلغ فناء البلدة أو دخلها في الثاني ، وهذا كلام غير صحيح ولا يصدر عن عاقل .

قال الراغب في المفردات : البلوغ والبلاغ الانتهاء إلى أقصى المقصد والمنتهى مكاناً كان أو زماناً أو أمراً من الأمور المقدرة ، وربما يعبر به عن المشارفة عليه وإن لم ينته اليه ، وهذا صريح في أن المتبادر من معنى بلغ الانتهاء الى أقصى المقصد بدليل قوله بعد ، وربما يعبر عنه الخ . وكذلك قال في القاموس بلغ المكان بلوغاً : وصل اليه أو شارف عليه .

وقال في الصحاح بلغت المكان بلوغاً وصلت إليه وكذا إذا شارفت عليه . فعلى هذا إذا قيل خرج في موكب يبلغ خمسة آلاف عداً كان المتبادر من معنى يبلغ . ينتهي : مع احتمال أن يكون معناه يشارف على قول الراغب والقاموس : وكان محتملاً لكلا المعنيين على السواء على ما تفيده عبارة الصحاح ، من غير ترجيح للمعنى الأول الذي تفهمه عبارة الراغب والقاموس . وعلى كلا الوجهين يكون قول المتكلم عداً : قرينة عَلَى ان المراد بيبلغ المعنى الأول . فادعاء أن معناها التقريب

وحصره في ذلك ، والغاء كلمة عداً من قول المتكلم بغير موجب ، كله تحكم بغير دليل ، وترجيح بلا مرجح . لأن القاعدة عند أهل العلم : أن كلام العاقل يصان عن الإلغاء ما أمكن : وأن اللفظ المشترك إذا وجدت قرينة تخصصه بأحد معنييه أو معانيه اختص به ، فإذا قال قائل : هذا الموكب يبلغ خمسة آلاف عداً . تعين أن يكون المعنى بلغ ذلك تماماً حتى لا يكون قوله عداً من اللغو ، أما قولهم : إن القائل ربما قال ذلك وهو لم يحصه إحصاءً حقيقياً ، فاحتمال لا يدفع القرينة اللفظية ، وإذا سلمنا أن هذا الاحتمال الضعيف يدفع القرينة القوية ، وجب أن يقيد المنع بمثل هذه الصورة . لا أن يكون عاماً ، فإن من المواكب ما يكون معدوداً عداً حقيقياً . كما أشرنا إليه من قبل ، وبهذا يتبين أن قوله فقد أخذ المعنى حقه الخ . كلام لا محصل له ، بل يزيد الخرق اتساعاً ، ولا يرقعه . وقوله قبل ذلك : إن لفظ عداً مع الدراهم هو للتحقيق والتوكيد أي معدودة الخ تخصيص بلا مخصص ، وتأويل بغير دليل ، لأن عداً على هذا التقدير مفعول مطلق . وهو للتوكيد سواءٌ كان مع الدراهم أو غيرها والظاهر أن حضرة المنتقد لم يطلع على مثل هذه المباحث الدقيقة ، ولذلك أتى في كلامه هنا ، بما لا يشهد له به نقل ولا يؤيده عقل .

ثم قال في لغة الجرائد و يقولون : فعل هذا لمصلحة أهل جلدته يريدون قومه وأهل جيله · وقد أولع الكتاب بهذه العبارة من غير بحث ولا تنقيب عن مغزاها ومراد قائلها ، وهي في الأصل من قول جرير ، وقد مر بنصيب الشاعر وهو ينشد ، وكان نصيب اسود · فقال إذهب انت أشعر أهل جلدتك · يعني السود فقال وجلدتك يا أبا حزرة · وهي كنية جرير · اي واشعر البيض ايضاً · وحينئذ فلا معنى لأن نقول اهل جلدة الانكليزي او الفرنساوي او الالماني · لأن لكل هؤلاء جلدة واحدة · فهي تتناول الجميع على السواء فقلنا في انتقادنا إن هذه الكلمة تستعمل بمعنى العشيرة أيضاً ونقلنا عن التاج انه يقال قوم من جلدتنا اي من انفسنا وعشيرتنا · فقال حضرة المنتقد الفهيم ما يأتي :

وهذا الحكم السريع من المعترض على اليازجي قد اذكرنا بيتاً للمعري وإن ما جاء به من استدراك التاج وارد في لسان العرب ، ولا يقوم حجة لتأييد قول المعترض : وهاك البيان : قال في اللسان : وفي الحديث قوم من جلدتنا اي من أنفسنا وعشيرتنا · ويظهر أن المعترض فهم انه يريد سائر العرب وليس الامر كما فهم حضرته : ونحن نوضح له المراد · وان استدعى البحث زيادة في البسط · يفهم مما رواه

اليازجي من حكاية جرير ونصيب أن هذا اللفظ كانوا يعبرون به عن معنيين وهما التحقير والتأمين : وأن جريراً لم يقل لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك إلا للتحقير إذ كان نصيب أسود : ولم يرد نصيب بجوابه : وجلدتك يا أبا حزرة إلا رد التحقير على جرير كما هو واضح ، يريد أنه أشعر السود والبيض . ومثال التأمين ما ورد في الحديث كأن يرام إفشاء سر . ثم يرى في المجلس غريب ويرغب في توجيه عين لاستطلاع حال العدو . فتقول من الرجل أو من القوم فيقال لك قوم من جلدتنا . أي ملتصقين بعشيرتنا وأنفسنا التصاق جلدتنا بالعظم . فثق : وهو تركيب لم يرد لهم بغير هذين المعنيين ومنه قول الشاعر : (وجلدة بين الانف والعين سالم) وقد قل وروده عَلَى ألسنتهم . وحسبك ان الجوهري . والزمخشري . والفيروزآبادي . وصاحب المصباح . لم يأتوا على ذكره ، وهذه كتب الفصحاء والبلغاء لدينا فليأتنا بينة منها على انهم اقاموا هذا اللفظ مقام القوم او الأمة او الشعب او جماعة المسلمين او العرب كلهم اه .

ويجدر بنا ان نجعل الكلام هنا على وجوه . الاول قال حضرته : إن الحكم السريع أذكره بيتاً للمعري وقد أذكرنا قوله هذا بيتاً للمعري

في لاميته . و بيتا في داليته المضمومتين ، و بيتين لأبي الطيب أحدهما في اللامية المضمومة ، والثاني في اللامية المكسورة . وقد كنا نود أن لا نلم في البحث بشيء من هذا القبيل ، وفاءً بما وعدنا من قبل ، ولكنا أحببنا أن نتأسى هنا بقول القائل : خاطبوا الناس على قدر عقولهم .

الثاني قال حضرة المنتقد الفهيم : يفهم مما رواه اليازجي من حكاية جرير ونصيب أن هذا اللفظ كانوا يعبرون به عن معنيين : التحقير والتأمين ، وقد نقلنا قول اليازجي بالحرف ، وليس فيه ما يدل على التحقير أو التأمين كما يظهر للتأمل ، بل لم يتعرض إلى التأمين مطلقاً . وهذا يؤيد ما قلناه من قبل ، إن المنتقد يفهم من النصوص ما لم يفهمه اصحابها منها .

الثالث لم يبين حضرته قول الشاعر (وجلدة بين العين والأنف سالم) من أي المعنيين . فإن كان من معنى التحقير فلم تجر العادة بجعل ما بين العين والأنف للتحقير بل بجعل ما دون ذلك بكثير ، وربما اشتبه على حضرة المنتقد ما بين العين والأنف وما بين غيرهما . فقال ما قال ؟ ؟ وإن كان من معنى التأمين فلا يفيده هذا اللفظ ، بل لا معنى للتأمين هنا . فعلى حضرة المنتقد أن يخترع معنى ثالثاً يناسب هذا المقام ، لأن المعنيين اللذين

ذكرها من مخترعاته . فلا يعجزه أن يعززها بثالث .

الرابع قال حضرته : وحسبك أن الجوهري ، والزمخشري ، وصاحب القاموس ، والمصباح لم يأتوا على ذكره الخ وهذا ضرب من المغالطة والسفسطة لأن هذه الكتب لم تستوف جميع اللغة ولو كانت محيطة بها لاستغني بها عن غيرها ولدينا ألوف من الكلمات لم يذكرها الزمخشري والمصباح ونحوهما ، ولا يخرجها ذلك عن كونها عربية بل لم نجد كتاباً من كتب اللغة أحاط بها فإن اللسان على وفرة مادته أهمل ذكر كثير من الكلمات ، وقد ذكرها التاج ، ولكن حضرة المنتقد زج نفسه في غمرات البحث ، وأصبح كالغريق ، يتشبث بالعرمط طلباً للنجاة ، ومن الغريب انه يناقض نفسه في كثير من المواطن ، فقد ذكر هنا المصباح في عداد الكتب العظيمة ، وجعل عدم ذكره هذه الكلمة حجة على قلة ورودها ، ولما نقلنا عنه فيما تقدم جواز أعربه لم يجعله شيئاً مذكوراً فما كان أغنى حضرته عن الدخول فيما لا يحسن الخروج منه .

الخامس قال حضرته في خاتمة هذه المقالة البديعة الرائعة : (فليأتنا ببينة على أنهم أقاموا هذا اللفظ مقام القوم أو الأمة أو الشعب أو أو الخ ولقد أنصف جد الإنصاف في هذا الطلب ،

ويا ليته سلك في جميع مناظرته هذا المسلك القويم، فكفى نفسه مؤنة تعنت فاضح ، وهذيان مُخزٍ ، وهذا ما قاله العلماء في هذه الجملة :

قال السيوطي في الدر النثير : وقوم من جلدتنا أي من أنفسنا وعشيرتنا . وقال ابن الأثير في النهاية ج ١ ص ١٧١ وفي الحديث قوم من جلدتنا أي من أنفسنا وعشيرتنا . وقد تقدم عن التاج واللسان مثل هذا ، فكل هؤلاء قالوا في تفسيرها : إن المراد بها أنفسنا وعشيرتنا ، والعشيرة القبيلة كما ذكرها في الصحاح والمصباح ، والقبيلة هم بنو أب واحد كما ذكره في الصحاح والمصباح والقاموس وقال ابن السكيت في تهذيب الالفاظ ص ٣٤ والشعب القبيلة فقد جعلها واحداً وقال الزجاج القبيلة من ولد إسمعيل كالسبط من ولد إسحق ، وقال في القاموس الشعب القبيلة العظيمة ، وكذا في مختار الصحاح ، والصحاح ، فعلى هذا يكون قوله وعشيرتنا أي شعبنا فقد أقاموا هذا اللفظ مقام الشعب ، وأوضح من كل ما تقدم ما قاله صاحب مجمع بحار الأنوار في الجزء الأول نقلاً عن العلامة الكرماني ، قال قوم من جلدتنا أي من أنفسنا وعشيرتنا أراد به جميع العرب فهل بعد هذا التصريح مجال للتعنت والمكابرة

ثم قال حضرة المنتقد (ومما شرحناه يتضح للناقد المنصف أن تفيقه وحذاقة بعض الكتاب ، بقولهم فعل هذا لمصلحة أهل جلدته وهم يريدون قومه أو أمته لا يعرب عن هذا المعنى ، ولا يستحسنه إلا من أولع بالشاذ والغريب والمتروك اه)

ومما أسلفناه قبلاً تعلم قيمة هذا القول عند أهل العلم الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، على أننا لو فرضنا أن هذه العبارة لم ترد إلا في حادثة جرير ونصيب فلا مانع من استعمالها في المعنى الذي يريده الكتاب منها على سبيل المجاز فيصح ان يراد بها عامة العرب كما أريد بها العشيرة أو السود لأن المجاز يشترط أن يكون فيه نوع العلاقة مسموعاً لاشخصها ولا يشترط فيه سماع اللفظة المتجوز بها كما ذكره المحققون : فكيف إذا كان اللفظ المتجوز به مسموعاً كما هنا وقد أجمعت كلمة العلماء على أن اختراع الاستعارات الغريبة التي لم تسمع بأعيانها من العرب هو من طرق البلاغة التي ترتفع بها طبقة الكلام ولهذا لم يدونوا المجازات تدوينهم الحقائق بل وكلوها إلى تصرف البلغاء ، ولم تزل الأدباء في كل عصر ومصر يستعملون المجازات التي لم تسمع بأعيانها في كتبهم وخطبهم ورسائلهم من غير فحص عن اللفظ المتجوز به فكيف بما سمع عن فصحاء العرب لخطر مثل هذا الاستعمال على الكتاب وحصره في

المولع بالغريب والمتروك ناشيء عن سهو من حضرة المنتقد ، أو عدم إطلاع على مثل هذه المباحث الدقيقة ، وقد استعمل هنا لفظ نفيقه ولم أجدها فيما لدي من كتب اللغة وسأضيفها فيما بعد ، إلى الكلمات التي استعملها ، وهي مخالفة لقواعد العلم أو غير مذكورة في كتبه ، إن شاء الله تعالى ·

ثم قال اليازجي بعد ما تقدم : وقريب من هذا قولهم هل شهر يناير مثلاً وجاء في غرة ابريل ، وكتبه لعشر خلون من شهر دسمبر ، وإنما ذلك كله من الاصطلاح المخصوص بالاشهر القمرية لأن قولهم هل الشهر يراد به غرة هلاله وهي أول ما يبدو منه ، فنقلنا في انتقادنا السابق عن كتب اللغة أن غرة كل شيء أوله · وأن تقييدها بغرة الهلال يفتقر الى دليل يؤيده فقال المنتقد الفهيم ما يأتي :

(أما اعتراضه على انتقاد غرة ابريل بقوله عن كتب اللغة : غرة كل شيء أوله ، ولا شك أن ابريل مثلاً شيء من الأشياء فإضافة الغرة اليه صحيحة وتقييدها بغرة الهلال يفتقر إلى دليل فالجواب : إننا نأسف أن يكون هذا مبلغ حجة الاستاذ وقد نصب نفسه لانتقاد اليازجي بل لانتقاد ما انتقده · إذ قوله ولا شك

أن ابريل شيء من الأشياء الى آخره آية في الشرح والنقد وتفسير ألفاظ اللغة وإذا كان ابريل موجوداً حكماً فأحر بما هو موجود حسا أن يكون شيئاً وأشايا كالحائط ، والدار ، والبساط ، والباب ، والكرسي ، والحصير . ويجوز في حكم الاستاذ أن يقال غرة بديل رأس أو أول أو بدء فنقول غرة الحائط ، وغرة الدار وغرة البساط ، وغرة الباب . والكرسي والحصير . ايش هذا أفسحر أم أنتم لا تبصرون ، ويكفي لفساد زعم المعترض بعد ما تقدم أن نأتي بالبرهان على تخصيصهم الغرة بالأشهر القمرية فقط ببينات أربع :

الأولى أن أصحاب هذه اللغة الذين نأخذ عنهم اللفظ ومعانيه لا يعرفون وجود أشهر شمسية ولا ذكر لها في معاجم اللغة . اللهم إلا ما ورد عرضاً كقول اللسان في مادة أوب وآب من الشهور عجمي معرب ؛ وكقوله في مادة كنن والكانونان شهران في قلب الشتاء رومية .

الثانية انهم لم يقولوا غرة الشمس ولا أهلت الشمس

الثالثة أن الشهر عندهم هو القمر قال في اللسان والشهر القمر سمي بذلك لشهرته وظهوره . وقال غيره سمي شهراً باسم الهلال إذا أهل ، والعرب تقول رأيت الشهر أي رأيت هلاله ، وقال ذو

الرمة (يرى الشهر قبل الناس وهو نحيل) وقال في مادة غرة وغرة الشهر ليلة استهلال القمر ويقال لثلاث ليال من الشهر الغرر والغر وكل ذلك لبياضها وطلوع القمر في أولها اه)

ولقد أظهر حضرة المنتقد في كلامه هنا نموذجاً جديداً من عقله وعلمه أضافه الى سلسلة النماذج التي عرضها من قبل . فعرفنا من حقيقته ما كنا نجهله ، فبارك الله فيه وزاده علماً ، ولقد اشتبه عليه فهم هذا المقام وقصر به فهمه عن تحقيقه ، فأتى في كلماته هذه بما أيد ما قلناه غير مرة من أنه يفهم من النصوص ماليس فيها ولا يفهم ما فيها وبيان ذلك من وجوه :

الأول إننا قلنا إن غرة كل شيء أوله ، ودليلنا على ذلك قول الصحاح في الجزء الأول ص ٣٧٥ وغرة كل شيء أوله ، وقال في المصباح في ج ٢ ص ٥ والغرة بالضم من الشهر وغيره أوله ، وقال ابن الاثير في النهاية ج ٣ ص ١٥٥ ومنه الحديث ما أجد لما فعل هذا في غرة الاسلام مثلاً إلا غنما وردت فرمى أولها فنفر آخرها . غرة الاسلام أوله ، وغرة كل شيء أوله ، وقال الثعالبي في فقه اللغة : صدر كل شيء وغرته أوله ، وقال في مجمع بحار الأنوار ج ٣ ص ١٤ — ١٥ بعد أن ذكر الحديث

السابق غرة كل شيء أوله ، ثم قال في حديث آخر يصوم من غرة أي من أوله وقال في مختار الصحاح وغرة كل شيء أوله ، وقال في تاج العروس ج ٣ ص ٤٤٥ وغرة كل شيء أوله ، وقال في ص ٤٤٨ وغرة الاسلام أوله وغرة النبات رأسه ، وقال السيوطي في الدر النثير ، وغرة الاسلام أوله وغرة كل شيء أوله ، وقال أبو البقاء في الكليات ص ٢٦٥ س ٢٨ غرة كل شي أوله ، وقال في لسان العرب ج ٦ ص ٣١٨ وغرة الاسلام أوله وغرة كل شيء أوله ٠

فهؤلاء كلهم قد صرحوا بأن غرة كل شيء أوله وقد نقل بعضهم اضافتها الى الاسلام وإلى النبات ، وفسرها بعضهم بمعنى رأس الشيء ، فهل نضرب بكلامهم عرض الحائط وهم أئمة العلم ورؤوس العلماء ونتمسك بقول غيرهم ومن البديهي أن كلمة كل تستعمل بمعنى الاستغراق وهي من الالفاظ الدالة على العموم ، قال أبو البقاء في الكليات ص ٢٩٥ وكل ، اسم لاستغراق أفراد المنكر ، ثم قال فاذا اضيفت الى المنكر تفيد عموم الأفراد ، وفي المصباح : وكل ، كلمة تستعمل بمعنى الاستغراق ، وقال السعد التفتازاني في التلويح ج ١ ص ١١٦ إذا اضيف لفظ كل إلى النكرة فهو لعموم أفرادها وإذا أضيف إلى المعرفة فهو لعموم اجزائها ، وقال صاحب التوضيح

ومن الفاظ العام كل وجميع وهما محكمان في عموم ما دخلا عليه بخلاف سائر أدوات العموم فان دخل كل على النكرة فلعموم الأفراد ، وقال ابن السبكي في جمع الجوامع كل اسم لاستغراق أَفراد المضاف اليه المنكر . والمعرف المجموع ، وقال في التاج : ومن لطيف القول في كل أنها للاستغراق سواء كانت للتأكيد أم لا والاستغراق لأَجزاء ما دخلت عليه إن كان معرفة ، ولجزئياته إن كان نكرة ، فقد صرح هؤلاء الأَعلام بأن كلاً إذا أضيفت إلى نكرة كانت شاملة لجميع أَفرادها ، ولا شك أَنها في النصوص المتقدمة مضافة الى لفظ شيء وهو نكرة فتكون شاملة لكل ما يصدق عليه هذا اللفظ ، وقد قال في المصباح : الشيء في اللغة عبارة عن كل موجود إما حساً كالأجسام أَو حكماً كالأقوال ، نحو قلت شيئاً ، وقال سيبويه في كتابه : الشيءُ يقع على كل ما أُخبر عنه ، وقال أبو البقاء في الكليات الشيء هو لغة ما يصح أَن يعلم ويخبر عنه وكذلك قال الراغب في المفردات ونحوه في التاج .

فاذا تأمل العاقل ما قاله العلماء في لفظ كل ، ولفظ شيء ، تبين له أن قولهم غرة كل شيء أوله ، يتناول كل مايصدق عليه أنه شيء . وبهذا يتضح أَن كل ما اسهب به المنتقد ساقط .

لا قيمة له عند اهل العلم . لان القول الفصل في هذه القضية. للنصوص الصحيحة والنقول البينة ، لا للسفه . و يشهد لذلك ايضا قولهم غرة الأسلام بمعنى أوله ، ولو كان مرادهم أن الغرة مختصة بالشهر كما توهمه المنتقد لكان قولهم غرة كل شيء أوله ضرباً من الهذيان ، إذ لا معنى لكل ، علَى هذا التقدير البعيد عن العقل ، المخالف للنقل ، و يبعد كل البعد أن يكون كل هؤلاء الأَئمة جاهلين معنى جملة اتفقت كلمتهم عليها . أو لا يفهمون ما يكتبون . وربما توهم متوهم أن هذا التعميم يشمل مثل الدار والحصير والباب ونحوها كما توهمه المنتقد ، والجواب ، ان هذا لا يكون الا عن جهل بمعاني النصوص او سقم في فهمها . لان تفسيرهم غرة الشيء بأوله صريح في ان ما كان له أَول يصح أن يقال لأوله غرة . لا ان كل شيء يقال له غرة ، سواء كان له اول أَم لا . لأنهم لم يقولوا الغرة كل شيء ، بل قالوا : أول كل شيء . ولكن مثل هذه المباحث العالية لا يطول اليها ادراك من عبث بعقله الهرم ، فأدبر غريره ، واقبل هريره ، وانتفش بالغرور انتفاش الغرغر (دجاج الحبش)

ولم يكتف حضرة المنتقد بهذا القدر من العلم الباهر ، بل أتى

ببينات أربع على تخصيص الغرة بالأشهر القمرية فقط ، أولها : أن أصحاب اللغة لايعرفون وجود أشهر شمسية . ولا ذكر لها في المعاجم الخ . والدليل علَى صحة قوله وعلى أنه كتب ما كتب ، بعد ان بحث ونقب ، مايأتي : قال في القاموس في مادة حزر وحزيران اسم شهر بالرومية وقال في باب الراء وأيار بالتشديد شهر قبل حزيران وقال في باب السين نيسان سابع الاشهر الرومية

وقال في باب الطاء ، وسباط شهر قبل آذار ، ثم أعاده في شباط ، وقال في كنن ، والكانونان شهران في قلب الشتاء ، وذكرهما في باب الراء ، فقال والهراران الكانونان ، وقال في باب الباء ، وآب شهر معرب ، قال في التاج وقد جاء ذكره في أشعار العرب كثيراً ، وقال أيضاً : وتشرين ، اسم شهر بالرومية وهما تشرينان وقال في باب الراء آذار الشهر السادس من الشهور الرومية وعدها في التاج جميعها في هذا الموضع ، فهذا كتاب واحد من كتب اللغة قد ذكرها جميعها وكرر بعضها في مواضع مختلفة ، فكيف يسوغ لحضرة المنتقد العلامة أن يقول ولا ذكر لها في معاجم اللغة ؟ ؟

ثم قال حضرته : الثانية أنهم لم يقولوا غرة الشمس ولا أهلت

الشمس . وهذا كلام لا محل له ولا معنى لأننا لم نتعرض في انتقادنا السابق لمثل هذين اللفظين ولا ذكرنا أهلات مطلقاً ، وإنما هذا الاعتراض ناشيء من توهم أن المراد بالشيء ما كان له أول وما لم يكن له أول ، وقد بينا أن هذا توهم باطل ، ينشأ عن عدم فهم النصوص ، والوقوف على اصطلاح العلماء ، الا يرى أنهم قالوا عنفوان الشيء أوله ولم يورد عليهم أحد من العقلاء مثل الكرسي والشمس لأن قولهم أوله صريح في أن هذا يطلق على ما كان له أول وكذا يقال في قولهم صدر كل شيء أوله ونحوه .

ثم قال حضرته : الثالثة إن الشهر عندهم القمر الخ ما فيها من الدرر . وهذا لاشك فيه إلا أنه لا يصلح أن يكون حجة للمنتقد لان الشهر يطلق على القمر كما ذكره ويطلق على الهلال ، كما ذكره ابن الأثير في النهاية والفيروزابادي في القاموس ، ويطلق على العدد المعروف من الأيام كما ذكره في القاموس ، وكذلك قال ابن سيده ، وفي المصباح الشهر قيل معرب ، وقيل عربي ، وقيل الشهر الهلال سمي به لشهرته ووضوحه ثم سميت به الأيام وقال الجوهري في الصحاح : الشهر واحد الشهور ، وقال الراغب الشهر مدة مشهورة

بإهلال الهلال أو باعتبار جزء من اثني عشر جزءًا من دوران الشمس من نقطة إلى تلك النقطة فهذا صريح في أن الشهر لا ينحصر في معنى القمر أو الهلال ، وما نقله المنتقد عن اللسان يؤيد ماذكرنالأنه قال غرة الشهر ليلة استهلال القمر ، فلو كان مراده بالشهر القمر لكان الكلام عَلَى غاية من الركاكة لأن معناه حينئذ وغرةالقمر، ليلة استهلال القمر ، وكذا قوله فيما بعد ، ويقال لثلاث ليال من الشهر الغرر والغر لبياضها وطلوع القمر في أولها . فلو كان مراده بالشهر القمر لكان اللفظ هكذا يقال لثلاث ليال من القمر الغرر لطلوع القمر فيها ، ومن البديهي أن القمر ليس له ليال فتعين أن يكون المراد بالقمر غير ما زعمه المنتقد ، ويؤيد هذا أيضاً ما ذكره ابن السكيت في تهذيب الألفاظ قال : ويقال أهللنا الشهر واستهللناه أي رأينا هلاله . لأن المعنى على تقدير المنتقد يؤول إلى قولنا رأينا هلال القمر ، وكذلك قال ابن السكيت أشهر من الشهر . وأسنى من السنة . وأيْوَمَ من اليوم . وعلى هذا التقدير يكون المعنى أقمر من الشهر ، ويكون أيضاً معنى قولهم نيسان شهر من الشهور الرومية : قمراً من الأقمار الرومية . ويكون معنى قولهم عاش فلان خمسين سنة وثلاثة أشهر : ثلاثة أقمار . ويكون

معنى الآية الكريمة إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً : أي عدة الاقمار اثنا عشر قمرا ، ومعنى الحج أشهر معلومات : أقمار معلومات ويكون معنى قول امرئ القيس :

وهل يعمن من كان أقرب عهده ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال

: ثلاثين قمراً

ويكون معنى قول عمرو بن قيس بن جذل الطعان :

ألسنا الناسئين على معد شهور الحل نجعلها حراما

: اقمار الحل

ونحو ذلك . ولا شك أن هذا الفهم ، مما انفرد به حضرة المنتقد ، وهنا يجدر به أن يقول : أفسحر هذا . أم انتم لاتبصرون . .

ثم قال حضرته : الرابعة إذا قيل غرة ابريل وكان أوله واقعاً في محاق القمر . فأي غرة له الخ . وهذا الوهم ناشئ من حصر الغرة في الشهور القمرية . وقد قدمنا أنه باطل بما سردناه من النصوص الدامغة والحجج البالغة وفيه بلاغ لقوم يعقلون .

ثم قال اما اعتراضه على نقد فنجيبه عليه بما أجبناه على لفظ المهم ونكرر له هنا أن كراسة لغة الجرائد الصغيرة لم يضعها مؤلفها كمعجم للغة العربية يذكر فيها المتروك والضعيف والردي والمهمل والممات

وغيره من اللغات وإنما هي إرشاد الكتاب إلى اجتناب ذلك كله وانتهاج أفصح اللغات ، والفصيح ما كثر استعماله وجريانه على ألسن الفصحاء وأقلام البلغاء اه ·

ونحن لم نتعرض فيما كتبناه من قبل لشيء يتعلق بنقد وربما التبس الامر على المنتقد أو اشتبه عليه هذا اللفظ بغيره وعلى كلا الحالين فان ما كتبه في هذا المقام ليس فيه شيء وانما هو عبارة عن ملء الفراغ بالقول الفارغ ·

ثم قال : وقال المعترض وقد قصر في بيان ما يريدون بقولهم أنشد الضالة ليتبين موضع النقد ·

ثم ذكر كلام التاج والمصباح في مادة ساق ونحن نجيبه كما اجبناه أعلاه ونقول لا تقصير في انتقاد الإمام وإنما هنالك تعنت من المعترض لأن قول الجرائد أنشد الضالة بدل نشدها لا يريدون بها بعيراً في بيداء نجد ولا عنزة في وادي تهامة وإنما هم يريدون التمس حاجته وفتش عن مطلوبه الخ ·

وأصل هذا أن اليازجي ذكر طائفة من الأفعال التي يزيدون الهمزة في أولها خطأ · وذكر منها أنشد الضالة ، وأسدل الحجاب ، وهو مساق إلى كذا ، وأشعله ، وأغاظه · فقلنا إنه قصر في بيان

ما يريدون بقولهم : أنشد الضالة ونعني بذلك أنهم هل يريدون أنشدها بمعنى طلبها ، أو بمعنى عرفها ليتبين موضع النقد ؛ فخان حضرة المنتقد فهمه فيما أردناه . وفهم أننا نشك في معنى الضالة فأتى بهذه الدرر فكلامنا في واد وكلامه في آخر . ولذلك رأينا أن نأتي بالدليل عَلَى صحة أنشد فنقول . قال في الصحاح : نشدت الضالة أنشدها ، أي طلبتها . وأنشدتها أي عرفتها . وقال في مختار الصحاح نحوه . وقال في النهاية نشدت الضالة فأنا ناشد إذا طلبتها وأنشدتها فأنا منشد إذا عرفتها . وقال ثعلب في الفصيح : نشدت الضالة إذا طلبتها وأنشدتها إذا عرفتها . وقال الزجاج في كتاب فعلت وأفعلت مثله . وقال في القاموس : نشد الضالة طلبها وعرفها ثم قال وأنشد الضالة عرفها واسترشد عنها ضد ، وقال في لسان العرب نشدت الضالة إذا ناديت وسئلت عنها . وقال ابن سيده نشد الضالة ينشدها نشدة ونشدانا طلبها وعرفها وأنشدها عرفها . فلينظر المنصف كيف أثبت هؤلاء العلماء أنشد بمعنى عرف وكيف ذكرها صاحب القاموس بمعنى طلب واسترشد وجعلها من الأضداد وعزا في التاج هذا القول إلى المحكم ، فكيف يسوغ أن نعدها من الخطأ ؟

ثم قال المنتقد الفهيم (وأما قوله وساق إلى المرأة صداقها كما ساقه

فليس كلام الجرائد عن الصداق وهو ظاهر من قوله في لغة الجرائد وهو مساق إلى كـذا وضمير هو للعاقل كأنه يريد أنه مسوق إلى حتفه أو جنايته أو ارتكابه وهذا واضح إذ ليس من كاتب يقول اليوم بدل ساق أساق لا في الصداق ولا في سواه وإنما كلهم يقول ساق وقائل هو مساق يظن مفعل ساق مساق لا مسوق لضعفه في التصريف ولا يخطر في بال أحد من الكتاب أن ينبش في معاجم اللغة ليقع على لفظ متروك أو لغة نادرة فيغتنمها باردة ويلقيها بين ايدي قراء جريدته وجلهم من التجار وأهل الصناعات وعامة الناس كما توهم حضرة المعترض في أساق وأمثاله الخ .

وهذه الجملة آية في الفهم ما فوقها آية وغاية في الفلسفة ماورائها غاية . وكأن المنتقد فهم من قولنا ساق إلى المرأة صداقها ان هذا اللفظ خاص بالصداق . ولذلك نفى أن يكون كلام الجرائد في الصداق ، وبين مرجع الضمير إلى العاقل مع أن لفظ الصداق ورد في كلام القاموس فلم نشأ أن نغيره وإن كان لفظ أساق يصح استعماله في الصداق وغيره ، ولكن حضرة المنتقد أراد أن يكتب ليقال إنه كتب ، وان كان وسع الخرق ، وزاد في الفتق ، وهذا ما قاله العلماء في صحة أساق سواء كان في الصداق أو الإبل أو

غيرها . قال في التاج ساق الماشية سوقا وسياقة بالكسر ومساقاً وسياقاً كسحاب . واستاقها كأساقها . فانساقت . ثم قال وساق إلى المرأة مهرها وصَداقها سياقاً أرسله كأساقه وإن كان دراهم أو دنانير . لأن أصل الصداق عند العرب الإبل وهي التي تساق ، فاستعمل ذلك في الدراهم والدنانير وغيرهما . ومثل هذا في لسان العرب فقد ذكر ساق وأَساق في الصداق وغيره .

وقال ابن الأثير في النهاية . قيل للمهر سوق لان العرب كانوا إذا تزوجوا ساقوا الإبل والغنم مهراً . لأَنها كانت الغالب على أموالهم . ثم وضع السوق موضع المهر وإن لم يكن إبلا وغنماوأصرح من هذا وأوضح ماذكره ابن سيده في المخصص في باب ما جاء على فعلت وأفعلت باتفاق المعنى حيث قال : وسقت إليها الصداق سوقاً وسياقاً وأَسقته وسقت الابل وغيرها وأسقتها : فقد صرح بأَن أساق تستعمل في الصداق والإبل وغيرهما . فهل بعد هذا التصريح مجال للتعنت والمكابرة أَم هل بعد هذا الحق الا الضلال ؟ ثم إن قول المنتقد ليس من كاتب يقول اليوم بدل ساق أَساق الخ آية في الغرابة وقد كنا نود أن يترفع عن التشبث بمثل هذه الأدلة الواهية ، حتى لا يظن أن هذا مبلغه من العلم فإن قول

الكتاب اليوم ليس بحجة في اللغة ، وإذا كان لاستعمالهم اقوالهم شأن في تصحيح الكلمات أو ترجيحها فما معنى انتقادهم فيما يقولون أو يكتبون . وهل يريد حضرته أن تكون اللغة جارية على الأهواء والميول، فيحل منها مايشاء ويحظر مايشاء إن هذا لشيء عجاب ، وقوله بعد ذلك وقائل هو مساق يظن مفعل ساق الخ مناقض لقوله ليس من كاتب اليوم الخ لأن الأول يشير إلى أن لقولهم شأنا ، والثاني يشير إلى أنهم يظنون ما قال لضعفهم في التصريف ، وكذلك قوله لا يخطر في بال أحد أن ينبش في معاجم اللغة الخ غريب جداً ، لأن لفظ أساق ليست من المتروك ولا من النادر واحتجاجه بعد هذا بأن جل القراء من التجار والعامة : لا يكون حجة في جعل الصحيح فاسداً على أن هؤلاء عَلَى جهلهم لم يقولوا بعدم جواز أساق . ولو أن حضرة المنتقد سكت في هذا المقام لكان خيراً له من أن يأتي بهذه الدلائل الملفقة المضحكة ، او لو علم اليازجي أن كلامه سيرقع بمثل هذه الرقاع البالية ، و يرفأ بنحو هذه الخيوط الواهية ، ما ألف في لغة الجرائد حرفاً واحداً .

ثم قال حضرة المنتقد (وقال المعترض دفاعاً عن أسدل الحجاب قال في القاموس وسدل الشعر وأسدله وسكت . بيد أن القاموس يقول بعد ذلك بسطرين وسدل ثوبه يسدله ولم

يقل أسدله كأنه لغة في سدل الشعر . ثم استشهد بحديث عائشة انها سدلت طرف قناعهـا وحديث فسدل النبي شعره . وحديث فرأى قوماً يصلون قد سدلوا اثيابهم .

ثم قال فهل يكون صاحب لغة الجرائد مخطئاً بارشاده الكتاب إلى اتباع فصاحة النبي والإمام علي وجمهور الأئمة ويكون المعترض مصيباً في مخالفتهم اه) .

والجواب عن هذا ان قوله ثم قال صاحب القاموس وسدل ثوبه ولم يقل أسدله كأنه لغة في سدل الشعر : غاية في الغرابة لأن صاحب القاموس وغيره يذكرون مثالا للشيء ولا يريدون بذلك ان اللفظ لايستعمل إلا فيه ، مثال هذا أن الجوهري قال في فتح ، فتحت الباب . فلا يكون ذكره الباب قيداً يفهم منه أن فتح لايستعمل إلا في الباب ، بل يقال فتح فاه وفتح عينه ونحو ذلك . لأن كتب اللغة لم تذكر في كل مادة مايصح أن تستعمل فيه لأن ذلك خارج عن الإمكان من جهة ، وداع لأن يكون كل كتاب أضعاف ماهو عليه الآن من جهة أخرى ، اللهم إلا إذا كانت المادة خاصة بشيء فانهم يصرحون به كما قال في الصحاح في خرص ولا يقال للجوع بلا برد خرص ، ونحوه في فقه اللغة

للثعالبي ، وقد نقله عنه في المزهر فلو كان مرادهم في مثل هـذا الموضع أن أسدله خاص في سدل الشعر ، لصرحوا به ، بل من أين لنا أن نعلم أن هذا الشيء خاص بكذا إلا من كتبهم ، فما ذكره المنتقد توهم باطل . والدليل على بطلانه وعلى صحة ماقلناه ، ماقاله صاحب التاج في سدل حيث قال سدل الشعر والثوب والستر يَسْدِله ويَسْدُله من حدي ضرب ونصر سدلا . وأَسدله أَي أَرخاه وأَرسله . ويؤيد هذا ايضاً قول ابن سيده في المخصص ج ١٤ س ٢٤٠ وسدل الشعر والثوب وأُسدله أَرخاه ، وقول لسان العرب سدل الشعر والثوب والستر يسدله ويسدله سدلا وأَسدله أرخاه وأرسله ، فهذا صريح في أَن أُسدل وسدل تستعمل في الشعر وغيره وان أَسدل صحيحة لايمتري في صحتها إلا متعنت أَو جاهل .

واستشهاد المنتقد بعد ذلك بالأَحاديث الشريفة على سدل من باب الحذلقة الجامدة والسفسطة الباردة . لأَننا لم نمتر في صحتها ولا تعرضنا لها . وإنما كلامنا منحصر في تصحيح أسدل خلافاً لما زعمه اليازجي .

فما أُورده في معرض الاستدلال على صحتها لاتعلق له بالموضوع . وإنما هومن قبيل ملء الفراغ . ثم استدل المنتقد على عدم جواز اغاظه بقوله

قال في الصحاح قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه وقال في لسان العرب وحكى الزجاج أغاظه وليست بالفاشية ثم أسهب في منطقه ماشاء وشاء له أدبه ،وقد قال في المصباح قال ابن الأعرابي كما حكاه الأزهري غاظه يغيظه وأغاظه بالألف،وقال في القاموس غاظه يغيظه فاغتاظ وغيظه فتغيظ وأغاظه فقد أثبت هؤلاء الأعلام أغاظه،وذكر في التاج أنها لغة في غاظ ثم قال وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي غاظه وأغاظه وغيظه بمعنى واحد ونقله عنه أيضاً في لسان العرب

ثم قال المنتقد (أما شرحه على أشعله فاما أن يكون خانه فهمه أو تصحف اللفظ في النسخة التي أهديت له فالاصل اشغله بالغين المعجمة كما في الطبعة الاولى الخ)

ولقد جاءت هذه اللفظة أي أشعله بالعين المهملة في النسخة المطبوعة في مصر في مطبعة مطر داخل المرور مرتين في صفحة واحدة وعليها كان انتقادنا فإذا كانت في النسخة الأخرى على ما ذكر فلا كلام لنا ولا ملام علينا فيه،على أن اشغله لم تتفق كلمة العلماء على منعها فقد ذكرها ابن سيده في المخصص وذكرها في اللسان ثم قال وقيل لا يقال أشغلته لأنها لغة رديئة وذكرها في القاموس ايضاً.

وقد ذكر اليازجي أنهم يقولون تعرف على فلان إذا أحدث به

معرفةوعده من التعبير العامي ثم قال : ومن الغريب أن اصحاب اللغة لايذكرون مايعبر به عن هذا المعنى لكن جاء في كتب المولدين تعرف به معدى بالباء وهو مبني على قولك عرفته به إذا جعلته يعرفه على ما يؤخذ من عبارة المصباح . وقد وردمثل هذا في الأغاني في أخبار عبادل ونسبه وهو قوله فحركت بعيري لا تعرف بهن وأنشدهن . ومثله بعد سطر . وفي نفح الطيب في الكلام عن يوسف الدمشقي وكان من الذين أخفاهم الله لايتعرف به إلامن تعرف له اي أظهر له معرفة نفسه ومثله في كلام ابن بطوطة وغيره ممالاحاجة إلى استقصائه وفي كل ذلك كلام لامحل له في هذا المقام . هذا كلام اليازجي بالحرف، ولم يذكر عن غير هؤلاء شيئاً فنقلت عن التاج قوله واعترف إلي أخبرني باسمه وشأنه كأنه أعلمه به . وتعرفت ما عندك تطلبت حتى عرفت وقوله أيضاً ائته فاستعرف إليه حتى يعرفك . وقول اللسان أتيت متنكراً ثم استعرفت أي عرفته من أنا ، وقول التاج وتعرف اليه جعله يعرفه واعترف له وصف نفسه ، وقول النهاية تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة أي اجعله يعرفك ثم قلت وأظن أن في هذا ما يعبر به عن المعنى الذي قال إن اصحاب اللغة لا يذكرونه ، هذا ما ذكرته في الانتقاد السابق فقال المنتقد الفهيم في هذا المقام ما يأتي :

كل ما جاء به المعترض للجواب على تعرف به يفيد أنه لم يفقه مراد الإمام وقد سرد ماجاء في التاج والنهاية وكل ذلك وقف عليه الإمام قبل أن يطلع عليه الاستاذ المعترض ، وذكر منه في لغة الجرائد فوق ما ذكر المعترض وقول الإمام هو الصحيح في أن أصحاب اللغة لم يذكروا ما يعبر به عن مراد العامة أحدث به معرفة أو مايعربونه عن الفرنسوية بقولهم قدمه له أو عرفه به أو أجرى بينهما تعارفاً الخ

وهذا يؤيد ماقلناه من أن المنتقد لا يفهم مافي النصوص أو يفهم منها ماليس فيها . والدليل على ذلك قوله في هذه الجملة أي (وذكر منه في لغة الجرائد فوق ماذكر المعترض) وقد تبين أن اليازجي لم يذكر شيئاً إلا عن الأغاني ونفح الطيب وابن بطوطه والمصباح . وأننا ذكرنا عن التاج واللسان والنهاية فما معنى هذه الفوقية . والظاهر ان حضرته اشتبه عليه الأمر . فلم يعرف فوقاً من تحت . وقد يفعل الهرم بالانسان اكثر من هذا .

وقوله كل ماجاء به المعترض يفيد انه لم يفقه مراد الامام الخ .. لاشك في أنه صادر عمن لم يفقه ماقاله اليازجي ولا ماقلناه وإنما أحب أن يكتب ، ليقال إنه اعترض أو انتقد او كتب

وقوله (هو الصحيح) غاية في النبغ والإبداع لأن من لم يفهم النصوص يليق به أن يحكم بصحة ما شاء منها .

ثم قال وزيادة في الايضاح نقول ليس لدينا فعل يعرب عن ذلك كعلم واعلم فانك تقول علمته وعلمت به وأعلمته إياه واستعلمته وتعالمته الخ أما في عرفت فاذا قلت عرفت عمراً بزيد يفهم منك لغة أنك سميت عمراً زيداً أي وسمته باسم جديد هو زيد ، ولا يفهم منك ما يريد الكتاب بل أهل العصر من أن عمراً كان يجهل زيداً فكنت واسطة تعارفهما وبهذا القدر كفاية للمنصف اه .

وياليت حضرة المنتقد لم يكتف بهذا القدر من هذه الآيات الباهرة والدرر الساحرة فقد عودنا كلما أراد أن يزيد في الايضاح أن يأتي بالعجائب والغرائب كما فعل هنا في قوله (أما في عرفت فاذا قلت عرفت عمراً بزيد يفهم منك لغة انك سميت عمراً بزيد . وها نحن ننقل طرفاً مما ذكره علماء اللغة في هذه المادة ليرى العقلاء أن اللغة لم تضق عن هذا المعنى ، قال في المصباح عرفته معرفة بالكسر وعرفانا علمته بحاسة من الحواس الخمس والمعرفة اسم منه ويتعدى بالتثقيل فيقال عرفته به فعرفه . وقال في الأساس وأتيت فلاناً متنكراً ثم استعرفت قال مزاحم العقيلي : فاستعرفا ثم قولا إن ذا رحم الخ . وقال في الصحاح

والتعريف الإعلام ، ثم قال وتقول إئت فلاناً فاستعرف اليه حتى يعرفك وقد تعارف القوم أي عرف بعضهم بعضاً ، ومن تأمل قول المصباح عرفته به فعرفه . وقول التاج إعترف إليّ أخبرني باسمه وشأنه كأنه أعلمه به وقول اللسان والأساس أتيت فلاناً متنكراً ثم استعرفت أي عرفته من أنا ، وقول التاج أيضاً تعرف اليه جعله يعرفه الخ .. لايشك في أن اللغة لم تقصر عن الإحاطة بمثل هذه الكلمة ، على أن صاحب القاموس وغيره فسروا المعرفة بالعلم فعلى هذا لو قال قائل عرفت فلاناً كان معناه عرفته من أنا وعرفني من هو وهكذا لو قال تعارفت وفلاناً كان معناه عرف كل منا الآخر إلى غير ذلك ، ومن البديهي أن صيغة الماضي من أي لفظ كان تدل على حدوث شيء قبل التكلم فاذا قال القائل ضربت فلاناً كان معناه أحدثت به الضرب وكذلك لو قال فتحت الباب ، وشربت الماء ونحوها ، وإذا قال عرفت فلاناً كان معناه أحدثت به المعرفة ، وإذا قال عرفته بفلان كان معناه أعلمته به ، وكذا اذا قال تعارفت وفلاناً كان معناه أحدث كل منا بالآخر معرفة ، وعَرَف بالتخفيف وعرّف بالتشديد وتعارف واستعرف واعترف مما ذكره علماء اللغة ، فكيف يقال إنهم لم

يذكروه، فالتقصير من الفهم، لا من اللغة، أما ماذكره المنتقد من أن عرفت عمراً بزيد يفهم منه لغة أنه سماه زيداً. فهذا مما انفرد بعلمه، لأن النصوص التي قدمناها كافية في الدلالة على بطلان هذا الوهم وضعف هذا الفهم.

ثم إن اليازجي قال ومثله قولهم التهبت حشاه من الحزن. وربما قالوا وجعته رأسه، ووجعته بطنه، كما تقوله عامة أهل مصر، يؤنثون هذه الألفاظ كلها وهي مذكرة الخ وأصل هذا أن الحريري ذكر في درة الغواص، أنهم يؤنثون البطن وهو مذكر فأخذه اليازجي كما أخذ كثيراً منه مما ذكره في لغة الجرائد مثل بحث: بعث. وتعديتها: وبحث هو مصان! وبحث مفسود وانفسد! ونحو ذلك مما لا محل لسرده الآن. فقلنا في انتقادنا السابق إن تأنيث البطن لغة ونقلنا ما يؤيد ذلك. فقال حضرة المنتقد في هذا المقام [نجيب أن الاستاذ المعترض ظن أن صاحب التاج انفرد بهذا الاستدراك ولو طالع معاجم اللغة لوجدها قد أجمعت كلها على أن البطن مذكر. ثم روت عن أبي عبيدة أن تأنيثه لغة وهذه اللغة ليست على بطن الانسان كما فهم الأستاذ بل على البطن التي هي دون القبيلة كما أوضح ذلك صاحب المصباح. قال والبطن دون القبيلة مؤنثة وإن أريد الحي فمذكر. وإن أبى الأستاذ الإذعان لإيضاح المصباح فليأتنا بجملة واحدة أنث بها البطن — بطن الانسان والحيوان — أحدُ الفصحاء

وإلا فقيمة اعتراضه هذا كقيمة ما سبقه من البطلان اه

ومن تأمل قول المنتقد وهذه اللغة ليست على بطن الإنسان بل على البطن التي هي دون القبيلة بعد قوله أجمعت كلها على أن البطن مذكر الخ لا يسعه إلا الاعتراف بما قلناه غير مرة من أنه يفهم من النصوص ما ليس فيها ولا يفهم ما فيها وبيان هذا أن صاحب الصحاح قال في بطن . البطن خلاف الظهر وهو مذكر وحكى أبو حاتم عن أبي عبيدة أن تأنيثه لغة ، والبطن دون القبيلة الخ فقد صرح بأن البطن الذي هو خلاف الظهر هو الذي تأنيثه لغة . ثم ذكر بعد ذلك البطن الذي هو دون القبيلة وإذا كان مراده بالبطن الأول ما دون القبيلة ، كما فهمه المنتقد الفهيم فما حاجته إلى ذكره مرة ثانية . ثم متى كان للقبيلة أو ما دونها ظهر حتى يقول خلاف الظهر ؟

وقال الرازي في مختار الصحاح : البطن ضد الظهر وهو مذكر . وعن أبي عبيدة أن تأنيثه لغة : والبطن أيضاً دون القبيلة . فقد صرح بأنه ضد الظهر ثم قال والبطن أيضاً . ولو كان مراده بالبطن في الموضعين واحداً ما قال أيضاً . وقال الشهاب الخفاجي عند كلامه على البطن : وقد حكى الأصمعي وأبو عبيدة أنه يجوز تأنيثه وتذكيره . وقال في التاج : البطن من الانسان وسائر الحيوان معروف خلاف الظهر مذكر

وحكى أبو حاتم عن أبي عبيدة : أن تأنيثه لغة كما في الصحاح ، فاقتصار المصنف على التذكير تقصير ، ثم قال بعد ذلك ومن المجاز البطن دون القبيلة . وقد ذكر السيوطي في المزهر نقلاً عن ابن مالك ألفاظًا مما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان وعدَّ منها البطن ، وقال في لسان العرب البطن من الانسان وسائر الحيوان معروف خلاف الظهر مذكر ، وحكى أبو عبيدة ان تأنيثه لغة ثم قال بعد صفحتين والبطن دون القبيلة ، فلينظر العاقل كيف ذكر هؤلاء الأئمة البطن الذي هو خلاف الظهر من الإنسان والحيوان ، وذكروا أن تأنيثه لغة ، ثم أوردوا بعد ذلك أن البطن يطلق على ما دون القبيلة وقد احتذى مثالهم صاحب المصباح في ذكر البطن بالمعنى الأول أولاً والثاني ثانياً ، ولكنه لم يذكر اللغة المنقولة عن أبي عبيدة بل ذكر أن البطن بالمعنى الثاني يجوز تذكيره وتأنيثه . فتوهم المنتقد أن كلام المصباح منحصر في البطن الذي هودون القبيلة وهذا نص عبارة المصباح قال : البطن خلاف الظهر وهو مذكر والجمع بطون وأبطن ، والبطن دون القبيلة مؤنثة ، وان أُريد الحي فمذكر والجمع كما تقدم وهذا صريح فيما قلناه ويؤيده ما قاله في تاج العروس ومن المجاز البطن دون القبيلة مذكر ، ثم ذكر قول الشاعر :

وإن كلاباً هذه عشر أبطنٍ وانت بريء من قبائلها العشر

وقال أَنث على معنى القبيلة وأَبان ذلك بقوله من قبائلها العشر وذكر الخفاجي في شرح درة الغواص أن البطن التي هي دون القبيلة تذكر وتوءنث باعتبارين كأسماء القبائل ونقل ذلك في كشف الطرة عن ابن الاثير فهل تبين للمنتقد قيمة قوله من البطلان بعد ما سردناه من النصوص الواضحة التي لا تخفى على المبتدئين في تعلم اللغة ، أَم لا يتعدى فهمه إلى ادراك مثل هذه الحقائق البينة ؟؟

وقد ذكر اليازجي الشقائق في جملة ما يذكره الناس وهو موءنث وذكر قول عبد الصمد الصفار :

وشقائق شق القلوب كأَنه خد مليح ضم صدغاً أسودا

ثم قال فذكر الشقائق وهي جمع شقيقة لواحدة الشقيق وهو النور المعروف الخ .

فنقلنا في انتقادنا السابق أقوال العلماء وبينا أُنهم ذكروا الشقائق مذكراً وأنه للواحد والجمع إلا في قول .

فقال المنتقد الفهيم « لقد تأُملت فوجدت الأُستاذ المعترض عسر عليه فهم كلام القاموس والمصباح والنهاية أَو تجاهل الفهم لقوله فقد ذكره هوءلاء الأَعلام مذكراً وعَلَى أَنه للواحد والجمع وهذا ما لا يقوله عالم أو دون رتبة العالم والأُستاذ واليك البيان: قال في القاموس

وشـقائق النعمان للواحد والجمع سميت لحمرتها تشبيهاً بشقيقة البرق الخ وقال بعده فقال ما أحسن هذه الشقائق احموها وكان أول من سماها»

وقد كنا ذكرنا في الانتقاد السابق نصوصاً متعددة فاقتصر المنتقد على نص القـاموس وسكت عن الباقي ظناً منه أن ذلك يفيده في نقد ما اوردناه ، ولذلك رأينا أن نورد هنا ما قالته العلماء في هذا الموضوع ليبرح الخفاء ويحصحص الحق :

قال في المصباح : وشقائق النعمان هو الشقر · وسمي بذلك لأن النعمان من أسماء الدم فهو أخوه في لونه ، ولا واحد له من لفظه، وقيل واحدته شقيقة ، وقال في النهاية في حديث إن في الجنة شجرة تحمل كسوة أهلها أشد حمرة من شقائق النعمان ، هو هذا الزهر الأحمر المعروف ، ويقال له الشقر ، واصله من الشقيقة وهي الفرجة بين الرمال وإنما اضيفت إلى النعمان وهو ابن المنذر ملك العرب لأنه نزل شقائق رمل قد أنبتت هذا الزهر فاستحسنه فأمر أن يحمى له الخ فهذا صريح في جواز تذكير الشقائق لا يرتاب فيه إلا جاهل أو مكابر ، وذكر في لسان العرب هذا الحديث · وقال في تفسير الشقائق هو هذا الزهر المعروف ويقال له الشقر وأصله من الشقيقة وهي الفرجة بين الرمال ، وقال في لسان العرب : ونور أحمر يسمى شقائق النعمان ،

وإنما سمي بذلك وأُضيف إلى النعمان الخ على نحو ما تقدم عن النهاية وقال في لسان العرب أيضاً والنعمان الدم ولذلك قيل للشقر شقائق النعمان ، وشقائق النعمان نبات أحمر يشبه بالدم . وهذا نقله المنتقد في اعتراضه ولكنه قصر فهمه عن إدراك أنه حجة عليه لا له وقال الجوهري في الصحاح : وشقائق النعمان معروف واحده وجمعه سواء وإنما اضيف إلى النعمان لأنه حمى أرضاً كثر فيها ذلك ، وهذا النص وحده كاف في إثبات ما قلنا لمن كان له قلب ، او كان فيه ذرة من عقل وفهم ، وقال الرازي في المختار : وشقائق النعمان معروف واحده وجمعه سواء .

وقال الراغب في المفردات وشقائق النعمان نبت معروف ، وقال في أساس البلاغة : أحمر كالشقر وهو شقائق النعمان ، وقال في تاج العروس : قال الليث الشقائق نور أحمر ، وقال في التاج ايضاً : والنعمان الدم وأضيفت الشقائق اليه وهو نبات أحمر يقال له الشقر ، وقال في الصحاح ونعمان ابن المنذر ملك العرب نسب اليه الشقائق لأنه حماه ، وقال في مجمع البحار : وشقائق النعمان هو هذا الزهر الأحمر المعروف وهو الشقر ، وقال الربعي في كتاب نظام الغريب : وشقائق النعمان زهر أحمر صادق الحمرة سمي بذلك لأن النعمان كان يستحسنه

لحمى منابته وكان لا يقطف إلاّ له ، وقال في المخصص : الشقر هو شقائق النعمان ·

وقد اكتفينا بهذه النصوص خوفاً من الاطالة ، ومن البين أن كل هؤلاء الأعلام ذكروا الشقائق وأعادوا عليه ضمير المذكر ، وأشاروا إليه بالاسم الموضوع للمذكر فقالوا هو ، وهذا ، وذلك ، وحماه ، الى غير ذلك ، ونحن لم نقل بوجوب تذكيره أو منع تأنيثه وإنما انتقد اليازجي بيت الصفار لأنه ذكر الشقائق ، فقلنا إن فريقاً من العلماء ذكروه مذكراً ، وعلى أنه للواحد والجمع ، وقد أسلفنا من النقول الصحيحة والأدلة الواضحة ما فيه بلاغ لقوم يعقلون ، ومنها يتضح أن ما أسهب به المنتقد وزعمه ، من أن الشقائق لا تذكر ، قول لا يأتي عمن ضرب في العلم بسهم ، ولا عمن كان صحيح الفهم ·

ثم قال المنتقد بعد ذلك « وإن قول المصباح ولا واحد له من لفظه ، يعود الضمير المذكر منه على الشقر لا على شقائق النعمان » وهذا آية في البيان وغاية في الغرابة ، لأن من تأمل قول المصباح السابق « ولا واحد له من لفظه وقيل واحدته شقيقة » لا يشك في أن الضمير يعود على الشقائق ، بدليل قوله وقيل واحدته شقيقة ، ولو جعلنا الضمير عائداً إلى الشقر كما فهمه المنتقد الفهيم ، لكان الكلام هكذا : وشقائق النعمان

هو الشقر ولا واحد له من لفظه ، وقيل واحدته اي الشقر شقيقة ، وهذا لا يقوله عاقل ، ولا من شم رائحة العلم ، لأن واحدة الشقر شقرة كما صرح به في المصباح والقاموس وغيرهما ، ولو جعلنا الضمير الأول للشقر والثاني للشقائق ، للزم توزيع الضمائر والتعقيد في مراجعها ، وكان قوله وسمي بذلك لأن النعمان ، الى قوله وقيل واحدته شقيقة جملاً مقحمة بين الضمير ومرجعه وهذا لا يمكن أن يقع في كلام المصباح ولا أن يقول به الأطفال الذين لا يعلمون قبح التعقيد اللفظي ومع هذا كله فإن قوله واحدته شقيقة يتعين أن يعود فيه الضمير على الشقائق ، لأن هو الذي واحدته شقيقة فيكون حجة لنا ، لأنه ضمير مفرد مذكر : وقول المنتقد بعد ذلك إن شقائق النعمان تسمى عندنا بحلب شقشقيق ، وفي بعض لبنان شقيق الخ من باب ملء الفراغ بالفارغ . لأن كلامنا في العربي الفصيح ، ولو جاز أن يكون اصطلاح أهل حلب حجة في اللغة لجاز أن يكون اصطلاح أهل حلبون ، حجة أيضاً ، فتشبث المنتقد بهذه الخيوط الواهية ، وترقيعه البحث بالرقاع البالية ، لا يزن جناح بعوضة عند أهل العلم والعقل الصحيح ، فتأمل .

وقال اليازجي : ويقولون في مقام الإخبار ، لا زال زيد يفعل ، ولا ، لا تدخل على الماضي إلا مع التكرار أو العطف على منفي نحو

لا صدق ولا صلى ، وما زرت زيداً ولا زارني ، وإلا صار الكلام معها إنشاءاً وانقلب زمان الفعل إلى الاستقبال اه .

وهذا صريح في عدم جواز دخول ، لا على الماضي إلا مع التكرار أو العطف ، وأنها إذا دخلت عليه بدونهما صيرت معناه إنشاءاً او زمانه مستقبلاً ، فنقلنا قول ابن فارس في كتاب الصاحبي ، الصريح في أن لا تكون بمعنى لم ، اذا دخلت على الماضي ، فقال المنتقد في هذا المقام :

قال المعترض على انتقاد لا زال زيد يفعل : قال الصاحبي الخ ولا حاجة إلى ما جاء به ، فإننا ننصح له أن يطالع جوف الفرا ، فيرى البيت الذي استشهد به وغيره وهو من شواهد النحاة على ندورة إفراد لا مع الماضي ، ولغة الجرائد لا تهدي إلى النادر والشاذ والممل ، قال في لسان العرب في مادة قحم وفي التنزيل فلا اقتحم العقبة أي فلا هو اقتحم العقبة ، والعرب إذا نفت بلا كررتها كقوله فلا صدق ولا صلى ، ولم يكررها هاهنا لأنه اضمر لها فعلا دل عَلَى سياق الكلام كأنه قال فلا أمن ولا اقتحم العقبة ثم أفاض في الثناء عَلَى اليازجي بأنه بحث ونبش ودقق وفتش الخ وهذا يؤيد ما قلناه من أن المنتقد يورد الشيء على أنه حجة له وهو حجة عليه ، وبيان ذلك من وجوه : ألاول ان

الآية صريحة في دخول لا على الماضي بلا تكرار ولا عطف على منفي وهو خلاف ما ذكره اليازجي ، واذا جاز أن يضمر لها فعل يدل عليه سياق الكلام في الآية فما المانع من إضماره لها في قول القائل لا زال زيد يفعل ٠

الثاني ان اليازجي منع دخولها على الماضي بغير عطف وتكرار ، ونحن أوردنا قول الصاحبي دليلاً على جواز دخولها عليه بدون واحد منهما على أنها بمعنى لم ، لا دليلا على وجوب إدخالها ، فإذا دخلت عليه مع العطف أو التكرار ، فلا يكون حجة علينا لأننا لم نقل بمنع ذلك ولا بوجوب تجريد الماضي منهما ٠

الثالث ان استدلاله بقوله تعالى فلا صدق ولا صلى لا يكون حجة له لأن كثيراً من العلماء جعلوا لا في هذا المقام بمعنى لم كما سيتضح بعد والقاعدة عند أهل العلم ، أن الدليل إذا طرقه الاحتمال كساه ثوب الأجمال وسقط به الاستدلال ، فكيف إذا صرح جمهور عظيم بخلافه ٠

وهذا ما قاله العلماء في هذا المقام : قال ابن فارس في كتاب الصاحبي لا ، حرف نسق ينفي الفعل المستقبل ، نحو لا يخرج زيد ، وينهى به نحو لا تفعل ، ويكون بمعنى لم إذا دخلت على ماض ، كقوله جل ثناؤه فلا صدق ولا صلى أي لم يصدق ولم يصل ، وقال الشاعر :

وأي خميس لا أفانا نهابه　　وأسيافنا يقطرنَ من كبشة دما

وأنشدني أبي :

إن تغفر اللهم تغفر جما　　وأي عبد لك لا ألما

أي أي عبد لك لم يلم بالذنب ·

وقال المثقف العبدي :

وأي أناس لا أباح بغارةٍ　　يوازي كبيدات السماء عمودها

اي لم يبح

وقال في المصباح في مبحث لا : وجاءت بمعنى لم كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى أي لم يصدق ، وقال أبو البقاء في الكليات : لا ، مع الماضي بمعنى لم مع المستقبل ، كما في قوله « إن تغفر اللهم فاغفر جما ، وأي عبد لك لا ألما » أي لم يلم بالذنب ، وقال الفخر الرازي قال أبو علي الفارسي معنى فلا اقتحم العقبة لم يقتحمها ، وإذا كانت لا بمعنى لم كان التكرير غير واجب كما لا يجب التكرير مع لم فإن تكررت في موضع نحو فلا صدق ولا صلى فهو كتكرر لم نحو لم يسرفوا ولم يقتروا ، وقال الزجاج المعنى فلم يقتحم كما قال فلا صدق ولا صلى وقال الفخر الرازي: قال اهل العربية لا هنا في موضع لم ، فقوله فلا صدق ولا صلى ، أي لم يصدق ولم يصل وهو كقوله فلا اقتحم العقبة ، أي لم يقتحم

وكذلك ما روي في الحديث أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا استهل ففي هذه النصوص دلالة واضحة على أن لا ، تجيء مع الماضي بمعنى لم ، وعلى أن الماضي لا يجب أن يصير انشاء بعدها دائماً كما توهمه اليازجي وتابعه ·

وقال في لغة الجرائد ويقولون رغب الشيء وشيء مرغوب يعدونه بنفسه والصواب رغب فيه اه ·

وهذا صريح في أن رغب لا يعدى بنفسه وان تعديته خطأ بدليل قوله والصواب رغب فيه فقلنا في انتقادنا السابق قال في المصباح رغبت في الشيء ورغبته يتعدى بنفسه ايضاً ونقله عنه في التاج وقال في النهاية رغب يرغب رغبة إذا حرص على الشيء وطمع فيه ، فقال المنتقد الفهيم ما يأتي :

ويظهر من إيراده عبارة النهاية أنه فهم من لغة الجرائد منع رغب يرغب وهذا عجب ممن يضع نفسه في مقام الناقد فنجيب قال في الأساس هو راغب فيه وراغب عنه وإلى الله ارغب وتراغبوا في الخير ورغبته فيه ومثله في الصحاح والقاموس واللسان ومختصر الصحاح هذا هو الإجماع ، فانفراد صاحب المصباح دليل على أن رغبه لغة ضعيفة أورديئة الخ وهذا دليل واضح على أن المنتقد لم يفهم ما أردناه مما أوردناه لأننا لم نقل

بعدم جواز رغب فيه واليه وعنه وإنما جعل امامه تعدية هذا الحرف بنفسه خطأ فنقلنا له قول المصباح وغيره دليلاً على أنه ليس بخطأ فكان عليه أن يأتي بنص يدل دلالة صريحة على أن هذا الحرف لا يتعدى بنفسه لينقض قول المصباح ، لأن القاعدة عند العلماء أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، فما سرده من الأمثلة . وعدده من الكتب لا يسمن ولا يغني من جوع، وإنما هو من باب ملء الفراغ . أما قوله فانفراد صاحب المصباح دليل على أن رغبه لغة ضعيفة فغاية في الغرابة لأنه حكم بذلك من عند نفسه ولم يستند إلى دليل وصاحب المصباح جمع كتابه من نحو سبعين مصنفاً للأئمة الأعلام، فهل يرجح قول من لم يستند إلا على زعمه ووهمه، على قول من اعتمد على أئمة العلم ودواوين اللغة، هذا أمر ندع الحكم فيه لأهل العلم والحلم، لأن مثل هذه القضايا لا يدركها إلا أصحاب العقول السليمة . .

وقال في لغة الجرائد : وقوله دخان المعامل وعثير أيدي الصناع . أي ما يثيرونه من الغبار بأيديهم . والعثير مخصوص بالغبار الذي تثيره الأرجل في المشي إلا إذا أراد أن أولئك الصناع كانوا يمشون على أيديهم اه وهذا صريح في أن العثير لا يستعمل إلا في غبار الأرجل . فقلنا فيما سبق قال في القاموس والتاج العثير كحذيم التراب ، والعجاج ، وما قلبت من الطين أو التراب

أو المدر بأطراف أصابع رجليك ، والأثر الخفي ، وفسره في النهاية بالغبار الخ . فقال المنتقد الفهيم في اعتراضه هنا (يا سبحان الله لم يكف الأستاذ أنه قرأ الجملة ولم يفهمها ، بل أوردها شهادةً على تعنته ، ولو تثبت في قراءتها وتفهمها لرأى بأم العين قوله التراب ، والعجاج ، وما قلبت من الطين أو التراب أو المدر بأطراف أصابع رجليك أي لا بالأيدي ، ولا بالأرجل . بل بأطراف أصابع الرجلين . ولو تبصر بقراءة المادة كلها ، لعلم أن العثير مشتق من العثار وأن العثار يكون من عثرة الأرجل . وقد يكون من عثرة اللسان ولله در القائل

يموت الفتى من عثرة بلسانه وليس يموت المرء من عثرة الرجل

انتهى كلامه — وقد أوردناه بنصه وفصه ، لما اشتمل عليه من سعة العلم ، وسلامة الذوق والفهم . ومن البديهي أن كلام القاموس والتاج صريح في أن لفظ العثير يطلق على التراب ، وعلى العجاج وعلى ما قلب من الطين أو التراب أو المدر الخ . . فكل واحد من هذه يقال له عثير ، ولا شك أن هذه الأشياء ليست متحدة اللفظ ولا المعنى . فهذا القدر كاف لرد ما زعمه اليازجي من اختصاص العثير بغبار الأرجل : كما يصرح به قوله السابق ،

وهذا بديهي بين . ولكن المنتقد الفهيم أراد أن يرينا مثالاً جديداً من الفهم الثاقب ، والأدب الباهر ، فأتى في كلامه السابق ، بما أيد به ما قلناه غير مرة من أنه لا يفهم ما في النصوص أو يفهم منها ما ليس فيها . وبيان ذلك أنه جعل كلام القاموس المتقدم حجة علينا ، مع أن القاموس يصرح بأن العثير يطلق على كل واحد من هذه الأشياء المختلفة ، واليازجي جعله مخصوصاً بغبار الأرجل ، والغبار غير الطين ، وغير المدر المقلوب بالأرجل ، ولم يقل أحد من أهل العلم والعقل أن الطين المقلوب يقال له غبار ، والظاهر أن حضرة المنتقد أوتي من الفهم المقلوب ما لم يؤت أحد من العالمين ، ولذلك جعل ايراد كلام القاموس شهادة على التعنت ، ولو قدر له أن يفهم الكلام على وجهه ، لتبين له أنه سجل عَلَى نفسه بكلامه هذا أنه لم يفهم كلام القاموس ، ولا كلام اليازجي ، وأقام برهاناً ساطعاً على مبلغه من العلم والفهم ، دل به عَلَى أنه ورط نفسه في غمرات البحث ولم يعدله عدته ، وهذه أقوال العلماء العقلاء في هذا المقام : قال الراغب في المفردات الغبار ما يبقى من التراب المثار ، وقيل هو من الغبار ما ثورته الريح ، وقال في الصحاح العثير الغبار ، ولم يفسر الغبار

في مادة غبر وانما نقل فيها عن ابن السكيت أغبرت أي أثرت الغبار ولم يقيده بكونه بالأرجل ، أو بغيرها · وكذلك فعل الرازي في مختار الصحاح ، ولكنه ذكر في مادة غبر : وغبر تغبيراً أثار الغبار ولم يقيده برجل ولا بغيرها · وقال ابن الأثير في النهاية : العثير هو الغبار · وقال السيوطي : العثير هو الغبار ، وكذلك قال في مجمع البحار ، وقال في التاج الغبار كغراب وهو اسم لما يبقى من التراب المثار جعل على بناء الدخان والعثان ونحوهما من البقايا · قاله المصنف في البصائر : وقال في القاموس : العجاج الغبار · وقيل هو من الغبار ما ثورته الريح · وفي اللسان الغبرة والغبار تردد الرهج ، فاذا ثار سمي غباراً · وفي المخصص لابن سيده العثير التراب ، ونقله عن سيبويه وقال في موضع آخر العثير الغبار ، وقال ايضاً العجاج الغبار ، وقيل ما ثورته الريح منه · وقال ابن السكيت في تهذيب الألفاظ : العثير التراب ·

فقد اتضح من هذه النصوص : أن العثير يطلق على الغبار كما يطلق على التراب وغيره مما سبق ، وأن الغبار غير مقيد بكونه بالأرجل ، في أقوال هؤلاء الأئمة الأعلام خلافاً لما ذكره اليازجي وتبعه فيه تابعه الفهيم ، وما ذكرناه لا يمنع من جواز إطلاق العثير على غبار الارجل

إلا أن هذا خارج عن الموضوع ، واتضح لنا أيضاً من مجموع ما تقدم أن العثرة تكون بالرجل واللسان ، على نحو ما ذكره المنتقد ، وتكون بالرأس أيضاً إذا ركب الانسان رأسه في الأمر ، وخبط خبط عشواء ، حتى سجل على نفسه من الجهل والخرق سبة لا تمحى وعاراً لا يزول : ولكن إدراك ذلك يحتاج قبل كل شيء إلى عقل صحيح . . .

وقال في لغة الجرائد : ويقولون هم الصياغ والسواح فيعكسون في اللفظين والصواب الصواغ بالواو ، من صاغ يصوغ والسياح بالياء من ساح يسيح اه

فقوله والصواب الصواغ بالواو يدل دلالة صريحة على أن هذا اللفظ إذا كان بغير الواو فهو خطأ أو غلط لأن الصواب إنما يقابل واحداً منهما في اصطلاح الكتاب ، ولا واسطة بينهما عند أهل العقل ، فقلنا فيما سبق قال في القاموس وهو صائغ وصواغ وصياغ . وقال في التاج وجمع الصائغ صاغة وصواغ وصياغ بالضم فيهما مع التشديد ، فقال المنتقد ما يلي (فنجيب ان المعترض قد تسرع في الحكم ولعله يندم بعد ايضاحنا قال الجوهري صائغ وصواغ وصياغ في لغة الحجاز . قالوا فلان يصوغ الكذب ، وفي الحديث كذبة كذبها الصواغون . وفي

اللسان قال ابن جني إنما قال بعضهم صياغ الخ ثم قال ورجل صواغ يصوغ الكلام ويزوره : فلان يصوغ الكذب ، وعن أبي رافع الصائغ قال كان عمر يمازحني يقول أكذب الناس الصواغ . وأهمل الزمخشري الصياغ والفيومي والرازي . فهل يكون قول اليازجي والصواب الصواغ بالواو وقد قال بقول النبي وعمر والجمهور على غير صواب ، وقول المعترض هو الصواب ، وقد نقل لغة ضعيفة إذ قول الجوهري (في لغة أهل الحجاز) وقول ابن جني (قال بعضهم) يدلان دلالة صريحة على أنها لغة متروكة أو ضعيفة فليحكم بعد هذا أهل العلم والانصاف اه

والكلام ها هنا على وجهين : الأول انه ذكر شواهد ونصوصاً لكلمة صواغ . لا حاجة اليها لأننا لم ننكر مجيئها ولم نتعرض لها بشيءٍ فما أطال به في هذا المقام ملء للفراغ بما لا فائدة فيه .

الثاني : انه جعل لفظة صياغ متروكة أو ضعيفة لكونها لغة حجازية ولم ينقل عن احد ممن يحتج بقولهم التصريح بمنعها أو ضعفها أو تركها . وهذا ما قاله العلماء فيها غير ما تقدم عن القاموس ، والتاج ، والجوهري وإن كان في اقوالهم مقنع للمرتاب ، و بلاغ لاولي الالباب .

قال في النهاية بعد أن ذكر حديث : أكذب الناس الصواغون

ويروى الصياغون بالياء وهي لغة أَهل الحجاز كالديار والقيام وإن كانا من الواو، واحتذى على مثاله السيوطي في الدر النثير وتبعه من غير نكير . وقال الزمخشري في الفائق وروى الصواغون والصياغون . ثم قال والصياغ فيعال من الصوغ كالديار والقيام، وذكر التبريزي في تهذيب إِصلاح المنطق لابن السكيت أن أَهل الحجاز يسمون الصواغ الصياغ . وكذلك قال ابن سيده في المخصص ولم يقل أحد من هؤلاء إِن لفظ الصياغ ضعيف . أَو متروك . بل صرح ابن الأَثير والسيوطي والزمخشري بأن الحديث الشريف روي بالياء . ولا نعلم على أي شيءٍ اعتمد المنتقد في جعلها ضعيفة أَو متروكة . فان قول الجوهري في لغة أهل الحجاز لا يدل على أنها ضعيفة، وذكر في لسان العرب أن صياغاً معاقبة لصواغ وأَن الحديث المذكور روي بالواو والياء أسيى الصواغون والصياغون وكذلك حديث أَبي هريرة كذبة كذبها الصياغون، فمن مجموع هذه النصوص يتضح أَن كلمة صياغ صحيحة لا غبار عليها خلافاً لما زعمه اليازجي وأن قول المنتقد وقد قال بقول النبي الخ ضرب من المغالطة : لأَننا لم ننقل شيئاً عن كلمة صواغ ، كما أسلفنا .

وقال في لغة الجرائد : تكتمت الخبر : فيجعلون تكتم متعدياً ولا

يكون إلا لازماً يقال تكتم فلان إذا كتم نفسه أو أمره كما يقال تستر وتحجب · ونحو ذلك · فقلنا فيما سبق إننا لم نر من ذكر تكتم فلان إذا كتم نفسه فقال المنتقد يا سبحان الله إن كان الأستاذ لم ير ذلك فالذنب على نفسه قال الشاعر :

وعين الرضا عن كل عيب كليلةٌ كما أن عين السخط تبدي المساويا

ألم ير في مطاوع فعل تفعل · ألم يقرأ كسرته فتكسر وختمته فتختم وعلمته فتعلم وفهمته فتفهم وكتمته فتكتم فاذا تعلم وتختم وتفهم وتكتم يكون هو نفسه فعل ذلك لا سواه ·

هذا ما قاله المنتقد الفهيم ، ولو أن حضرته اطلع على كتب الصرف الموضوعة للمبتدئين أو رجع إلى كتابٍ ماّ قبل أن يكتب ما كتب لكفى نفسه مؤونة التعنت : وأمسك عن القول في هذا المقام ، ولكن أبى له الله إلا أن يعرض نموذجاً جديداً من العلم والفهم ، وها نحن نرشده إلى المكان الذي يجد فيه من النصوص الواضحة ما يثقف الفهم المعوج ، ويصحح العقل السقيم · قال العلامة الرضي في شرح الشافية عند الكلام علَى أبواب الثلاثي المزيد فيه ومعانيها : وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف أظرف وفي نصر أنصر · ولهذا رد علَى الأخفش في قياس أظن وأحسب وأخال

على أعلم وأرى وكذا لا تقول نصر ولا دخل وكذا في غير ذلك من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا استعماله في المعنى المعين ، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع ، فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب أو عرض للذهاب أو نحو ذلك اه وقال في موضع آخر والأغلب في مطاوع فعل الذي للتكثير هو الثلاثي الذي هو أصل فعل نحو فرحته ففرح . وقال ابن جماعة في حاشيته على الشافية عند الكلام على أبواب الثلاثي المزيد فيه : إعلم أن المعاني المذكورة لهذا البناء وغيره مما سيأتي ، يسمع ويحفظ ، وليس شيء منها مطرداً ، فهذا صريح في أن صيغ المزيدات ومنها تفعل لا تكون قياسية بل لا بد من سماع لفظها ومعناها الذي استعملت فيه، فهل نكون مخطئين إذا قلنا إننا لم نر من ذكر تكتم بمعنى كتم ، بعد معرفتنا أنها متوقفة على السماع ، وعدم عثورنا عليها في كتب اللغة التي بين أيدينا ، وكان على المنتقد أن يرشدنا إلى من ذكرها من علماء اللغة ، أو يأتي بقاعدة عامة مسلمة يدخلها تحت أفرادها . ولكنه وضع من عند نفسه قياساً فاسداً فأدخلها فيه وقاسها على تفهم وتعلم ولو كانت هذه الصيغة قياسية لكان مطاوع جرب وموت وفرح وطوف وفتش ونحوها علَى

تجرب وتموت وتفرح وتطوف وتفتش وهذا لا يسوغه عقل ، ولا يساعد عليه نقل ، ومما تقدم يتضح أن مثل هذا المقام إنما ينظر فيه بعين العلم والجهل لا بعين الرضا والسخط .

وقال في لغة الجرائد : ويقولون يوم الثلاث ويوم الأربع وهو من متابعة العامة والصواب الثلاثاء والأربعاء بالألف الممدودة فيهما ولفظ الأول بضم أوله ولفظ الثاني على مثال أذكياء فنقلنا عن التاج والقاموس ما دل على أن الثلاثاء يكون بفتح الأول ، وأن الأربعاء مثلثة الباء فقال المنتقد ما يأتي :

قول المعترض على لفظ الثلاثاء والاربعاء مما لا يرضاه له أشد مريديه وقد عرض به مقاتله لاعاديه ولا يحتمل كلامه فوق هذا اه

ويا ليت المنتقد أطرفنا وأطرف العلم ببيان ما اخطأنا فيه وعرضنا مقاتلنا لاعادينا ، لنرجع عن الخطأ ونصون المقاتل عن التعريض . ولعله يرى تخطئة إمامه بما أوردناه من النقول الصحيحة ضرباً من الخطأ وتعريضاً للمقاتل ، وكان الأجدر به أن يبين ذلك ويدعمه بالأدلة أو أن لا يخط حرفاً في هذا المقام ، ولكنه كتب ليقال إنه كتب .

وقال في لغة الجرائد و يقولون جائني نحو المئتي رجل ، فيستمرون على لفظ الاضافة مع دخول أل على المضاف . والصواب إما إسقاط أل ، وإبقاء الإضافة ، فيقال نحو مئتي رجل او إثبات أل مع رد نون التثنية ونصب رجل على التمييز اه

فقلنا إن تمييز لفظ مائة ومثناها يجب أن يكون مفرداً مجروراً وأن العدد المضاف إذا أريد تعريفه عرف مميزه ، فيقال مائة الدرهم ومائتا الرجل . ونقلنا ذلك عن ابن الحاجب والأشموني وابن قتيبة في أدب الكاتب فقال المنتقد الفهيم (أما جوابه على العدد وإضافته فلو تدبر انتقاد الإمام لما وقع في ما وقع ولما قرأنا قوله مائه الدرهم ومائتا الرجل على ما اختاره المحققون . ورجعنا إلى ابن قتيبة مع يقيننا أن الأستاذ قد خانه فهمه أيضاً في القولين : لغةِ الجرائد وابن قتيبة فرأيناه يقول فأما ما ميزت به فلا تدخله الألف واللام . لأن الأول لا يكون به معرفة . لا يقولون عشرون الدرهم وذلك رديئ والجيد أن نقول ما فعلت العشرون درهماً أي كما قال اليازجي . بنصب رجل على التمييز فيقال المائتين رجلاً ومن أبيات الشواهد « إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد » الخ

وقال إذا قصد تعريف العدد فإن كان مفرداً أي غير مضاف

ولا مركب أدخل اللام عليه ، واحداً كان أو أكثر ، كالعشرون رجلاً والثلاثة والأربعون جملاً والمائة بعيراً الخ

وهذا ، من أوضح المواقف التي أبره فيها المنتقد على ضعفه في العلم ، وأجلى المظاهر التي أيد فيها ما قلناه من أنه لا يفهم ما في النصوص ، ولإيضاح ذلك جعلنا الكلام منقسماً إلى قسمين : الأول في بيان أن تمييز مائة ومائتين يجب أن يكون مجروراً ، الثاني أنه اذا أريد تعريف العدد المضاف . ومنه مائة ومائتان . وجب تعريف مميزه على ما اختاره المحققون (وذلك ما قلناه من قبل)

أما الأول ، فقد قال ابن الحاجب في الكافية ومميز مائة وألف وتثنيتهما مخفوض مفرد ، وقال السيوطي في جمع الجوامع في بحث العدد : وإن كان مائة وما فوقها ميز بمفرد مجرور بالإضافة نحو مائة رجل ، ومائتا رجل ، ومائتا عام وألف إنسان ، وقال الرضي في شرح الكافية التزموا الجر في العدد من الثلاثة إلى العشرة وفي المائة والألف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالإضافة مع أنه قد جاء في الشذوذ خمسة أثواباً ومائتين عاماً ، وقال ابن عقيل في شرح الألفية إن مائة والفاً

من الأعداد المضافة وإنهما لا يضافان إلا إلى مفرد، ثم قال: والحاصل ان العدد المضاف على قسمين . أحدهما مالايضاف إلا إلى جمع وهو ثلاثة إلى عشرة ، والثاني ما لا يضاف إلا الى مفرد وهو مائة الف وتثنيتهما . نحو مائتا درهم وألف درهم ، وقال الخضري عند قول ابن مالك (ومائة والألف للفرد أضف) أي جنسها ولو غير مفرد كمائتي ثوب ، وقال المكودي في شرحه إن مائة وألفاً يضـافان إلى مفرد ، ثم قال بعد ذكر الأمثلة : إن تثنية مائة وألف كذلك ، نحو الفا رجل ومائتا رجل، وقال ابن هشام في القطر، عند الكلام على تمييز كم فأما تمييز الخبرية فمجرور مفرد كتمييز المائة وما فوقها ، وقال الصبان قوله : أي ابن مالك : ومائة والألف للفرد أضف ، أي هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعها، ثم مثل لذلك بنحو مئتي رجل ، وقال في التصريح : إن كان الاسم عدداً من أحد عشر إلى تسعة وتسعين فإن تمييزه واجب النصب ، بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة إلا ما شذ كخمسة أثواباً ومائتين عاماً ، وقال ابن درستويه : إذا بلغت المائة أضفت العدد إلى المعدود على توحيده كقولك مائة رجل ومائة يوم وليلة وثوب ورجل وبعير ونحو ذلك مائتا يوم وامرأة ، ثم قال فان نونت المائة نصبت المعدود

على التميز وإنما يأتي ذلك في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد أودى المسرة والهناء

وقال ابن سيده في المخصص فاذا بلغت المائة جئت بلفظ يكون الذكر والأنثى وهو مائة كما كان عشرون وما بعدها من العقود و بينت المائة باضافتها إلى واحد منكور . ثم قال والمائة من التسعين كالعشرة من التسعة وذلك نحو قولك مائتا درهم ومائتا ثوب ونحو ذلك وذكر أنه يجوز في الشعر إدخال النون على المائتين ونصب ما بعدها .

وأما الثاني فقد قال ابن قتيبة في أدب الكاتب في العدد : فاذا أردت أن تعرف ذلك قلت مائة الدرهم وألف الرجل ، وكذا ما دون العشرة ، ثم قال فأما في العشرة وما دونها والمائة وما فوقها ، فإدخال الألف واللام في الأول خطأ في القياس ، ثم قال فاذا بلغت مائة رجعت إلى الاضافة فقلت ما فعلت مائة الدرهم ومائتا الدرهم وخمسمائة الدرهم إلى الألف ، فقد صرح في ثلاثة مواضع بأن أداة التعريف لا تدخل على مائة ومائتين ، وإنما تدخل على مميزها الذي تضاف اليه وأن إدخالها على مائة خطأ في القياس ، وهذه عبارة واضحة لا تخفى على الأطفال المبتدئين في تعلم العربية ، وقد ذكر بعضها ابن قتيبة قبيل الجملة التي نقلها عنه المنتقد و بعضها بعده فكيف لم يرها المنتقد الفهيم ،

وقد زعم أنه رجع إلى ابن قتيبة ، وهذا برهان قاطع على أنه لا يفهم النصوص مهما قرأها ، وقال ابن سيده في المخصص فاذا أردت تعريف المائة والمائتين أدخلت الألف واللام في النوع وأضفتها اليه كقولك مائة الدرهم ومائتا الثوب ، وقال أبو البقاء كل عدد فسر بمخفوض مضاف إليه فتعريفه بالألف واللام في المضاف إليه،نحو خمسة الأثواب وخمسة الغلمان ، وقال الزمخشري في المفصل وتقول في تعريف الأعداد ثلاثة الأثواب ، وعشرة الغلمة ، وأربع الأدور ، وعشر الجواري ، والأحد عشر درهماً ، والتسعة عشر ديناراً ، والاحدى عشرة والأحد والعشرون ومائة الدرهم ومائتا الدينار وثلاثمائة الدرهم وألف الرجل ، وروى الكسائي الخمسة أثواب ، وعن أبي يزيد أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ، وقال العلامة الأشموني في شرح الألفية : إذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر وهو المضاف إلى معرفة ، فتقول ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم وألف الدينار ، وقال ابن دستوريه في تعريف العدد وما كان منه مضافاً فأردت تعريفه بالألف واللام فانما يجوز إدخال الألف واللام في الثاني منهما دون الأول . كقولك ثلاثة الأثواب ومائة الألف ، كما تقول غلام الرجل وصاحب القوم ، وقال ذو الرمة :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاقع

وقال الفرزدق :

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

وقد زعم قوم من النحويين أنهم يجيزون إدخال الألف واللام على المضاف والمضاف اليه معاً ، وحكوا ذلك عن قوم غير فصحاء من العرب غلطوا فيه لما رأوا العدد مجموعاً والمعدود مثله ، أدخلوا التعريف على الأول كما أدخلوا على الثاني ، وظنوا أن الثاني هو الاول كالصفة والصفة ثم تركوه على إضافته فقالوا الخمسة الاثواب والاربعة الرجال وهذا غلط .

فقد اتضح من مجموع هذه النصوص البينة أن تمييز مائة ومثناها يجب أن يكون مجروراً لا منصوباً ، وأن التعريف يدخل على مميزها لا عليها . وأن الزمخشري وابن دستوريه جعلا تعريف الجزئين منقولاً عن غير الفصحاء ، وجعله الثاني غلطاً . ولم يقل أحد منهما بجواز تعريف المائة او المائتين وحدهما بدون تعريف الثاني ، وعلى هذا يكون اليازجي أخطأ من ثلاثة وجوه ، ولقد أطلنا القول في هذا المقام ليعلم ضعفاء العلم أن السفاهة والبذاءة لا يقام لهما وزن في المسائل العلمية التي لا يغني فيها إلا العلم والعقل ، وصحة الفهم ، وسعة الإطلاع . أما البيت الذي ذكر

المنتقد أنه من الشواهد فقد تقدم عن التصريح أن مائتين عاماً شاذ ، وعن ابن درستويه أن ذلك إنما يأتي في ضرورة الشعر ، والضرورة لا يقاس عليها ، ولو سلم أنه يقاس عليها فلا يصلح البيت حجةً للمنتقد لأن كلامنا في النثر لا في الشعر ؛ وعبارة الرضي المتقدمة صريحة في أن مائتين عاماً من الشاذ ، وقد نقل المنتقد البيت عن الرضي . والظاهر أنه لم يفهم هذه الجملة من كلامه ؛ وهو برهان جديد على أنه لا يفهم ما في النصوص ويقتصر منها على إيراد ما فيه شاهد له ، وقد قال في التصريح بعد ان أورد البيت المذكور : والحق أن البيت ضرورة والرواية شاذة ، وقال الاشموني : تنبيه : شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله إذا عاش الفتى مائتين عاما ، وقال السيوطي : ونصب المفرد مع مائة ومئتين ضرورة . ثم ذكر الشطر المتقدم ، وقد اقتصرنا على هذا القدر من الأدلة لأن فيه غنية لمن كان له قلب ، وبلاغاً لقوم يعقلون .

ثم قال المنتقد الفهيم في تتمة هذا البحث : وبعد هذا نقول إن ماجاء به الأستاذ وجعله فصل الخطاب وهو قوله مائتا الرجل هو آية في الفصاحة وفهم كتب اللغة . بيد أننا نضمن له عدم اتباع هدايته هذه وأن الكتاب قاطبة يفضلون أن يقولوا جائني نحو المائتا رجل ، ونحو المائتا رجال ، وان تعدوا القواعد النحوية ، من أن يقولوا بقول المعترض

جائني نحو مائتي الرجل ويتركون هذا التركيب الفصيح لحضرة الاستاذ ومريديه اه

وهذه الجملة آية في الحكمة والنبغ وغاية في البلاغة والعلم . ولو أن قس بن ساعدة قام في عكاظ وخطب هذه الآيات الباهرة والمعجزات الساحرة، لسجد بلغاء العرب لبلاغتها، وركع حكماؤهم لما فيها من الحكمة، وخرّ عقلاؤهم لما فيها من العقل والفهم ، فسبحان من أعطى ما أعطى . ومنع ما منع !!

والظاهر أن حضرة المنتقد العلامة أفلس من دليل يمت به وآنس من نفسه الضعف عن قرع الحجة بالحجة فأتى بهذا السحر المبين . ولكنه غفل عن شيء واحد وهو أننا لم نقل ماقلناه إلا لإظهار الحقيقة وبيان الصواب حتى لايتبع الكتاب المخطيء في خطئه ، ولا يظنوا الخطأ صواباً ، ولا يهمنا بعد القيام بهذا الواجب تفضيل الكتاب مابيناه أو غيره ولكننا نرى من البعيد جداً أن يحجم الكتاب عن الصواب بعدما وضح لهم الحق وبرح الخفاء ، وأن يعتصموا بحبل التعنت ويصروا على الخطأ تمرداً وضلالا . الا أن يكونوا ممن ختم الله على قلوبهم وجعل على سمعهم وبصرهم غشاوة ، وهذا مالا نتوقعه من الكتاب لأن مثل هذا التعنت لا يصدر عن عاقل . ولا عن عالم . ولا عن كاتب . ولا عمن هو أدنى

رتبة من ذلك ، وقد كان على المنتقد أن يرجع الى كتب العلم أو يسأل أهل الذكر قبل أن يورط نفسه في مأزق لا يعلم مخارجه من موالجه فان ما أتى به في هذه الجملة الاخيرة أماط النقاب عن حقيقته ، وكشف الحجاب عن مبلغه من العلم والفهم . ولو كشف له عن قلوب الناس لرآهم يضحكون من كلامه هذا وأمثاله . ومن تأمل قوله السابق : والجيد أن تقول ما فعلت العشرون درهماً أم كما قال اليازجي الخ . . وجد من سلاسة اللفظ و بلاغة التركيب وائتلاف اللفظ مع المعنى ، ما لا يجده في كتابة ابن المقفع ، وعبد الحميد ، والصولي .

ولا نعلم ما يريده بقوله أم كما قال الخ ولا على أي شيء عطف بها ما بعدها . وربما كانت هذه الكلمة من الجفر الذي لا يهتدى اليه الا بمفتاح أو من الاحاجي والالغاز التي لا يدرك مغزاها إلا بجهد وعناء .

وقال في لغة الجرائد ، ويقولون : آثروا الخلود إلى السكينة فيأتون بهذا الحرف من الثلاثي ، والفصيح الإخلاد من باب افعل فيقال أخلد إلى الأمر اذا سكن اليه ولا يقال خلد الا في لغة ضعيفة اه . فقلنا فيما سبق إن صاحب المصباح جعل خلد مثل

أخلد وشفعنا ذلك بما نقلناه عن الزجاج وابن قتيبة فقال المنتقد : (أما تعرضه لخلد وأخلد فلم يفهم مراده أو انه لم يتبصر بانتقاد اليازجي لأنه لم ينكر على الكتاب أخلد ولا خلد الى · ولكنه قال خلد اليه لا يقال الا في لغة ضعيفة قال في الصحاح خلد الرجل يخلد وأَخلدت الى فلان أي ركنت اليه ومنه قوله تعالى ولكنه أخلد الى الأَرض ، وقال في الأساس خلد بالمكان وأُخلد أَطال به الاقامة وخلد في السجن وفي النعيم وأُخلد الى الارض اطمأَن اليها ، وفي لسان العرب ويقال خلد الى الأَرض بغير أَلف وهي قليلة ، الكسائي ، فانك ترى اليازجي يهدي الى أفصح اللغات والاستاذ ينبش عن اللغات الضعيفة والمتروكة فيعارض بها فلينظر أُولي الأَلباب)

ومن البديهي أنا لم نقل أَن اليازجي أَنكر على الكتاب أخلد أُو خلد وانما قلنا إِنه قال : ان خلد ضعيفة وان من نقلنا عنهم جعلوها مثل أُخلد · وهذا من جملة المواضع التي لم يفهم فيها المنتقد ما كتبناه كما أُنه لم يفهم جميع عبارة اللسان أُو اقتصر منها على قدر مافيه شاهد له كما سبق له مثل ذلك ، وبيان هذا أنه قال في اللسان : ويقال خلد الى الأَرض بغير أَلف وهي قليلة ثم قال عقب ذلك الكسائي

خلد وأخلد وخلد الى الأرض فالمنتقد وصل الى لفظ الكسائي ووقف ليوهم ان اللسان ذكر أن خلد قليلة ثم انتهى كلامه عند هذا وقال في المصباح خلد بالمكان خلوداً من باب قعد أقام وأخلد بالالف مثله وخلد إلى كذا وأخلد ركن .

وقال ابن قتيبة في أدب الكاتب في باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى خلد إلى الارض وأخلد إذا ركن ، وقال الزجاج في فعلت وأفعلت والمعنى واحد ، وخلد الرجل إلى الأرض وأخلد أي مال اليها ولزمها ، وقال ابن سيده في المخصص في باب فعلت وأفعلت وخلد الرجل إلى الأرض يخلد خلوداً وأخلد أي مال اليها ولزمها . فقد ذكر الكسائي ، والفيومي ، وابن قتيبة ، والزجاج وابن سيده ، أن أخلد وخلد سواء ، كما هو ظاهر من عباراتهم ومن جعلها في باب أفعل وفعل والمعنى واحد ، ولم نر من صرح من هؤلاء ولا من غيرهم بأن خلد ضعيفة غير أن اللسان قال إنها قليلة فإذا كان كل هؤلاء غير مصيبين فلا مانع من أن يكون لنا أسوة بهم ، لأن مشايعة مثل هؤلاء الائمة على الخطأ ، والاعتماد على نقولهم وأقوالهم ، خير من التعكز على السفه .

وقال في لغة الجرائد ، ويقولون جاء خمسة أنفس أي خمسة أشخاص . فيؤنثون النفس في مثل هذا وإنما تؤنث النفس إذا كانت مرادفة للروح الخ فبينا فيما سبق أن النفس في قولهم جاء خمسة أَنفس أي اشخاص مذكرة لا مؤنثة بدليل تأنيث العدد معها ، وأتينا بالأدلة القاطعة على ذلك فقال المنتقد ،[قال في لغة الجرائد ويقولون جائه خمس أنفس كما هو واضح في ص ٣٨٦ من ضياء السنة السابعة فكل ماجاء في اعتراضه لغو . لأنه لم يتفطن للخطأ الواقع في النسخة المهداة اليه فجاشت نفسه في صدره كما لج بكلامه . ثم ضرب صفحاً فذكرنا قول المعري وتتمته

وقال السهى للشمس أنت خفية

وقال الدجى ياصبح لونك حائل . اه

وقد كان يكفي المنتقد في هذا المقام أن يقول إن النسخة التي بني عليها الانتقاد خطأ . والصواب كذا . فلا يرد عليها الانتقاد اذا كان صادقاً فيما يزعم ، ولكن أبى له عقله الا أن يأتي في كل مقام بمقال يدل به على مقدار ماأثره فيه الهرم . وما يؤثره فيه كل ساعة بعد أُخرى وكان يجدر بنا أن نتمثل بقول المعري :

فوا عجباً كم يدعي الفضل ناقص

ووآسفاً كم يظهر النقص فاضل

ولكن يمنعنا من ذلك مايوهمه البيت من نسبة شيءٍ اليه وهو منــه براء .

وقال في لغة الجرائد : ويلحق بذلك قول الآخر وطد العلائق بينهما . والعلائق لاتوطد لان التوطيد لايكون الا للأرض ونحوها يقال وطد الارض اذا ردمها وداسها ومنه الميطدة وهي خشبة يوطد بها أساس البناء وغيره . والوجه وثق العلائق اه وهذا صريح في أن التوطيد لايستعمل الا في ردم الارض ونحوهـا وفي دوسها ايضاً . وقد نقلنا فيما سبق من اقوال الأئمة مايدل على أن التوطيد استعمل في غير ذلك . كالملك والعز وغيرها . فقال المنتقد الفهيم في هذا المقام : وطد العلائق . قال اليازجي والوجه وثق العلائق فلم يرض بذلك المعترض وأورد ماجاء في التاج والأساس من توطيد الملك وقال فوطده إلى الأرض وغمزه فيها والمادة كلها تشعر على انها لاتليق بالمعنى المراد وان توثيق العلائق هو المعنى لاتوطيدها . قال في اللسان قال ابن الاثير قوله في الحديث فوطده إلى الأرض أي غمزه فيها وأثبته عليها ومنعه من الحركة فهذا كلام يصدق

على الرمح أو على الحجر · لاعلى علائق الدول · إذ توثيقها أي الثقة منها واحكام تأليفها هو المطلوب ، ومادة وطد مشتركة كلها مع الارض كما يتضح من مطالعتها · وغمز العلائق في الارض كلام لامعنى له اه كلامه النفيس : وفيه برهان جديد على انه لم يفهم ماكتبناه · ولا ماقاله ابن الاثير · ولا غيره ، وهذا ماقاله الائمة الاعلام في هذا الحرف ، قال في الصحاح وطدت الشيءَ أطده وطدا أي أثبته وثقلته والتوطيد مثله · وقال الشاعر يصف قوماً بكثرة العدد :

وهم يطدون الأرض لولاهم ارتمت

بمن فوقها من ذي بيان وأعجما

ثم قال ووطده الى الارض مثل وهصه وغمزه الى الارض وتوطد اي ثبت فقدقال وطدت الشيء ، ولم يقل وطدت الحجر أوالرمح · ولفظ الشيء عام يتناول الرمح والإنسان وكل مايصدق عليه أنه شيء ، وقول الشاعر المتقدم وهم يطدون الأرض صريح في أنه لايريد بكلمة هم رمحاً ولا حجراً · وكذلك قوله وطده إلى الأرض ، وقال ابن الاثير في النهاية في حديث ابن مسعود أتاه زياد ابن عدى فوطده إلى الأرض أي غمزه فيها

وأثبته ، والمنتقد الفهيم نقل هذه العبارة في كلامه السابق . ثم قال بعدها فهذا كلام يصدق على الرمح أو على الحجر : كأنه ظن زياد بن عدي رمحاً أو حجراً وهذا دليل واضح على سلامة ذوقه وفهمه ، ووفرة عقله وعلمه ، وقال في النهاية أيضاً في حديث البراء بن مالك قال يوم اليمامة لخالد بن الوليد طدني إليك أي ضمني إليك واغمزني ، فهل كان البراء بن مالك رمحاً أو حجراً . وهذا صريح في ان الوطد والتوطيد لايختصان بالأرض ولا بالرمح ولا بالحجر ، وقال الزمخشري في الأساس : وطد الملك توطيداً وعز موطد . وموطود وواطد : ثابت ووطدت ، منزلة فلان عند فلان وتوطدت له عنده منزلة اهـ فهل الملك والعز والمنزلة من الأرض وردمها ، كما زعمه اليازجي ، أو من الرمح والحجر كما زعمه تابعه الفهيم ، أم الزمخشري لايعلم مايقول ولا يفهم النصوص والنقول ، وفي مختار الصحاح للرازي وطد الشيء أثبته وثقله ، وبابه وعد ووطده ايضاً توطيداً فقد قال الشيء ولم يقيده بكونه أرضاً أو حجراً أو رمحاً ، وفي القاموس والتاج وطد الشيء يطدهِ وطدا : أثبته وثقله كوطده توطيداً فتوطد ثبت ، ثم قال وأنشد بن دريد :

وأس مجد ثابت وطيد　　نال السماء درعها المديد

ووطده اليه ضمه ووطد له عنده منزلة · ووطد الشيء ثبت ودام وله عنده وطيدة اي منزلة ثابتة ، ووطد الله للسلطان ملكه فأطده إذا ثبته ، وعز موطود وواطد وموطد ثابت ، وفلان من وطائد الإسلام وفي فصل الهمزة من التاج أَطد الله ملكه تأطيداً ثبته وأكده كوطده توطيداً ·

وقال الهمداني ثبت الله اساس الملك وغيره وقواعده ووطائده · ثم قال المودة والحال بيننا راسية القواعد ، ثابتة الوطائد ، ثم قال ونقول في الدين والعهد والعقد والملك وغير ذلك هذا أَمر قد وطد الله اساسه وهذا صريح في أن التوطيد يستعمل في غير الارض ، وفي غير الرمح ، والحجر ، وقال مرثد الخير أحد اقيال حمير في خطبة خطبها في الصلح بين سبيع وميثم : فتلافيا أمركما قبل انتكاث العهد وانحلال العقد وتشتت الالفة وتباين السهمة وانتما في فسحة رافهة وقدم واطدة فقد جعل القدم واطدة وهي ليست بأرض ولا برمح ، وقال في لسان العرب بعد أَن قال ووطد الشيء أثبته وثقله والتوطيد مثله ووطد له عنده منزلة مهدها ثم قال ويقال وطد الله للسلطان ملكه وأطده إذا ثبته وقال النعمان بن المنذر فيما عدده لكسرى من مناقب العرب ، فأما

عزها ومنعتها فانها لم تزل مجاورة لآبائك الذين دوخوا البلاد ووطدوا الملك وقادوا الجند الخ فقد جعل التوطيد للملك ومن البعيد ان يظن النعمان ان الملك رمح او حجر أو أرض وكذلك مرثد الخير ومثل هؤلاء ممن يحتج باقوالهم ، وقد نقلنا هذه النصوص الصريحة الواضحة دحضاً لوهم المنتقد وإبطالاً لزعمه لأنه زعم أن المادة كلها تشعر عَلَى انها لا تليق بالمعنى المراد وما افصح قوله السابق [كلها تشعر على انها الخ] .

ومما تقدم يتضح ان جميع ما أتى به المنتقد في هذا المقام ساقط كأقواله السابقة ، وأن سفسطته لم تلبث ان نصل خضابها .

وقال في لغة الجرائد بل قد نجد فيهم من يتبجح بمثل ذلك يزعم أن همه في تقرير الحقائق اللفظية والاشتغال بهذه السفاسف الخ فقلنا في انتقادنا السابق : ولم نر من جمع السفساف على سفاسف .

فقال حضرة المنتقد ما يأتي : ونحن نورد هنا الجملة التي جاءت في آخر هذا الكلام في الضياء لسنتها السابعة قال قال الإمام لكن من العجب أنه لا يزال في جنب أولئك فريق من الكتاب لم ينتقلوا عن موقفهم ولم يزايلوا ما عرفوا به من الغثاثة ، واللحن ، والتورك على الألفاظ السوقية والتراكيب العامية ، بل قد تجد فيهم الخ ما ذكرناه قبلا وقد نقلنا هذه الجملة لأن فيها لفظ التراكيب ولم نجد من ذكره

من أئمة اللغة ، والقاعدة عند العلماء أن جمع المصدر موقوف على السماع كما صرح به المصباح وغيره فإذا لم تكن هـذه اللفظة مسموعة فهي غلط من اليازجي دلنا عليه تابعه الذي ادعى له من العصمة ما لم يستطع تأييده بشي إلا الهذيان المضحك ، وأراد أن ينتصر له فدل على مغامزه ٠

ثم قال حضرة المنتقد : قال المعترض ولم أجد من جمع السفساف عَلَى سفاسف ، و يفهم من كلامه هذا انه سمع له جمعاً غير هذا الجمع ولكن الحقيقة انه لا يعرف له جمعاً ، ولا فتش في كتب اللغة ، ولا بحث في كتب التصريف واليك البيان : قال في لسان العرب عن (كذا) حديث فاطمة بنت قيس إني أخاف عليك سفاسفه قال ابن الاثير هكذا أخرجه أبو موسى في السين والفاء ولو كلف نفسه البحث بدلاً من التعرض لأكابر الائمة وتغليطهم لما اصيبت مقاتله في ميدان النقد ولعلم من كتب التصريف أن الفعلال والفعلال مطرد في جمع مصادر المضاعف وليس في الكلام فعلال بفتح الفاء إلا المضاعف كسفساف وزلزال ووسواس وبلبال وصلصال وتجمع على فعالل فهي السفاسف والزلازل والوساوس والبلابل والصلاصل الخ ٠

وقد أتى المنتقد في هذا المقام بأدلة متعددة على انه لا يفهم ما في

النصوص او يفهم منها ما ليس فيها وبيان ذلك من وجوه ، الأول أنه زعم أن قولي ولم أجد من جمع السفساف على سفاسف يفهم منه أنني سمعت له جمعاً غير هذا الجمع وهذا وهم باطل ، لأن نفي الشيء لا يستلزم إثبات غيره إلا اذا كان نقيضاً او في حكم النقيض، ألا ترى لو أن قائلا قال : لم أجد من عرف نفسه حق معرفتها كان معناه سلب الوجود عمن عرف نفسه فقط ولا يلزم من ذلك أن يكون وجد من عرف نفس غيره بل ذلك احتمال لا يقوم إلا بدليل ، ولا دليل في قولي السابق على أني وجدت جمعاً غير هذا الجمع .

الثاني ان المنتقد الفهيم فتش في كتب اللغة واستدل بحديث فاطمة السابق على ورود سفاسف جمعاً لسفساف وقد ذكر ذلك اول البحث وقصر فهمه عن ادراك باقيه وها نحن نورده بحروفه ليتبين للقراء صدق ما قلناه من انه يقتصر من النصوص على قدر ما فيه شاهد له و يسكت عن باقيها وانه لا يفهم ما فيها ؛ قال في اللسان وفي حديث آخر : إن الله رضي لكم مكارم الأخلاق وكره سفسافها . السفساف الأمر الحقير والرديء من كل شيء وهو ضد المعالي او المكارم واصله ما يطير من من غبار الدقيق إذا نخل والتراب إذا أثير ، في حديث فاطمة بنت

قيس إني اخاف عليك سفاسفه قال ابن الاثير هكذا اخرجه ابو موسى في السين والفاء ولم يفسره ·

وقال: ذكره العسكري بالفاء والقاف ولم يورده في السين والقاف، قال والمشهور المحفوظ في حديث فاطمة إنما هو إني أخاف عليك قسقاسته بقافين قبل السينين وهي العصا · قال · فأما سفاسفه وسقاسقه بالفاء اوالقاف فلا أعرفه إلا أن يكون من قولهم لطرائق السيف سفاسقه بفاء بعدها قاف ، وهي التي يقال لها الفرند فارسية، هذاماذكره في اللسان نقلاً عن ابن الأثير وهو صريح في أن سفاسفه بفائين رواية غير مشهورة · وأن المشهور المحفوظ غيرها ، والمنتقد بزعم أن لغة الجرائد تتمسك بالصحيح الفصيح ، فكيف يجعل غير المشهور المحفوظ ، دليلا للفصيح ، ولا شك أن هذ ضرب من الهذيان لايخفى الا عَلَى من زف رأله وخف عقله ، وقال السيوطي في الدر النثير بعد أن ذكر الحديث المذكور ، ويروى سفاسقه ولم يعرفه أبو موسى والمحفوظ قسقاسته وهي العصا ·

وذكر في مجمع البحار مانقله في اللسان عن ابن الأثير ، فهؤلاء الأئمة كلهم اتفقوا على أن الرواية المشهورة المحفوظة قسقاسته لاسفاسفه ولم ينكر أحد منهم على ابن الأثير عدم معرفته سفاسفه ، فدل ذلك على

أنهم مثله لا يعرفونها ، وإذا كانت رواية غير مشهورة فلا يسوغ العقل الصحيح ولا القياس التمسك بها والاعراض عن المشهور المحفوظ ، هذا ما يتعلق بالحديث الشريف ٠

الثالث ان السفساف في الأصل هو ما يطير من غبار الدقيق والتراب ، كما صرح به ابن الاثير في النهاية ، وابن منظور في لسان العرب ، وقال قبله في اللسان السفساف ما دق من التراب ، ثم قال والسفساف التراب الهابي كثيراً ، وهاج بسفساف التراب عقيمها ، الخ وقال الجوهري في الصحاح : السفساف ما دق من التراب ، وقال المطرزي في المغرب في تفسير الحديث الشريف « يحب معالي الامور ، ويبغض سفسافها » أي ما دق منها ولؤم ، من سفساف التراب وهو دقاقه ، وقال في التاج نقلاً عن الصاغاني وأصله من سفساف التراب لما دق منه ، ثم قال وقيل أصله من سفساف الدقيق وهو ما يطير ويرتفع من غباره عند النخل ، ثم قيل لكل ريح رديء سفساف وفي القاموس السفساف ما دق من التراب ، وقال الزمخشري في الفائق وكره لكم سفسافها هو في الاصل ما تهبى من غبار الدقيق إذا نخل ودقاق التراب ، ثم قال : ثم شبه به كل وسخ رديء ٠

فقد ذكر هؤلاء الأئمة السفساف على أنه اسم للدقيق من التراب

أو لما يطير من غبار الدقيق ، ولم يصرح واحد منهم بأن لفظ السفساف مصدر ، أو كان مصدراً ثم نقل إلى غيره كما صرحوا بذلك في الأسماء التي سميت باسم المصدر ، فعد المنتقد إياه في عداد المصادر حكم بلا دليل .

الرابع قول المنتقد إن الفعلال والفعلال مطرد في جميع مصادر المضاعف الخ ، لغو لا علاقة له بالموضوع ، لأننا لم نتعرض لاطراد هذه الصيغة ولا لعدمه ، وقوله بعد ذلك وليس في الكلام فعلال بفتح الفاء إلا في المضاعف الخ ، كذلك لغو لا تعلق له بالبحث ، أما إذا كان يزعم أن كل فعلال لا يكون إلا مصدراً فهذا باطل ، لأن في الكلام كثيراً مما جاء على هذا الوزن وليس بمصدر ، ومن ذلك الغوغاء فقد جاء بمعنى الجراد و بمعنى سفلة الناس ، والخلخال للحلي المعروف ، والصلصال بمعنى الطين ، والسلسال بمعنى الخمر ، والوطواط اسم لطائر ، والقسقاس لشدة الجوع ، والنسناس له وللحيوان المعروف ، والنعناع للبقلة المعروفة والقعقاع علم لرجل ، إلى غير ذلك مما لا يمكن حصره فهذه كلها أسماء وليست بمصادر ؟ ولو سلمنا انها مصادر مجاراة للمنتقد الفهيم الذي بحث وفتش في كتب التصريف ، فإن المصادر لا تجمع وما ورد منها مجموعاً فهو موقوف على السماع ، لا يقاس عليه غيره ، قال سيبويه : واعلم

أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع ، وقال في المصباح بعد أن نقل أقوال الأئمة والعلماء فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع ، فإن سمع الجمع عللوا باختلاف الأنواع ، وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر ، أي باق على مصدريته ، وقال الجوهري في الصحاح : وأنا برآء منه وخلاء منه ، لا يثنى ولا يجمع ، لأنه مصدر في الأصل ، وقال في اللسان وأنا براء منه وخلاء ، لا يثنى ولا يجمع ، لأنه مصدر في الأصل ، مثل سمع سماعاً ، وقال في التاج رجل براء ورجلان براء كسلام لا يثنى ولا يجمع ، لأنه مصدر وشأنه كذلك .

وقد صرح العلامة يس في حاشية التصريح بأن المصدر لا يثنى ولا يجمع إلا إذا كان بالتاء فهذه ادلة واضحة على أن المصدر لا يجمع إلا سماعاً ؟؟ ولو سلمنا أن السفساف مصدر وأن المصدر يجمع ، فإن فعلالا قياسه أن يجمع على فعاليل ، لأن ذلك قياس كل رباعي قبل آخره حرف مد ، كقرطاس فيقال في جمعها قراطيس ، قال ابن جماعة وقد تحذف المدة ويعوض عنها التاء كجحاجحة وفي جمع جحجاح والأصل جحاجيح فحذفت الياء وأتي بالتاء عوضاً ولذلك لا يجتمعان ولا يسقطان فدل كلامه على أن الياء إذا حذفت لا بد أن يعوض عنها

بالتاء ، وعبارة الجوهري ولسان العرب تؤيد ذلك ، وقد وردت ألفاظ غير هذا كما قال الجوهري واللسان جحاجح في جمع جحجاح ولكن هذا مخالف للقياس متوقف على السماع . قال ابن الحاجب في الشافية وأما الرباعي نحو جعفر وغيره فيجمع عَلَى جعافر قياساً ونحو قرطاس . قال الشارح مما كان رباعياً وقبل آخره مـدة سواء كانت ألفاً او واواً او ياء ، يجمع على قراطيس قياسـاً مطرداً ، ثم قال وما كان على زنة الرباعي المجرد والمزيد ملحقاً أو غير ملحق بمدة وبغير مدة يجري مجراه ومثل للأول بنحو جدول وعثير والثاني بنحو قرطاس ومصباح . وهذا صريح في أن فعلالا يطرد جمعه على فعاليل كيفما كانت حركة فائه كما صرح به علماء الصرف كابن الحاجب ،وكشيخ الاسلام الانصاري ، والسيد عبد الله ، وغيرهم من شراح الشافية ، وقد اتفقت كلمة هؤلاء على ان الياء إذا حذفت لا بد أن يعوض عنها التاء كما قدمناه عن ابن جماعة ، فقد اتضح من مجموع ما تقدم أن السفساف ليس بمصدر .

وعلى فرض أنه مصدر . فلا يجوز جمعه قياساً بل يتوقف على السماع . وعلى فرض جوازجمعه فان القياس جمعه على سفاسيف أو سفاسفة أمـا جمعه علَى سفاسف فغير قياس . وإنما يتوقف على السماع ولم

يذكره أحد من علماء اللغة فقد بحثنا عنه في لسان العرب والتاج والصحاح والمغرب والفائق والأَساس والمصباح والنهاية فلم نجد احداً من هؤلاء ذكر السفاسف جمعاً لسفساف ، فهل بعد هذا نكون مخطئين إذا قلنا في انتقادنا السابق إننا لم نر من ذكر هذا الجمع؟ كلا ثم كلا ، ومما تقدم يتضح بأجلى وجه أن المنتقد الفهيم بحث في كتب التصريف ونقب وفتش ثم أتى بالآيات الساحرة وذلك انه تمسك برواية غير معروفة مع أن صاحب اللسان الذي نقل عبارته ، ذكر ذلك بعد كلمتين ، ولكن حضرة المنتقد من فرط ذكائه وحدة ذهنه لم يفهمه ، ثم أتى بقياس صرفي قاس فيه السفساف بالزلزال ونحوها فذكرنا بالتلميذ الذكي الذي قاس البيض بالباذنجان فالقاه إلى الارض كما ألقى رفيقه الباذنجان ، وهذا غاية في النبغ والبراعة ، ولم يكتف حفظه الله بهذا القدر بل زعم أننا لم نبحث ولم نفتش ونقل عن كتب التصريف ما نقل ، مما أيد به قولنا السابق إنه لا يفهم مافي النصوص ولو كتب الله له الكرامة لنظر نفسه نظرة صادقة ، وخفف شيئاً من غروره وتفيهقه ، وفلّ شباة بذائه ، وأمسك نفسه عن الخوض في غمرات البحث الذي يعوز الى علم وافر ، وعقل صحيح وأدب جم .

ولو علم أن الناس يزنون الأقوال بميزان العقل ثم يقيسون أقدار

أهلها بذلك المقياس ، لما خط في القرطاس حرفاً على حرف ·
ولما أتى بما أتى به من الادلة الواهية ، والحجج الملفقة ، والبرهانات
المرقعة : تأييداً لما زعمه من العصمة ·

أو لو علم ان اليازجي غني عن مثل هذه النصرة ، وهـذا
النصير ، الذي يريد أن يرقع له موضعاً واهياً فيحدث فتقاً
لا يرتق ، ووهياً لا يرفأ ، لكفى نفسه موؤنة الادلاء بأدلة مخزية وسفسطة
مضحكة ، ولكن الله اراد أن يظهر للناس حقيقته الناصعة حتى
لا يسترسل أحد بعد اليوم إلى السمعة الكاذبة ، والشهرة الباطلة ·

وقد ختم كلامه بمثل ما افتتحه واستنفد كل ما في وسعه من الهذيان
فعرض مثالاً جديداً مثل فيه مقدار ما لديه من الغرور ، والأدب ،
والعقل ، حتى لا نزال منه على ذكر ، فترفعنا عن ايراده هنا اكتفاء
بما سلف له من الاقوال الدالة على مبلغه من كل منها ، والكلمات التي
لا تصلح إلا له ، ولا يصلح إلا لها ·

ويعلم الله أنا أزمعنا بادئ بدء على الترفع عن المناظرة لما رأيناه
في مواهب المناظر ولكننا أشفقنا على العلم واللغة من ان يعبث بهما الجهل
فيصبحا ألعوبة بأيدي المتطفلين على موائدهما ، وذلك ما حدانا على أن نهيب
به الى السداد ونبين له سبيل الرشاد لعله يبلغ منه معرفة قدره فلا يتعداه ·

ولقد رغب الينا فريق من الغيُر عَلَى العلم والأدب ، ان نرد على كل واحد ممن كتب في هذا الموضوع قوله : فلم نشأ مطاوعتهم في ذلك لاننا لم نر فيما كتبه هؤلاء الذين اشتركوا في هذه الحملة الجاهلية ، شيئاً من العلم ولا من الأدب ، وإنما كانت غاية عملهم أن غرض كل واحد منهم نموذجاً دل فيه على مقدار ما أُوتيه من العقل والأدب والعلم ، على أننا أنزلنا القول منزلتين ، فما كان منه جارياً عَلَى سنن الأدب والعقل تلقيناه بالقبول وشكرنا قائله ، وما كان غير ذلك فقد جعلناه تحت الأقدام وجعلنا عدم الجواب جواباً له ، وسوف نثابر عَلَى هذه الخطة المثلى في هذه المناظرة وغيرها ونشرع بعد يسير من الزمن في نشر ما جاء في كلام المنتقد مخالفاً للصواب وفاء بما وعدنا من قبل ان شاء الله تعالى .

انتهى ما كتبناه ثانياً ، وسنشرع بعد حين في انجاز ذلك الوعد ، واننا لنرجوا ممن وقف في هذه الرسالة على خلل او خطأ (سواء كان من اغلاط المطبعة أو غيرها) أن ينبهنا اليه لنتداركه بالإصلاح ، فقلما سلم انسان من خطأ او نسيان ، والعصمة لله وحده .

فهرس الخطأ والصواب

(تنبيه)

وقع بعض اغلاط في الطبع فاثبتنا قسماً منها هنا وتركنا قسماً آخر اعتماداً على ذكاء القاريء ونباهته

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٤	١٥	الزبېدي	الزبيدي
١١	٧	بقيد	يقيد
١٤	٩	احكاه	حكاه
٢٠	٧	افعلت وفعلت	فعلت وافعلت
٢٢	١٧	الحث	البحث
٢٣	١٥	واُياه	وإياه
٣١	٣	أُن	أن
٣٤	١٥	امريءُ	امروءُ
٣٧	٧	واحدة	واحده
٣٩	٣	الشافعة	الشافية
٤١	٨	على	عليه
٤٥	١٢	الواء	الواو
٤٦	١٣	حيبت	حييت
٤٦	١٧	جعبثت	جعبيت
٤٨	١٢	كالضوضاه ثم قلنا	كالضوضاة فنقلنا ذلك ثم قلنا

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٥١	١٧	حببث	حيبت
٥٢	١٦	بكون	يكون
٥٤	١٠	مفاد	مقاد
٥٦	٦	ذكر	وذكر
٥٦	١٣	جعلها	جعلها
٥٩	٤	لذى	الذي
٦٠	٣	الموجودة	التي
٦٢	٣	رديئة	رديئة
٦٢	١٧	فنقلنا له النصوص	فنقلنا النصوص
٦٤	٩	ويسرة	ويسرة
٧٤	١٧	يبلغها	يبلغها
٨٠	١٠	العرمط	العرفط
٩٢	١٧	الردي	الرديء
٩٦	١٦	التشبت	التشبث
٩٧	١	اقوالهم	واقوالهم
٩٧	١٢	المنفذ	المنقذ
٩٩	٨	س	ص
٩٩	١٣	الحذلفة	الحذلقة
١١٣	٤	اوزمانه	وزمانه
١٢٥	٩	يسمع ويحفظ	تسمع وتحفظ
١٢٧	١١	الاستاذ	الأستاذ

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٢٧	١٦	الشواهد اذ	الشواهد كما في شرح الكافيه للرضي اذا
١٢٨	١١	وتثنيتها مخفوض	وتثنيتها وجمعه مخفوض
١٣١	١٠	أثواب	الاثواب
١٣٢	٧	الاول	والأول
١٤٢	١٤	بارض	بحجر
١٤٥	١٧	في خديث	وفي حديث
١٤٩	١٥	وفي جمع	في جمع
١٥٠	٢	جحاجح في	في جحاجح

فهرس المباحث

(تنبيه)

سقط من المقالة الثانية حينما نشرت في جريدة الفيحاء الغراء ، الكلام على لفظي علياء وزرع الشجرة فلم نر زيادتها هنا طلباً للاختصار واكتفينا بما ذكر في صفحتي ١٥ و ٢٠ من الكلام عليهما على ان ابن سيدة قال في المخصص ج ١١ ص ٤٩ وقد استعملوا الزرع في نوى النخل الخ . وقال في ص ١٠٢ فأما ابو حنيفة فقال اذا زرع النخل من النوى فنبت فهو نوى الخ . وهذا وحده كاف في اثبات المدعي .



مكتبة لسان العرب
https://hmmt55.com/lisaan03